د. عمار بوحوش

المواجهات السياسية

بين الثورة الجزائرية وقوات الاحتلال الفرنسي ودور الدبلوماسية الأمريكية فيها

1962-1954

الفهرس

مقدمة 5

1. السلطة التنفيذية بباريس 6
2. وجود جيش فرنسي يبحث عن أول انتصار له..... 7
3. وجود قوة استيطانية فوق الأرض 7
4. إلتجاء السكان الأصليين إلى حمل السلاح لاسترجاع سيادة بلدهم 8
5. دور القيادة الجماعية والشعب في الثورة الجزائرية 8
6. الغموض هو النهج الجديد للسياسة الديغولية في الجزائر 9
7. مخططات الجيش الفرنسي تزعج الولايات المتحدة الأمريكية 10
8. المفاوضات هي البديل للحرب 10
9. التأثير الدبلوماسي لجبهة التحرير على الموقف الأمريكي خلال حرب التحرير 1954 – 1962 11

الفصل الأول: تحطيم سيادة الدولة الجزائرية من طرف فرنسا الاستعمارية 13

1. تأثر العلاقات الجزائرية – الأمريكية بالاحتلال الفرنسي للجزائر 14
2. هزائم الجيش الفرنسي سببها الحكومات الفرنسية الضعيفة 15
3. معاناة الحكومات الفرنسية من بسط نفوذها في الجزائر 19
4. الأسباب الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر 20

الفصل الثاني: جيش الاحتلال الفرنسي وتدخله في السياسة 25

1. نهاية الأروبيين المتسلطين على الدولة الفرنسية 29

الفصل الثالث: استقواء المستوطنين الأروبيين بالدولة الفرنسية . 33

1. الجيش ينغمس في الحروب والمستوطنون يفرضون وجودهم في فرنسا 36
2. السياسات الجائرة للأروبيين 37
3. التحولات السياسية الجديدة في عهد الجمهورية الثالثة 43

الفصل الرابع: دور القيادة الجماعية والشعب والزعيم في الثورة الجزائرية 48

1. المؤيدون للعمل العسكري في الحزب ينشؤون تنظيما موازيا 52
2. الدعم الوطني لثورة التحرير الشاملة 55
3. مؤتمر الصومام لتقييم ومراجعة استراتيجية الثورة 57
4. اختطاف طائرة قادة الثورة يخلط الأوراق 59
5. إنشاء الحكومة المؤقتة في المنفى 61
6. مشكلة توحيد الجيش وجلب السلاح 63
7. المسار الدبلوماسي للمفاوضات الجزائرية – الفرنسية 64
8. خلاصة واستنتاجات 66

الفصل الخامس: الغموض هو النهج الجديد للسياسة الديغولية في الجزائر 68

1. الأهداف الرئيسية لسياسات ديغول غير المعلنة 71
2. انهيار حلف المتآمرين على ديغول والثوار الجزائريين 76

الفصل السادس: مخططات الجيش الفرنسي تزعج الولايات المتحدة الأمريكية 79

1. الأمريكيون يضغطون على فرنسا لمراجعة سياستها في الجزائر 80
2. ديغول يحل محل الجيش في قيادة سفينة الحرب في الجزائر 83
3. بداية تفوق المدنيين على العسكريين 85

الفصل السابع: المفاوضات هي البديل للحرب 88

1. التشاؤم والتفاؤل بنجاح المفاوضات 93

الفصل الثامن: دبلوماسية جبهة التحرير الوطني تؤثر في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضايا التحرر 97

1. الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شمال إفريقيا منطقة نفوذ فرنسية 98
2. اندلاع الثورة الجزائرية يحدث الهلع في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية . 100
3. الدعم الأمريكي لفرنسا بقصد المحافظة على وحدة الحلف الأطلسي 101
4. الخزينة الأمريكية تمول حرب الجزائر 104
5. الأمريكيون يضغطون على فرنسا لتغيير سياستها في الجزائر 105
6. المفكرون الأمريكيون يؤيدون الثورة الجزائرية في الخفاء والعلانية 107
7. نقابة العمال الأمريكيين تساند الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال حرب التحرير 109
8. الطلبة الأمريكيون يدعمون الطلبة الجزائريين والثورة الجزائرية..... 110

الفصل التاسع: انتفاضة 10 ديسمبر 1960 تحطم جدار الخوف114

1. نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير 116
2. النكسات تتوالى والجيش في مأزق..... 117
3. تدويل القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة..... 119

الفصل العاشر: توجيه الشؤون الجزائرية من السفارة الأمريكية بباريس خلال حرب التحرير الجزائرية 122

1. الأمريكيون ضد عزل الجزائر ومحاصرتها 124
2. الأمريكيون مستاءون من السياسة الفرنسية في الجزائر 127

3. الثورة الجزائرية تتصدر الخلافات الفرنسية–التونسية منذ 1957 128
4. سياسة التفاوض مع الثوار الجزائريين فرضتها حكومة واشنطن على حكومة فرنسا..... 134
5. خلية جبهة التحرير في نيويورك تتفوق على دبلوماسية فرنسا 144
6. مكاسب الثورة الجزائرية بعد نجاح ثورة التحرير 1954–1962 148

مراجع مختارة 150

الملاحق..... 156

1. تسلسل الأحداث خلال ثورة التحرير الجزائرية 1954–1962 157

2. مجموعة 22 التي فجرت ثورة التحرير في سنة 1954.. 165

3. السلطات التنفيذية لجبهة التحرير الوطني 166

4. أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (20 أوت 1956) 169

5. قائمة بأسماء العقداء العشرة سنة 1959 173

6. هيئة الأركان الموحدة (فيفري 1960) 174

7. السيرة الذاتية للأستاذ عمار بوحوش 175

مقدمة:

في أكتوبر 1955 ظهرت جريدة " المقاومة الجزائرية " ثم تحولت إلى جريدة " المجاهد " الناطقة باسم الثورة ا لجزائرية. ومن بين العناصر والأسماء البارزة التي كانت تشرف على إعداد وتحرير جريدة " المجاهد " باللغة العربية نذكر: إبراهيم مزهودي، عبد الله شريط، محمد الميلي، لمين بشيشي وعيسى مسعودي. أما الطبعة الناطقة باللغة الفرنسية فكان يشرف عليها كل من: رضا مالك، فرانز فانون، بيير شولي، وزهير إحدادان.

المصدر: جريدة **الشعب** الجزائرية، العدد الصادر يوم الخميس 10 نوفمبر 2022، ص 10.

منذ احتلال الجزائر في عام 1830 تشكلت في الجزائر أربعة قوى وكيانات متصارعة، تتنافس على السلطة في أرض الجزائر. إنها (1) قوة الدولة الفرنسية (2) قوة الجيش (3) قوة المستوطنين (4) قوة الثائرين الجزائريين. إنها ظاهرة فريدة من نوعها في العالم، ولا يمكن فهمها أو استيعاب الصراعات الدائرة بين هذه القوات التي كانت تسعى لتثبيت قدمها في الجزائر. إن المحلل المتفطن لهذه الصراعات لا يمكن أن تغيب عنه ظاهرة استعمال عصا الدولة الفرنسية لضرب الجزائريين بها وقمعهم بخشونة بقصد ثنيهم عن تمردهم وقيامهم بثورات شعبية. ففي كل مرة يقوم الجزائريون بالثورة ضد الاحتلال تتمكن القوات الفرنسية بإخمادها لأن هذه الثورات تقع في بؤر محددها. ثم إن الأروبيين في الجزائر الذين لا يوجد انسجام بينهم بسبب انتمائهم إلى جنسيات مختلفة قد استعانوا بالجيش الفرنسي لفرض وجودهم في أوقات مختلفة واستغلوا قوة الحكومات الفرنسية لإضعاف السكان الجزائريين واغتصبوا أراضيهم بطرق عبثية. إن الدولة الفرنسية ومختلف حكوماتها المتعاقبة في الجمهورية الرابعة قد حاولت فرض الشرعية على جميع السلطات المتواجدة بالجزائر لكن أحزابها كانت متخاصمة مع بعضها البعض ولا يتفق قادتها على انتهاج سياسة موحدة. وتغير الوضع عند انهيار الجمهورية الرابعة على صخر الثورة الجزائرية سنة 1958، فقد جاء الجنرال ديغول بالنظام الرئاسي للجمهورية الخامسة، وأصبح رئيس الجمهورية هو

الشخص المنتخب من طرف الشعب الفرنسي وفي إمكانه فرض سلطة باريس على جميع المسؤولين في فرنسا وفي الساحة الجزائرية.

وبعد معاناة كبيرة تمكن شارل ديغول أن يفرض سلطته ويتفاوض مع كل طرف على حدة، وانتهى النزاع بين الأطراف الأربعة، الجيش، الأروبيون، والحكومات الفرنسية بانتصار الطرف الرابع، أي الجزائريين على الأطراف الفرنسية الثلاثة المتحالفة، وهكذا انتهى الفرطاس من حكان الراس، مثلما يقول المثل الشعبي في الجزائر.

وعليه، فإذا عدنا إلى مناقشة الوضعية الجزائرية المعقدة منذ 1830، فإن المنهجية المتبعة في هذا المخطوط ستكون كالآتي:

(1) مناقشة قوة الدولة الفرنسية المتمثلة في السلطة التنفيذية بباريس.

(2) مناقشة قوة جيش يبحث عن أول انتصار له.

(3) مناقشة وجود قوة استيطانية فوق الأرض.

(4) مناقشة قضية السكان المسلمين أصحاب الأرض.

1. السلطة التنفيذية في باريس

بطبيعة الحال، فإن القوى الأولى هي الحكومات الفرنسية المتعاقبة في باريس، التي كانت مسؤولة عن احتلال الجزائر سنة 1830، وهي التي كانت تضع السياسات وتتخذ القرارات التي تخدم مصالح الفرنسيين والجيش والمستوطنين الأروبيين في الجزائر وفي بقية المستعمرات الإفريقية. لهذا يتعين علينا أن نتطرق في هذه المقدمة بإسهاب إلى دور السلطة التنفيذية ودور البرلمان (السلطة التشريعية) ودور السلطة القضائية، وهي سلطات مقرها باريس، ومسؤولة عن كل ما يحدث في الأراضي الفرنسية، بما فيها الجزائر التي كانت تعتبر قطعة فرنسية. إن المستوطنين الأروبيين في الجزائر وقادة الجيش الفرنسي كانوا على الدوام يستعينون بالدولة الفرنسية في حالة وجود صعوبات تعترض طريقهم لتحقيق أهدافهم.

إن قادة الجيش كانوا يتوهمون أن **السلطة التنفيذية في باريس** هي التي كانت تخذلهم وتتنازل للثوار في المفاوضات معهم وتتسبب في فشلهم. وكذلك المستوطنون الأروبيون الذين كانوا يلومون الحكومات الفرنسية على محاولاتها الرامية لتهدئة الأوضاع

في الجزائر واستدراج السكان المسلمين إلى صفها وتهدئة الأوضاع لصالحها. إنهم لم يقبلوا بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي كانت تقترحها السلطة التنفيذية في باريس كحل وسط، وبهذه المعارضة، قطعوا الطريق المفتوح للإصلاحات، وتسببوا في قيام ثورات شعبية في الجزائر وبقية المستعمرات الفرنسية.

2. وجود جيش فرنسي يبحث عن انتصار له

القوة الثانية، بعد الدولة الفرنسية، هي **قوات الجيوش الفرنسية** وهي جوية وبحرية وأرضية التي كانت تسعى لإثبات قدراتها وإحراز انتصار على الثوار بقصد تعويض الهزائم المتتالية للقوات العسكرية الفرنسية في سيدان، وديان وبيان فو في الفتنام عام 1954. إن قوة الجيش مستمدة من حمل الجنود للسلاح واحتياج الدولة الفرنسية والمستوطنين إلى الحماية من أية قوة خارجية تهدد السيادة الفرنسية. لقد خلق الضباط الفرنسيون قناعات لدى الشعب الفرنسي بأنه يمكن أن يعول عليهم الشعب الفرنسي لفرض الأمن في جميع ربوع الممتلكات الفرنسية، بما فيها الجزائر التي كانت تعتبر جزء لا يتجزأ من فرنسا. ونظرا لتخوف الفرنسيين من انهيار دولتهم في الحرب الباردة، فقد حصل الجيش على الآليات العسكرية والدعم المالي من الشعب الفرنسي والحلف الأطلسي، وتعهد قادته بإحراز انتصار باهر على الثوار في أي مكان وإخماد ثوراتهم.

3. وجود قوة استيطانية فوق الأرض

القوة الثالثة هي **قوة المستوطنين** المدعومة من طرف الجيش الفرنسي ومن الدولة الفرنسية، والشيء الملاحظ أن هذه القوة زرعت جذورها في الأرض الجزائرية وحصلت على الدعم السياسي والمالي من مختلف الحكومات الفرنسية على مر السنين.

إن قوة المستوطنين جاءت على حساب السكان المحليين الذين عانوا من الجوع والحرمان وعدم الاستفادة من ثروات بلدهم. لقد حول المستوطنون الأروبيون أهل البلد إلى فقراء وموارد بشرية تخدم قوات الاحتلال الأروبي الآتية من مختلف البلدان الأروبية. وعندما

أرادت الدولة الفرنسية أن تقيم نوعا من العدالة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، تصدى لها المستوطنون الأروبيون في الجزائر، وحاولوا القيام بانقلابات عسكرية فاشلة لفرض سلطتهم على الجزائر وفرنسا نفسها.

4. التجاء السكان الأصليين إلى حمل السلاح لاسترجاع سيادة بلدهم

لقد تعذر على **القوة الرابعة** وهي قوة الجزائريين المسلمين أن يستردوا سيادة بلدهم ويتمتعوا بخيرات وطنهم وذلك عن طريق القيام بانتفاضات وثورات عشائرية أو جهوية. فالقوات الفرنسية تمكنت من إخماد هذه الثورات الشعبية ومحاصرة المناطق التي تقع فيها الانتفاضات. لقد تعلم الجزائريون من هذا الإخفاقات الناتجة عن تشتتهم وقمعهم بسهولة، فقرر قادة الثورة في عام 1954 أن يغيروا استراتيجيتهم ويتوحدوا واقسموا بالله أن يحاربوا إلى أن يستردوا سيادة وطنهم. لقد أدركوا أن الانتخابات التشريعية والمحلية المغشوشة لن تجدي نفعا، وأن الالتجاء إلى حمل السلاح **والتنظيم الشامل لجميع القوات الشعبية هو النهج الجديد لمحاربة المحتلين الأروبيين.** لقد اتضح للجزائريين أنه يتعين عليهم أن يتوحدوا ويستعينوا بجميع القوات الشعبية المتحصنة في الجبال والمدن، وأن هذه الطريقة، هي الطريقة المثلى للانتصار على العدو المغتصب. وبهذا التنظيم الفعال الذي انصهرت فيه جميع المنظمات الحزبية والأفراد، تمكن الجزائريون من زعزعة قوات الاحتلال المتواجدة في أراضيهم.

5. دور القيادة الجماعية والشعب في الثورة الجزائرية

إن رد فعل الشعب الجزائري على الظلم الاستعماري وانفراد الأروبيين باستغلال خيرات الشعب الجزائري، بالإضافة إلى تزوير الانتخابات التشريعية والبلدية، هي العناصر التي دفعت بالجزائريين إلى حمل السلاح والتخلص من هيمنته على أرض الجزائر. وبطبيعة الحال، فإن ثورة أول نوفمبر 1954 تميزت بإنشاء قيادة جماعية موحدة، وتوحيد الشعب الذي كان على استعداد للتضحية من أجل تحرير الجزائر من الحكم الاستعماري.

وعليه، فالأحزاب السياسية التقليدية قد انصهرت في التنظيم الشامل للنخب الجزائرية. ومثلما توقع قادة الثورة الجزائرية، فإن تدمر السكان من اعتداءات المستوطنين الأروبيين على أملاكهم وحقوقهم السياسية قد دفع بأبناء البلد أن يلتحقوا بالثورة ويتبرعون لها بأموالهم وتعاونهم الوثيق مع المجاهدين بحيث تنجح الثورة في هذا المرة، ويصعب على الجيش الفرنسي إخمادها، كما حدث في الماضي.

إن ما يثير الإعجاب في ثورة 1954، أن الجزائريين لم ينقسموا ولم يتفرقوا وحاربوا سياسة " فرّق تسد " التي كان يستعملها الاستعمار الغاشم حين قيام أية ثورة ضده.

لقد بان توحد الشعب الجزائري، بصفة واضحة، يوم 15 ديسمبر 1960 حين خرج السكان إلى الشوارع وهم يحملون علم الثورة وتحييد القوة الثالثة التي كانت فرنسا تسعى لفرضها على الشعب الجزائري.

6. الغموض هو النهج الجديد للسياسة الديغولية في الجزائر

عند انهيار الجمهورية الرابعة بسبب الحرب في الجزائر، تغيرت الخطة حيث قرر الجيش الفرنسي والمستوطنين الأروبيين في شهر ماي 1958، الاستعانة بالرئيس ديغول لمواصلة الحرب في الجزائر والانتصار على جيش التحرير الوطني الجزائري، وكان المأمول هو وضع سياسات تخدم أهداف المتطرفين في الجيش وقادة المعمرين بالجزائر. إنهم أتوا به ليخدمهم، ويفرضوا سياسة الإدماج وإبقاء الجزائرية فرنسية. لكن الرئيس ديغول كان يشعر أنه محاصر من طرف قوات الجيش، ولا يستطيع أن يرفض مطالبه. وبما أن عملية مواصلة فرض الاستعمار الأروبي لم تكن ممكنة، حسب قناعة ديغول، فقد انتهج الرئيس الفرنسي سياسات غامضة. فتارة ينادي بسياسة " سلام الأبطال" (La paix des braves) وتارة أخرى يدعي أنه فهم ما يطلبه الجميع (j'ai vous compris)، ثم بدأ يستدرج الجزائريين ويسعى لكسب ثقتهم وينادي بـ " **الجزائر الجزائرية** "، غير أنه لم يفلح في تلبية مطالب الجيش وقادته. ولذلك التجأ الضباط إلى فرض سياسة تعذيب الجزائريين وجمعهم في محتشدات بقصد جمع المعلومات عن الثوار، وعزلهم عن السكان، وبالتالي يموت الثوار جوعا في الجبال، ويستسلموا لفرنسا. وفي نهاية الأمر، وقعت المواجهة الفاصلة بين الدولة

الفرنسية وبين الجيش والمعمرين وذلك حين قرر ديغول أن يتفاوض مع الثوار ويعترف بحقهم في الحرية والاستقلال (أو تطبيق سياسة تقرير المصير).

7. مخططات الجيش الفرنسي تزعج الولايات المتحدة الأمريكية

وباختصار شديد، فإن حرب فرنسا كانت ممولة جزئيا من طرف الولايات المتحدة، ولذلك سأتعرض إلى دور الولايات المتحدة في حرب التحرير الجزائرية. وعليه، فالمشكل الكبير الذي واجهه الجيش الفرنسي في الجزائر هو تمويل الحرب التي يشنها على الشعب الجزائري. لقد كانت الولايات المتحدة هي التي تمول الخزينة الفرنسية بنسبة عالية من المال، وبذلك تمكن الجيش الفرنسي من الحصول على العتاد العسكري والدعم اللوجيستي في إطار الحلف الأطلسي. إن نقص الأموال الأمريكية التي كانت تحصل عليها فرنسا لتمويل الحرب قد ضايق الدولة الفرنسية وأضعفها، ودفع بها إلى إيجاد حل للقضية الجزائرية، وبالتالي تغيير سياستها في شمال إفريقيا. إن هذا التوجه لقي معارضة من طرف الجيش والأروبيين في الجزائر. كما أن الجيش الفرنسي هدد بنقل الحرب إلى داخل تونس والمغرب بقصد متابعة الثوار الجزائريين الذين ينقلوا السلاح إلى داخل الجزائر عبر الحدود التونسية – الجزائرية والحدود المغربية الجزائرية. إن ضغط الجيش على السياسات الفرنسية في شمال إفريقيا أزعج القيادة الأمريكية التي كانت تسعى لكسب ود المغرب والجزائر وتونس. وفي نهاية الأمر، قررت الولايات المتحدة أن تضغط على حكومة ديغول لكي يغير سياسته في شمال إفريقيا ويتحاور مع الحبيب بورقيبة والسلطان محمد الخامس.

8. المفاوضات هي البديل للحرب

إن تزايد الضغوط على فرنسا سواء في داخل الجزائر أو خارجها، أجبرها على التحاور مع الثوار الجزائريين والتفاوض معهم بقصد الوصول إلى حل سلمي، وإنقاذ الخزينة الفرنسية من الإفلاس. إن ديغول قد اقتنع بأن الدماء التي سالت في الجزائر لا يمكن للجزائريين أن ينسوها وأنه من الصعب إعادة بناء الثقة بين الجزائريين والأروبيين. ولهذا

فالحل الوحيد هو التفاوض مع قادة جبهة التحرير وإنهاء الظلم المفروض على المسلمين في الجزائر.

إن هذا الموقف الديغولي، قد كلفه غاليا، حيث حاول قادة الجيش وغلاة الاستعمار، أن يتمردوا عليه أو قتله ولكنهم فشلوا في ذلك. وبكل ذكاء، تمكن ديغول من الاستثمار في السلاح النووي وإخراج الجيش من الجزائر وترك هذا الوطن لأبنائه. لقد أعاد ديغول الأمن إلى فرنسا وحولها إلى دولة نووية قادرة على الدفاع عن فرنسا فقط وليس الدفاع عن المستعمرات ونهب ثرواتها.

9. التأثير الدبلوماسي لجبهة التحرير على الموقف الأمريكي خلال حرب التحرير 1954-1962

يرى كاتب هذه الدراسة، أنه بالإضافة إلى ثورة الشعب الجزائري ومشاركته الفعالة في خوض في معركة تحرير الوطن من الهيمنة الفرنسية التي دامت 132 سنة، فإن دبلوماسية جبهة التحرير الوطني الفعالة في الخارج، والتنسيق بين قادة الولايات الستة العسكريين في داخل الجزائر، لعبا دورا حاسما في تحقيق الهدف المشترك وهو تحرير الوطن. وسيلاحظ القارئ الكريم، إنني قمت بتحليل الخطط الدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني الدائمة والتي ساهمت في الإطاحة بالقوات الفرنسية في أرض الجزائر حيث نجحت جبهة التحرير في إضعاف نفوذ فرنسا في الجزائر وإجبار فرنسا على الدخول في مفاوضات شاقة، انتهت بانتصار الشعب الجزائري وحصوله على حقوقه الكاملة في استرجاع السيادة على الأرض وحقه في استرجاع ثروات الصحراء الشاسعة.

وباختصار شديد، إن حرب التحرير في داخل الجزائر، قد دعمتها دبلوماسية جبهة التحرير في الخارج، وبذلك نجحت الثورة الجزائرية لأن فرنسا أصبحت تعاني من تكاليف الحرب الباهظة والولايات المتحدة قلصت مساعداتها المالية والعسكرية، وبذلك تعذر على فرنسا مواصلة الحرب المكلفة وأجبرت على التفاوض مع الثوار الجزائريين.

ينبغي أن لا يفهم من هذا، أن تركيزنا على الدور الأمريكي لا يعني أن تغير الموقف الأمريكي بعد 1960 هو المحرك الأساسي الوحيد للمفاوضات الفرنسية الجزائرية، بل هناك

عدة دول ومنظمات دولية ساهمت في إضعاف الموقف الفرنسي وتأييد القضية الجزائرية بكل حزم وقوة. إن كل ما أريد تبيانه هو أن نجاح دبلوماسية جبهة التحرير في التعامل مع قوات مؤثرة في تحرير الجزائر خارج حدودها، وأخص بالذكر، سعي قادة جبهة التحرير لتغيير ذهنية قادة الولايات المتحدة وتحويلها من قوة داعمة للاحتلال الفرنسي إلى قوة مساندة لقضايا تحرير الشعوب. وتبرز قيمة دبلوماسية جبهة التحرير في إقناع الأمريكيين بأن الثورة الجزائرية لا تتحكم فيها الشيوعية الدولية وإنما تتحكم فيها مصلحة الشعب الجزائري.

إن الشيء الذي لا جدال فيه أن دبلوماسية جبهة التحرير كانت ناجحة ومهدت لانتصار الشعب الجزائري وذلك بالتعاون الوثيق مع دولتي تونس والمغرب، لأنهما كانتا القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية. ولا يفوتنا هنا أن أثنى على قيادة جمال عبد الناصر الذي ساند الثورة الجزائرية بإرسال السلاح إلى الثوار، وسمح للإعلام المصري بدعم القضية الجزائرية، كما أنوه هنا بدور السلطان محمد الخامس الذي أظهر براعة فائقة في تأييد القضية الجزائرية، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة الذي عمل قدر ما استطاع لجلب التأييد للثورة الجزائرية، وخاصة التنسيق بينه وبين الدبلوماسي الأمريكي روبرت ميرفي.

أتمنى أن أكون قد وفقت في تغطية مسيرة الثورة الجزائرية، وتأثير دبلوماسية جبهة التحرير في الضغط على الولايات المتحدة لكي تساند حركات التحرير وإقناع كينيدي بتدشين هذه الحملة ضد الاستعمار الفرنسي التي تبلورت سنة 1958، ومهدت الطريق للمفاوضات الفرنسية الجزائرية التي انتهت بعودة الحق إلى المظلوم واسترجاع سيادة الجزائر على أراضيها وثرواتها.

الأستاذ د. عمار بوحوش

15 نوفمبر 2022

الفصل الأول:

تحطيم سيادة الدولة الجزائرية من طرف فرنسا الاستعمارية

ليس من باب الصدفة أن يعجب مالك بن نبي بجهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين حيث كانت الجمعية تهدف إلى تجديد وإعادة بعث المجتمع المدني في الجزائر. لقد أشاد مالك بن نبي بجهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وبدور الجمعية في إعادة بناء المجتمع المدني وبناء المدارس والنوادي العلمية. إن مالك بن نبي كان يؤمن بفكرة زوال الاستعمار دون العمل المسلح من خلال إعادة بناء الشبكات الاجتماعية وتجنيد المجتمع وبعثه في الفضاء العمومي.

المصدر: هشام شراد، " الإصغاء لشاهد القرن "، **الخبر**، العدد الصادر يوم 28 أكتوبر 2020، ص 21.

لقد كان عام 1830 عام احتلال فرنسا للجزائر وسرقتها من أهلها وإنهاء وجودها ككيان مستقل بكل مقوماته. فمنذ ذلك الوقت، قامت الحكومات الفرنسية بإصدار قوانين إجرامية وظالمة في حق الجزائريين منعتهم من الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية في وطنهم. وبمقتضى قوانين صدرت في عام 1834، أقدمت الحكومات الفرنسية على انتهاج سياسات واضحة المعالم تتمثل في دمج الجزائر في فرنسا. وانطلقت هذه الحملة في عام 1833 حيث أرسلت فرنسا إلى الجزائر لجنة تسمى " **اللجنة الإفريقية لتقصي الحقائق**"، وعادت هذه اللجنة من الجزائر بقرار خلاصته ضرورة الاحتفاظ بالجزائر واعتبارها من ممتلكات فرنسا في إفريقيا. وبناء على ذلك، انطلقت سلسلة من هذه القوانين التي تدعم سياسات الإدماج وتحطيم السيادة الجزائرية. ومن هذه القوانين الجائرة والمجحفة ما يلي:

1- **مرسوم 22 جوان 1834 م** الذي ينص على اعتبار الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية.

2- **مرسوم 4 مارس 1848 م** الذي ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا.
3- **مرسوم 5 أفريل 1848 م** الذي ينص على تقسيم الجزائر إلى 3 مقاطعات فرنسية.
4- **قانون 14 جويلية 1865 م** الذي ينص على اعتبار المسلمين الجزائريين رعايا فرنسيين.
5- **مرسوم 8 أكتوبر 1870 م** الذي ينص توسيع الحكم المدني في جميع المناطق العسكرية.
6- **مرسوم 24 أكتوبر 1870 م** الذي ينص على تطبيق القوانين الفرنسية على الجزائريين المسلمين.
7- **مرسوم 24 ديسمبر 1870 م** الذي يسمح للمستوطنين الفرنسيين بتوسيع نفوذهم إلى المناطق التي يسكنها الجزائريين وإلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني.
8- **مرسوم 29 مارس 1871 م** الذي ينص على تعيين حاكم مدني في الجزائر خاضع لسلطة وزير الداخلية الفرنسي (بدلا من وزارة الحرب).
9- **قانون 23 مارس 1882 م** الخاص بإنشاء دفاتير الحالة المدنية للمسلمين الجزائريين.
10- **مرسوم 31 جانفي 1912 م و3 فيفري 1912 م** الذي فرض على الشبان الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و20 سنة على أداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي.

1. تأثر العلاقات الجزائرية – الأمريكية بالاحتلال الفرنسي للجزائر

إن الأمريكيين، بطبيعة الحال، شعروا بالارتياح لاحتلال الجزائر لأنهم تخلصوا من دفع الفدية في البحر الأبيض المتوسط، حيث أن البواخر الجزائرية كانت تضايق البواخر الأمريكية التي كانت تعبر البحار وتسعى لإقامة علاقات تجارية مع الدول المتواجدة في شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وبالنسبة للجزائر، فإن مصيبة الاحتلال الفرنسي لأراضيها وتحطيم سيادتها، كان يعني وقوعها **تحت هيمنة الجيش الفرنسي** المتعطش لإحراز

انتصارات في معاركه العسكرية التي خسرها في واترلو (WATERLO)، ثم ابتلي بخسارة أخرى في بروسيا مع بسمارك (Bismark) سنة 1870، وأخيرا تلقى انهزاما كبيرا في **معركة ديان بيان** فو في الفتنام حيث هزمه الجيش الفتنامي تحت قيادة الجنرال جياب (Giab).

وانطلاقا من هذه النقطة، أي انهزام الجيش الفرنسي في الفتنام وقيام الحلف الأطلسي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت العلاقات الفرنسية–الأمريكية تتطور بسرعة وخاصة أن الحلف الأطلسي كان يوجد مقره في فرنسا (Fontaine bleu). ويستخلص من هذا أن الدعاية الفرنسية كانت تقوم على أساس محاربة الشيوعية وإرساء جذور الحضارة الغربية في داخلها وفي المستعمرات التابعة لها، مثل الجزائر.

ولهذا، فإن الولايات المتحدة كانت مقتنعة بانتهاج سياسة موالية لفرنسا وعلى استعداد لإقحام الحلف الأطلسي ومعداته العسكرية في معركة حرب الجزائر. كما أن الولايات المتحدة كانت تقدم المساعدات المالية الضخمة لتمويل الحرب في الجزائر لأن الجزائر، في نظر الولايات المتحدة، تعتبر جزءًا من فرنسا، وانتصار فرنسا يعني الانتصار على الشيوعية الدولية ! كما أن الولايات المتحدة كانت تحرص على ترضية فرنسا والوقوف ضد مناقشة قضية الجزائر في الأمم المتحدة والتصويت لصالح حليفتها فرنسا بحيث ترضيها وتبقى حليفة لها في أوروبا وتنتصر على الكتلة الشيوعية التي تهدد المصالح الأمريكية.

2. هزائم الجيش سببها الحكومات الفرنسية الضعيفة

تقوم فلسفة الجيش الفرنسي على فكرة رئيسية واضحة وهي أن دور الجيش يتمثل في خلق جبهة غربية متماسكة لكسب تأييد الحلفاء وخوض معركة حاسمة ضد الثوار الجزائريين ومنع الاتحاد السوفياتي وحلفائه من فرض وجودهم في شمال إفريقيا والانتصار على المد الشيوعي في العالم كله. إن الجيش الفرنسي، في رأي القادة العسكريين، يعاني من ضعف القادة المدنيين في باريس وفي العواصم الغربية. ولهذا فالقادة العسكريون، يرون أنه لا مفر من اعتماد الجيش على قادته لكي يتخذوا القرارات الحازمة، بدلا من القادة المدنيين، لحماية مصالح فرنسا الحيوية. وفي جميع الحالات، فلا ينبغي التعرض لهزائم

أخرى في الحرب الباردة، وإذا اقتضى الأمر، فإن العسكريين يستولون على الحكم ويتخذوا القرارات الصائبة.[1]

بالنسبة للجيش الفرنسي، إن الثورة الوطنية في الجزائر تسعى إلى تقديم خدمات للشيوعية الدولية. كما أن جبهة التحرير الوطني الجزائري تستمد قوتها من الخارج، سواء من الشيوعيين أو تونس والمغرب، والجيش الفرنسي لم يتمكن من إحراز انتصارات في حروبه التي خاضها بسبب فشل القيادات السياسية في باريس. ولهذا، فإن الجيش الفرنسي قد قرر الاعتماد على إنشاء مكاتب: **ضباط العمل النفسي** (Offices of psychological Action) وهي عبارة عن مكاتب تابعة للجيش الفرنسي، تخضع لقيادة الأركان وهدفها هو جلب تأييد المدنيين المسلمين الجزائريين لصف الجيش الفرنسي وإبعادهم عن الثوار الذين يساندون جيش التحرير الوطني ضد فرنسا. وباختصار شديد، إن الجيش يهدف إلى جعل السكان المسلمين طيعين (Docile) ومن يخرج عن طاعته ينبغي تسليط العقاب الشديد عليه. فالجيش قد أعطى التعليمات لقادة **ضباط العمل النفسي** أن يستعملوا كل الوسائل المتاحة لإخضاع السكان المسلمين، بما في ذلك وسائل التعذيب. فالشيء المهم، هو انتهاج سياسة موحدة والالتزام بها. وبمعنى آخر، أن الجيش مصمم على تجسيد سياساته في الميدان، ويعتبر نفسه بديلا للدولة التي أصبحت سلطتها ضعيفة.

لقد تجسدت هذه السياسة الاستبدادية للجيش الفرنسي في أرض الواقع حيث تخلى المقيم العام بالجزائر روبير لاكوست (Robert lacoste) عن صلاحياته الإدارية والشرطية للجنرال ماسو (massu) عن طريق إصدار قرار يخول للجنرال ماسو تسلم السلطات الأمنية والإدارية وممارستها نيابة عن الحاكم العام. كما دعمته قيادة الجيش بإنشاء فرق أو وحدات من الشرطة العسكرية تسمى: Détachements Opérationnels de Protection (D.O.P) وهدفها هو القيام بأعمال دعائية للسياسة التي ينتهجها الجيش.

وفي الحقيقة، إن استيلاء الجيش على السلطة في الجزائر لم يعد مخفيا على أحد، فقد أعلن السيد بول ديلوفريي Paul Delouvrier عند تعيينه من طرف ديغول حاكما عاما للجزائر سنة 1958 أنه توجد بالجزائر سلطتين متوازيتين: سلطة الجيش وسلطة جبهة

(1) Edward Behr, The Algerian problem, New York: W.W. Norton & company, In.1961, pp. 138-139.

التحرير الوطني الجزائري، وأن الجيش الذي صار يحكم الجزائر قد جعل من نفسه حكما (Arbitre) بين الأروبيين في الجزائر والسكان المسلمين، بحيث أصبح هو الدولة، ويتمثل دوره في لعب دور المنقذ لفرنسا وتوحيدها ضد جبهة التحرير الوطني الجزائري.[1]

وبعبارة أخرى، إن الجيش الفرنسي استولى على السلطة في الجزائر، وقرر قادته انتهاج سياسة الإدماج (Intégration) والتآخي بين الأروبيين والمسلمين (Fraternalisation) في الجزائر.

إن الغاية من التحول إلى قوة بمثابة دولة Transfer itself as the state power كان القصد منه هو سد الفراغ الموجود في السلطة بالجزائر وغياب باريس عن الساحة الجزائرية. وزعمت قيادة الجيش الفرنسي أنه من الآن فصاعدا، ستكون السياسات الفرنسية موحدة ولا يوجد خلاف بشأنها سواء بين المستوطنين أو بين الجيش والحكومة.

إن الجيش في رأي القيادة العسكرية، هو **القوة الفعلية في الميدان**. إن دور الحكومات الفرنسية في الحقيقة هو المحافظة على الوحدة الوطنية، وأن الدولة الفرنسية، في واقع الأمر، لم تكن في حرب ضد الثوار الجزائريين بل كانت في حرب خفية ضد الجيش والمستوطنين الأروبيين.[2]

ومنذ ماي 1958 وهو تاريخ قدوم ديغول إلى السلطة بعد انهيار الجمهورية الرابعة، تغيرت السياسة الفرنسية في الجزائر، حيث جاء ديغول بالدستور الجديد لسلجمهورية الخامسة، واستلام القيادة بمفرده كرئيس للجمهورية الخامسة. وللتاريخ، ينبغي أن نقول بأن سياسة ديغول لا تختلف في شيء عن سياسة الجيش الفرنسي في الجزائر. فقد كان الجنرال ديغول يحرص على كسب تأييد العسكريين لكي يبقى في الحكم، وسخر أموال الدولة الفرنسية للحرب في الجزائر وإحراز انتصار كبير على الثوار الجزائريين. إنه كان يسير وفق خطة الجيش لكن حسب أسلوبه الخاص به، أي أنه لم يسمح للعسكريين أن يتحكموا في رئيس الدولة، بل أصبح رئيس الدولة هو القائد الذي يفرض تصوراته وخططه لمقاومة الثوار الجزائريين. لكن المشكل الذي واجهه الجنرال ديغول أن **سياسة الإدماج** وانصهار الجزائريين في فرنسا (وهي سياسة قادة الجيش) لم تكن لها أرضية صلبة، لأن الجزائريين

---

(1) Edward Behr, the Algerian problem, New York: W.W. Norton & company, in. 1961, p. 142.
(2) Ibid; p. 143.

يعيشون في فقر مدقع والأروبيون يعيشون في بحبوحة اقتصادية تكاد تكون مماثلة لما هو موجود في فرنسا.

ولهذا، قرر الجنرال ديغول يوم 4 جوان 1958 أن يضع برنامجا سياسيا واقتصاديا يمهد الطريق لإدماج الجزائريين المسلمين في فرنسا، وإلغاء قانون 1947 الذين كان يعطي التفوق للمستوطنين الأروبين ويحرم المسلمين الجزائريين من الحصول على حقوقهم السياسية كاملة. وبعد استفتاء سبتمبر 1958 قرر ديغول إنشاء **مشروع قسنطينة** وهو برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، خلاصته أنه يدوم 5 سنوات، وهو مشروع يهدف إلى خلق 400 وظيفة جديدة بحيث أن رواتب المسلمين الجزائريين تكون متساوية ومماثلة لما هو موجود في فرنسا. كما تضمن المشروع تخصيص 10% من الوظائف للمسلمين الجزائريين في الإدارات الحكومية. واشتمل مشروع قسنطينة على بناء 200 ألف سكن اجتماعي وتوزيع 250 ألف هكتار على المسلمين الجزائريين. ونستخلص من ما تقدم، أن ديغول كان يهدف من وراء مشروع قسنطينة إلى كسب ثقة الجزائريين والتمهيد لطريق السلام في الجزائر.[1]

وفي الحقيقة أن الجنرال ديغول كان عنده اقتناع منذ البداية بأن سياسة الإدماج لا تجدي نفعا وذلك بسبب سلوك المستوطنين الأروبيين العدائي تجاه الجزائريين وانعدام المساواة (inequality) في الحقوق السياسية. لقد استغل غلاة الاستعمار الأروبي في الجزائر فقراء هذا البلد وأجبروهم على الالتجاء إلى المقاومة لتحرير الوطن من الهيمنة الأروبية. ففي تصريح مشهور للجنرال الفرنسي بول شريير Paul Cherrière القائد الفرنسي للقوات الفرنسية في الجزائر، في ماي 1955 حيث قال بالحرف الواحد: " الفرنسيون لم يفهموا أن تدهور أوضاع الجزائريين المسلمين سيقودهم إلى التمرد والالتجاء إلى حمل السلاح. ولذلك فإنه لا مفر من قيام حرب بين الثوار المتمردين وفرنسا "[2]. ولكي تربح فرنسا هذه الحرب، فقد قرر قائد القوات الفرنسية في الجزائر، الزيادة في الجنود الفرنسيين المحاربين في الجزائر ورفع عددهم من 49,000 إلى 80,000 في سنة 1955. أما في عهد غي مولى في سنة 1956، فقد ارتفع عدد أفراد القوات الفرنسية العاملة بالجزائر من

(1) Irwin M. wall, les Etats Unis et la guerre d'Algérie. Paris : Soleb, 2006, P. 323.
(2) Ibid; p. 66.

200 ألف إلى 400 ألف في نهاية تلك السنة. وعليه، فإن سلوك المستوطنين الأروبيين تجاه الجزائريين قد ورط فرنسا في خوض حرب خاسرة وعدم التفاوض مع الجزائريين أو البحث عن حلول سياسية للوضع المتأزم في هذا البلد. وفي نفس الوقت قامت فرنسا في شهر جوان من عام 1955 بسحب نسبة كبيرة من جيشها المتواجد بألمانيا الفدرالية من الحلف الأطلسي وإرسالها إلى الجزائر. وبطبيعة الحال، فإن جلب هذه القوات المدعمة للوجود العسكري في الجزائر، نقلت معها العتاد العسكري الفتاك وخاصة طائرات هيليكوبتر (Helicopters). وكما سنكتشف لاحقا، فإن قرار فرنسا بسحب قواتها من حلف الأطلسي هو قرار خاطئ في رأي الدبلوماسية الأمريكية التي اعتبرت هذا الانسحاب بمثابة إضعاف للحلف عسكريا، وإفساح المجال للكتلة الشيوعية أو حلف وارسو للتوسع في أوروبا وبسط نفوذ الاتحاد السوفياتي في جميع أنحاء العالم.[1]

إن هذه السياسات الواضحة لمحاولة سيطرة الجيش الفرنسي على القرار السياسي في فرنسا، وإعداد الاستراتيجيات للتغلب على الثوار الجزائريين التي انطلقت في أول نوفمبر 1954، سواء في عهد الجمهورية الرابعة أو في عهد الجمهورية الخامسة، قد اصطدمت بالواقع المرير في الجزائر حيث اعتمد الجيش الفرنسي على انتهاج سياسة تعذيب الجزائريين وقهرهم بالقوة لكي يستسلموا. كما قام الجيش بانتهاج سياسة فاشلة تهدف إلى عزل القادة السياسيين ومنع الحكومات الفرنسية من القيام بأية مفاوضات خلال حرب التحرير أو حوار مع الوطنيين الجزائريين قبل نوفمبر 1954. وبعبارة أخرى، أن الجيش كان يخاف من أي تفاهم أو مفاوضات مع الجزائريين، وذلك بالنسبة إليه، نهاية الجيش وإرساله للثكنات وهو في حالة انهزام.

3. معاناة الحكومات الفرنسية من بسط نفوذها في الجزائر

هناك العديد من الكتاب الذين يعطون انطباعا في تحاليلهم لتاريخ الجزائر بأن سبب إقدام فرنسا على غزو الجزائر والقضاء على الدولة الجزائرية وتعويضها بسلطة استعمارية

[1] Farhat Ferhat, The United States and Algeria from Roosevelt to Kennedy: 1940-1962. Alger: O.P.U. 2006, p. 196.

جديدة، يرجع إلى حادثة المروحة بين الداي وقنصل فرنسا بالجزائر في أفريل من عام 1827. والحقيقة أن لهذا الغزو عدة أسباب مخفية ومعلن عنها، وأن هناك عدة جهات فرنسية تعاونت فيما بينها لمحي أو قلع الجذور العربية – الإسلامية للشعب الجزائري والتحكم في خيراته وإذلاله حتى يبقى خاضعا لهم إلى الأبد. وقد أفصح عن هذا الاتجاه شارل العاشر ملك فرنسا يوم أعلن في مارس عام 1830 " أن التعويض الحاسم الذي اريد الحصول عليه وأنا أثأر لشرف فرنسا، أن يتحول بمعونة الله لصالح المسيحية ". ونفس التعبير نجده في التقرير الذي رفعه وزير الحربية الفرنسية إلى مجلس الوزراء الفرنسي يوم 14 أكتوبر 1827 حين قال: " لعله مع الوقت سيكون من حظنا أن نمدنهم وذلك بجعلهم مسيحيين ".[1]

4. الأسباب الحقيقية للاحتلال الفرنسي للجزائر

ظاهريا، فإن حادثة ضربة المروحة في أفريل 1827 هي التي أدت إلى تأزم العلاقات بين الجزائر وفرنسا. لكن من الناحية الواقعية، فإن فرنسا كانت تخطط لاحتلال الجزائر والاستيلاء عليها منذ 1792، أي سنة إبعاد إسبانيا وإبعاد قاعدتها العسكرية في المرسى الكبير بوهران. فقد كانت هناك رغبة قوية للتجار الفرنسيين والقيادة السياسية أن تحل فرنسا محل إسبانيا في شمال إفريقيا وتسيطر على هذه المنطقة الغنية بالثروات الطبيعية. وبصفتها موقعا استراتيجيا هاما من الناحية العسكرية، فإن الجيش الفرنسي كان يسعى باستمرار لتقوية أسطوله وإنهاء السيطرة الإنجليزية على حوض البحر الأبيض المتوسط، لكن المشكل هو أن فرنسا لم تكن قوية أو قادرة على فرض نفسها في حوض البحر الأبيض المتوسط لأن الدول الكبرى القوية بأوروبا غير مستعدة لقبول أي توسع فرنسي في شمال إفريقيا يكون على حسابها. كما أن قيام الثورة الفرنسية قد غير مجرى الأمور في فرنسا ذاتها حيث وجه نابليون اهتمامه إلى الطبقة الأرستقراطية التي قهرها، وصمم على إضعاف بريطانيا والدول الكبرى التي كانت تساندها وتتحالف معها. ولهذه الأسباب تأجل غزو الجزائر إلى غاية

[1] محمود إحسان الهنداوي، مرجع سابق، ص 84.

انهزام نابليون وعودة جيشه المهزوم إلى فرنسا سنة 1815. وابتداء من هذه السنة التي عادت فيها الرجعية الفرنسية للحكم بمساعدة الحلفاء، بدأ الصراع الداخلي بين رجال العهد القديم والجيل الثوري الجديد. وفي الحقيقة أن مجرد عودة شارل العاشر وبقية أفراد الحاشية المطرودين من قبل قيادة الثورة قد أثار مخاوف الفرنسيين خاصة وأن الأسرة الملكية قد أعيدت إلى البلد من طرف الحلفاء وليس تلبية لرغبة شعبية. ولعل الشيء الذي زاد الوضع سوءا هو تصميم المطرودين من أبناء الأسرة الملكية الذين عادوا إلى فرنسا، على استعادة نفوذهم ومعاقبة الأفراد الذين تعاملوا مع الحكم الثوري الذي وضع حدا لامتيازاتهم. وهكذا وجد الملك نفسه وجها لوجه مع أعضاء البرلمان الجديد الثائرون على الأسرة الملكية، ورأى أن الحل الوحيد للتغلب على الأزمة هو ترضية رجال الجيش بتشجيعهم على تحقيق انتصار عسكري يعيد لهم الثقة بالنفس والهيبة الاجتماعية التي فقدوها بعد انهزامهم في أوروبا. كما رأى أنه من الضروري خلق تحالف مع التجار الذين جردتهم الثورة من مكانتهم الاجتماعية المرموقة في المجتمع، والامبراطورية الانجليزية قضت على ارباحهم الهائلة غداة انهزام نابليون وإعادة السيطرة البريطانية على التجارة في العالم[1]. كما أن الدول الكبرى مثل بريطانيا والنمسا قد شجعتا شارل العاشر على القيام بغارة على الجزائر بحيث يحافظ على عرشه ويبقى في الحكم لمدة أطول.

وباختصار، فإن مصالح الدول الكبرى اقتضت إبعاد فرنسا من أوروبا، وتشجيعها على الاهتمام بمناطق أخرى غير أوروبا، وهذا بالإضافة إلى الرغبات القوية لقادة الأسرة الملكية، المنفيين في عهد الثورة، إلى الاستئثار بالسلطة، وتشجيع أصحاب السفن والتجارة وقادة الجيش الفرنسي لكي يغزوا الجزائر ويخدموا مصالحهم الذاتية، هي العوامل الرئيسية التي دفعت بفرنسا إلى احتلال الجزائر سنة 1830.

ونستخلص من كل ما تقدم أن الأسباب الحقيقية لاحتلال الجزائر والاستيلاء على خيراتها يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) **الأسباب السياسية:** وتتمثل في اعتبار حكومة الرياس في الجزائر تابعة للإمبراطورية العثمانية التي بدأت تنهار، والدول الأروبية تتهيأ للاستيلاء على الأراضي التابعة لها، وخاصة أن الفرنسيين كانوا يعتقدون أنهم سيحصلون على غنيمة تقدر بـ 150

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 38 – 40.

مليون فرنك توجد بخزينة الداي[1]. كما أن شارل العاشر ملك فرنسا كان يرغب في خلق تعاون وثيق مع روسيا في حوض البحر الأبيض المتوسط حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية في هذا البحر والتمركز في ميناء الجزائر الذي كان يعتبر في نظر الملك الفرنسي تابعا للإمبراطورية العثمانية المنهارة[2]. ثم إن المعارضة التي سيطرت على مجلس النواب في انتخابات نوفمبر 1827 خلقت مصاعب داخلية للملك الفرنسي الذي كان يعتقد أن الحل الوحيد لإسكات المعارضة هو إحراز انتصار باهر على داي الجزائر. وإذا لم يتمكن من ذلك فإن المعارضة ستحرز انتصارا آخر في الانتخابات البرلمانية[3].

2) **الأسباب العسكرية:** إن انهزام الجيش الفرنسي في أوروبا وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربات القوات الإنجليزية في سنة 1801، قد دفع بنابليون بونابرت أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر في الفترة الممتدة من 24 ماي إلى 17 جويلية 1808 لكي يضع له خطة عسكرية تسمح له بإقامة محميات فرنسية في شمال إفريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر (مثلما عملت روما في الماضي). وفي عام 1809 قام هذا الضابط العسكري " بوتان " بتسليم المخطط العسكري لاحتلال الجزائر إلى نابليون واقترح فيه على الإمبراطور الفرنسي أن يحتل مدينة الجزائر عن طريق البر، ثم التوسع لاحتلال بقية أراضي الجزائر لأن بقية المقاطعات الجزائرية سوف تتعاون فيما بينها وتطيح بالسلطات الفرنسية في الجزائر العاصمة. وعند انهزام نابليون في معركة واترلو سنة 1815 وتحالف الدول الكبرى ضد الجيش الفرنسي في أوروبا، شعر ملك فرنسا أنه من الأفضل أن يعتمد على سياسة التوسع في إفريقيا ويعمل على انشغال الجيش بمسائل حيوية تتمثل في احتلال الجزائر وتحقيق انتصار باهر هناك، وبالتالي يتخلص الملك من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده في فرنسا[4]. وبالفعل، فإن الجيش الفرنسي قد انشغل باحتلال الجزائر وأقام سلطة عسكرية متينة بهذا البلد إلى غاية نوفمبر 1954 يوم قامت الثورة الجزائرية ووضعت نهاية لخرافة الجزائر الفرنسية.

---

(1) Charles A. JULIEN, Histoire de l'Algérie Contemporaine. Paris : Presses Universitaire de France, 1964, p. 38.
(2) Ibid, pp. 33-34.
(3) Ibid, p. 38.
(4) Claude BONTEMPS, Manuel des institutions Algériennes : de la Domination Turque à l'indépendance. Paris : Editions CUJAS, 1976, pp. 90-93.

3) **الأسباب الاقتصادية:** إن الجوانب الاقتصادية قد لعبت دورا قويا في إقدام فرنسا على احتلال الجزائر. ويظهر هذا بوضوح في الدراسة التي نشرها السيد تاليران في شهر جويلية من عام 1797 والتي كان عنوانها " محاولة حول الامتيازات التي يمكن الحصول عليها من جراء إنشاء مستعمرات جديدة في الظروف الحالية ". وقد طلبت حكومة فرنسا في عهد نابليون بونابرت من قنصلها في الجزائر أن يجيبها بدقة عن بعض الأسئلة المتعلقة بمشروع احتلال الجزائر.

وانطلاقا من هذه الحقائق، فقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية إلى التوسع والعثور على أسواق جديدة ومواد خام ضرورية لهم، مع رجال الجيش الفرنسي الذين كانوا يبحثون عن المغامرات وملء جيوبهم بواسطة النهب حتى يرتقوا إلى مصاف الشخصيات الراقية في المجتمع الفرنسي. كما أن مجموعة كبيرة من التجار كانت متحمسة لفكرة احتلال الجزائر والاستيلاء على الأراضي الخصبة بها وزراعة العنب والبحث عن الذهب في المناجم الجزائرية.

واستجابة لرغبة هؤلاء التجار، قام الجنرال " كلوزيل " في بداية الاحتلال بإصدار قانون يقضي بتسليم الأراضي الجزائرية الخصبة للمهاجرين الأروبيين، وبرزت قوة التجار والنواب الفرنسيين في تكوين كتلة قوية بالبرلمان للدفاع عن مكتسبات الأروبيين في الجزائر وطرد كل من يحاول مراقبتهم أو الحد من سيطرتهم. وقد أحرزوا على نجاح هائل إلى درجة أنهم استطاعوا شراء أغلب أراضي متيجة في سنوات قليلة. وفي أغلب الحالات، كان التجار المتلهفون على امتلاك خيرات الجزائر يشترون أراضي وهم لم يرونها بتاتا، لأنها تباع لهم من طرف شخص ثالث يكون في العادة يهودي يستحوذ على الدراهم المدفوعة له. والأشخاص الذين كانوا يقومون بالوساطة لبيع الأراضي للفرنسيين في معظمهم يهود، وهم وحدهم الذين رحبوا بقدوم الجيش الفرنسي إلى الجزائر وبرجال التجارة. وليس هناك جدال بأن مجموعة صغيرة من اليهود الذين كانوا يقومون بالوساطة في كل عملية تجارية قد كانت الفئة المستفيدة من غزو الجزائر لأن الاحتلال الفرنسي قد حقق للجالية اليهودية بالجزائر أمنيتها الكبرى المشتملة في الثأر من المعاملة القاسية التي كان يعاملها بها أبناء البلد الأصليين والأتراك والعرب الذين قدموا من الأندلس[1].

[1] عمار بوحوش، العمال الجزائريون بفرنسا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 45 – 47.

4) **الأسباب الدينية:** في الحقيقة أن الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأروبية والدولة العثمانية الإسلامية قد انعكس على الجزائر لأن الأسطول الجزائري القوي يعتبر في نظر الدول المسيحية الأروبية عبارة عن امتداد للأسطول العثماني الذي كان يسيطر على منطقة المشرق العربي. وليس هناك شك بأن التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية الإسلامية والدولة الجزائرية المؤيدة لها في الدفاع عن حوزة الإسلام، قد دفع بالدول المسيحية في أوروبا أن تتعاون فيما بينها لضرب المسلمين في الجزائر وفي إستانبول. وقد كان المسيحيون الأوروبيون يتهمون الجزائريين بأنهم كانوا يقومون بالقرصنة في عرض البحر الأبيض المتوسط بقصد الحصول على الغنائم والثروة، وسجن المسيحيين الذين يعملون في السفن إلى أن تدفع عنهم دولهم فدية. لكن داي الجزائر لم يبالي بهذه الاتهامات وأجاب الدول المسيحية بأنه يستحيل على حكومته أن تتخلى عن حقها في الإشراف على ما يجري في البحر الأبيض المتوسط للاطلاع على البواخر المعادية، وهي بذلك تعمل على صيانة استقلال الجزائر. وبعبارة أخرى، أن عملية احتجاز السفن وإلقاء القبض على المسيحيين المتواجدين على ظهرها، هي عبارة عن عملية جهاد ودفاع عن الأوطان ورد فعل من جنس العمل ونفس النزعة المنبثقة في أوساط المعسكر المسيحي[1].

وتظهر النية المبيتة من طرف فرنسا المسيحية لاحتلال الجزائر المسلمة في التقرير الذي رفعه السيد كليرمون وزير الحربية الفرنسية إلى مجلس الوزراء الفرنسي المؤرخ في 14 أكتوبر 1827 والذي قال فيه " بأنه من الممكن ولو بمضي الوقت أن يكون لنا الشرف في أن نمدنهم وذلك بجعلهم مسيحيين ".

[1] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام (الجزء الثالث)، بيروت: دار الثقافة، 1983، ص 351.

الفصل الثاني:

جيش الاحتلال الفرنسي وتدخله في السياسة

" جاء طلبي لوقف إضراب الطلبة سنة 1957، لأن الطلبة المضربين الموجودين في فرنسا لابد أن يكونوا مسجلين في الموسم الدراسي 1956–1957 حتى يقبل إضرابهم. والمشكل الذي واجهناه كان لزاما علينا تغطية مصاريفهم. إن قانون الجامعة واضح، لا يمكن للطالب الحصول على منحته الدراسية وهو في حالة إضراب، فمراعاة لوضعهم الصعب، جاء طلبي بوقف الإضراب أو تعليقه ".

المصدر: بلعيد عبد السلام، المسؤول عن الطلبة خلال فترة حرب التحرير، انظر الشروق اليومي، العدد الصادر يوم 22 ماي 2017.

منذ انهزام الجيش الفرنسي في معركة ديان بيان فو في الفيتنام والجيش الفرنسي يبحث عن انتصار لاستعادة هيبته. فالجيش الفرنسي قد تلقى هزيمة شنيعة يوم 8 ماي 1954 وذلك بعد الهجوم الذي شنته قوات الجنرال الفتنامي جياب على القاعدة التي كان يتمركز بها الجيش الفرنسي. وحسب التقارير الواردة من معركة ديان باين فو، فإن خسائر الجيش الفرنسي كانت فادحة، إذ لم يعد سوى 3300 من بين 15 ألف جندي فرنسي كانوا يدافعون عن المعسكر، وسقط أكثر من 10 آلاف بين أسير ومفقود، في حين قتل نحو 8 آلاف وأصيب نحو 15 الفا من الفتناميين[1].

إن هذه الهزيمة التي ألحقها الفيتناميون بالجيش الفرنسي قد خلقت عقدة في نفوس الضباط وأصبحوا يبحثون عن انتصار بأي ثمن ولا يثقون في الحكومات المتعاقبة على السلطة في باريس. وعليه، فإن قادة الجيش الفرنسي أصبحوا يحلمون بإلحاق هزيمة بالثوار الجزائريين الذين قرروا محاربة غلاة الاستعمار في الجزائر واستعادة حريتهم وسيادة بلدهم. وفي البداية أعلن الجنرال الفرنسي بول شيريير Paul Chérriere أن الجيش الفرنسي كان

[1] مقال منشور في مركز قناة الجزيرة، بتاريخ 9 فبراير 2022.

يتفوق على الثوار ويقضي على معظمهم بحكم التفوق عليهم في مجال الأسلحة واستعمال القنابل العنقودية. واعترف أن قادة الجيش الفرنسي واجهتهم صعوبات بسبب الإصرار على تعذيب الجزائريين واستحالة الاحتفاظ بالمشبوه فيهم لأن عددهم غزير، والمشكل في رأي هذا الجنرال أن المشتبه فيهم الذين يلقي الجيش القبض عليهم، تتم محاكمتهم، ويتم إطلاق سراحهم من طرف المحاكم المدنية. ولهذا قرر الجيش قتل الآلاف من الموقوفين والتخلص منهم[1].

المشكل العويص الذي واجهه الجيش الفرنسي في الجزائر، أن الضباط كانوا يدركون أن الحرب الثورية صعبة على الجيوش النظامية ومن الصعب إحراز انتصار بارز عسكريا، ولابد من الاعتماد على السياسيين الذين يتولون تجنيد المدنيين لمحاربة الثوار ومنع أي تعاون بين السكان المدنيين والثوار. ولهذا، تقرر يوم 26 سبتمبر 1955 إنشاء لاساس La SAS (Les Sections Administratives Spécialisées) وهي عبارة عن وحدات إدارية ومدنية يقودها ضباط عسكريون، وتتمثل مهمتها في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للسكان المسلمين وجلبهم إلى صف فرنسا، بدلا من تأييدهم لجبهة التحرير الوطني. لقد بلغ عدد هذه الوحدات 700، و20 وحدات فرعية تسمى " الشؤون الجزائرية " والجميع يخضعون لسلطات القيادة العسكرية في ديوان الحاكم العام للجزائر. وقد نجحت هذه الوحدات في تجنيد أكثر من 20.000 عون ووزعتهم في جميع أنحاء الوطن. وبما أن موظفي لاساس (La SAS) يخالطون المدنيين الجزائريين ويحاولون جلب السكان إلى صف فرنسا، فإنهم لم يقوموا بالتعذيب وإجبار الناس على الخضوع بالقوة وإظهار الولاء لفرنسا، ولهذا تقرر في عام 1957 تحويل المسؤولين في لاساس(La SAS) إلى موظفين في الشرطة القضائية التابعة للجيش، وبذلك توزعوا في 1468 بلدية جزائرية، ووجدوا أنفسهم وجها لوجه مع الشخصيات الموالية لجبهة التحرير الوطني المنتشرة في جميع أنحاء الوطن. لكن في عام 1961 تقرر تجريد الجيش من لاساس (La SAS) وحرمان الضباط من التدخل في شؤون الموظفين بهذا الجهاز الذي تم تحويله في بداية جانفي 1962 إلى وحدات إدارية تشتغل تحت سلطة الحكومة الفرنسية بطريقة نظامية. لقد أراد ديغول من هذا القرار إضعاف الجيش وإبعاده عن السياسة التي هي من اختصاص الحكومة.

(1) Joseph Kraft, The struggle for Algeria, New York: Doubleday and company, 1961, p. 94.

ما يهمنا في هذا الموضوع، أن الجيش الفرنسي بنى استراتيجيته على تقوية الجيش وتحصين مواقعه. وفي يوم 13 أفريل 1956 قرر وزير الدفاع الفرنسي بورجيس مونوري Maurice Bourgés-Maunoury أن تقوم الدولة بتجنيد الشباب لأداء الخدمة العسكرية وإرسالهم لمساندة قوات الجيش الفرنسي في الجزائر بحيث ارتفع عدد القوات العسكرية من 200.000 إلى 400.000 رجل[1].

وبمرور الأيام اكتشف المجندون الشباب أنهم لم يقدموا إلى الجزائر بقصد إقحامهم في العمليات العسكرية وإنما تحويلهم إلى حراس لمزارع المستوطنين الأروبيين ومصانعهم، في حين أن المستوطنين كانوا يتمتعون بشرب الخمر ويتنقلون بين الجزائر وفرنسا لخدمة مصالحهم الذاتية. فالأروبيون المقيمون في الجزائر، كانوا يتوقعون أن الجيش الفرنسي سيتمكن من إخماد الثورة الجزائرية عن قريب ويعيد لهم الأمن والهدوء، كما جرت العادة.

وفي تصريح قوي اللهجة، قال جنرال فرنسي: " إنني سئمت من تنكيس العلم الفرنسي خلال 15 سنة، وإذا وقعت انتكاسة في الجزائر، مثلما وقع في الفتنام، فإنني سأنضم إلى الشيوعيين. وفي تصريح مشابه قال جنرال فرنسي آخر، إن الساسة الفرنسيين لن يخذلوننا هذه المرة مثل ما خذلونا في الهند الصينية وتونس والمغرب، إنني أحلف بالله أنهم لن يتمكنوا من خذلاننا في الجزائر أبدا "[2].

وارتكزت استراتيجية الجيش، كذلك، على محاصرة الثوار وإغلاق الحدود الجزائرية التونسية والحدود المغربية مع الجزائر، ومنعهم من دخول الجزائر، سواء من تونس التي يوجد بها خط موريس المكهرب، أو المغرب التي يتواجد بها خط شال المكهرب.

وحسب خطة جهنمية، قام الجيش الفرنسي برسم خطة دقيقة لإخلاء الجبال من السكان وتجميعهم في محتشدات وذلك بقصد منع المواطنين من الاتصال بالثوار، وفي مرحلة لاحقة التجأ قادة الجيش أو استعانوا بحيلة خبيثة وهي إلقاء القنابل النابالم المحرقة على من بقي في الجبال سواء حيوانات أو ثوار تحصنوا بالجبال. وادعى قادة الجيش الفرنسي أن الغاية من هذه العمليات العسكرية هي التهدئة وحماية السكان الجزائريين من اعتداءات جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري. وقد بلغ عدد السكان المرحلين من الجبال

---

(1) Ibid, p. 94.
(2) Kraft, op.cit, p 98.

حوالي 1.000.000 شخص وتم جمعهم في محتشدات قريبة من الثكنات الفرنسية. وجاء في بلاغات صادرة عن الجيش الفرنسي أن خسائر الجيش قليلة جدا في الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954 إلى غاية نهاية ديسمبر 1956 حيث قدروا خسائر الجيش الفرنسي في الأرواح بـ 13.000 جندي، بينما بلغ عدد الثوار الذين استشهدوا حوالي 100.000 محارب.

وبمرور الأيام، كشف قادة الجيش الفرنسي عن خططهم العسكرية الهادفة إلى إخماد الثورة الجزائرية، وتبين، حسب ادعاءاتهم، أن خنق الثورة الجزائرية يتطلب عزل السكان عن الثوار، وإن وضع السكان في المحتشدات سيمكنهم من جمع المعلومات عن الثوار والتعرف على أبناء العائلات الذين كانوا يحاربون فرنسا، وفي نهاية الأمر، يتم استدراج العائلات أو الضغط عليهم لتسليم أسلحتهم والعودة إلى عائلاتهم.

ولعل الفئة التي عانت من تواجدها في المحتشدات هي فئة المشبوهين فيهم بأن لهم أقارب في جيش التحرير يحاربون فرنسا. فالضباط الفرنسيون يقومون عادة بالضغط على الأفراد الذين عندهم بعض أفراد عائلاتهم في جيش التحرير الجزائري، بحيث يخيروهم بين التعذيب واقتطاع أجزاء من أجسامهم أو تخفيف التعذيب عنهم إن هم تعاونوا مع المخابرات العسكرية التي كانت مندمجة مع الشرطة والمسؤولة عن استنطاق المشتبه فيهم.

وفي عام 1957 انتقلت المواجهات بين الجنود الفرنسيين والسكان المدنيين إلى الجزائر العاصمة حيث كانت ضاحية القصبة في الجزائر العاصمة تزعج السلطات العسكرية. وفي شهر سبتمبر 1957 ادعى العسكريون الفرنسيون أنهم قتلوا ما يزيد عن 3.000 جزائري متعاطف مع الثورة في القصبة التي كان يبلغ عدد سكانها 75.000 نسمة في سنة 1957. كما أعلنت القيادة الفرنسية عن إلقاء القبض على ما يزيد عن 5.000 مشتبه فيهم.

وحسب مزاعم الضباط الفرنسيين، فإن الحرب في الجزائر هي **حرب أيديولوجية** لأن الحرب الثورية، في رأيهم، لا تربح بالسلاح فقط ولكن تربح عن طريق تغيير الذهنيات والعقائد. الشيء المهم هو إقناع الجزائريين بأن الجيش الفرنسي يسعى لدمجهم في النظام الفرنسي وليس محاربتهم. وإذا اقتنع الجزائريون وفهموا أن الدولة الفرنسية تعمل من أجل إسعادهم وليس محاربتهم، فإنهم سيتخلون عن فكرة السعي لنيل الاستقلال لأن مصلحتهم تقتضي البقاء تحت السيطرة الفرنسية.

المشكل، حسبما طرحته الصحافة الفرنسية، أنه كلما أعلنت الحكومة الفرنسية عن نيتها في التفاوض مع الثوار، أو عدم تعذيب الجزائريين، يتصدى قادة الجيش للحكومة ويجبرونها على عدم إقامة أي اتصال مع المحاربين الجزائريين وعدم الخضوع لشروطهم التعجيزية. وعلى سبيل المثل، لقد قررت الحكومة الفرنسية في نوفمبر 1957، إجراء مفاوضات مع الثوار الجزائريين، وكان رد الجيش الفرنسي في الجزائر هو تعذيب وسجن الجزائريين، وبذلك اختفت سياسة المفاوضات أو التهدئة في الحرب من قاموس الحكومة الفرنسية. لقد رفع الجيش سقف مطالبه وأعلن أنه لابد من تحقيق انتصار كامل على الجزائريين ! كما حدث نفس الموقف في عام 1958. فبمجرد أن أعلنت الحكومة الفرنسية عن نيتها في التعاون مع تونس والمغرب، وبسرعة فائقة، أعلن الجيش عن اعتراضه على هذه الخطة، وقامت القيادة العسكرية بالهجوم على ساقية سيدي يوسف بتونس، وهددت بنقل الحرب إلى داخل تونس للقضاء على قواعد الثوار هناك.

1. نهاية المتسلطين على الدولة الفرنسية

إنه لمن عجيب الصدف أن يكون يوم 9 ديسمبر 1960 هو بداية العد التنازلي لجنرالات فرنسا ولكبار المستوطنين في الجزائر الذين نغصوا حياة الجنرال ديغول والشعب الفرنسي بصفة عامة لمدة طويلة من الزمن. ففي هذا اليوم قرر رئيس الجمهورية الفرنسية أن يسافر إلى الجزائر ويطمئن سكان الجزائر، بصفة عامة، أنه قرر أن يلتزم بتطبيق قراره الخاص **بتقرير المصير**، وبدون انتخابات مزورة كما كان المستوطنون يعملون في أية انتخابات محلية بالجزائر. وبطبيعة الحال، فإن الجنرال ديغول الذي كان يتمتع بذكاء خارق للعادة قد أدرك أن حرب الجزائر لا يمكن أن يحرز فيها الجيش الفرنسي أي انتصار حاسم على الثوار الجزائريين وأن الواد الكبير من الدماء التي سالت في الجزائر منذ 1830 لا يمكن أن ينسى ولا يسمح بالتعايش السلمي بين الأروبيين والجزائريين، ولذلك فإن سياسة دمج الجزائر في فرنسا مستحيلة والمفاوضات بين فرنسا والجزائر هي الحل الوحيد الذي يؤدي إلى السلم والمصالحة بين الشعبين.

الاستراتيجية الجديدة للرئيس ديغول تقوم على أساس الشروع في مفاوضات جدية بين فرنسا والحكومة المؤقتة للجزائر، وخلق الثقة المتبادلة بين الطرفين. لكن المستوطنون الأروبيون تهيأوا لتنظيم مظاهرات كبيرة ضد قدوم الجنرال ديغول إلى الجزائر يوم 9 ديسمبر 1960. ونفس الشيء فعله قادة الجيش وقاموا به، فقد خططوا لمواجهة ديغول وجبره على التراجع عن قراره الخاص بتقرير المصير. لكن الذي حصل هو عكس ما خطط له قادة الجيش والمستوطنون الأروبيون في الجزائر. فقد اعتمد الرئيس ديغول على وحدات الأمن المتخصصة في محاربة الشغب، وكذلك المجندين في الخدمة العسكرية لإيقاف المظاهرات والجيش النظامي بقي في ثكناته ومنقسم على نفسه بين مؤيد ومعارض لخطة ديغول. وبسهولة تامة، تمكنت وحدات الشرطة المتخصصة في محاربة الشغب، من إيقاف مظاهرات الأروبيين وقتل عدد كبير منهم، ورفع المتاريس من الطرقات. وبمعنى آخر، فإن القوات العمومية تلقت الأوامر بعدم دعم المستوطنين، والجيش النظامي لم تتم الاستعانة به، والأروبيون تذوقوا طعم الهزيمة ووجدوا أنفسهم وجها لوجه مع الجزائريين الذين نظموا بدورهم مظاهرات صاخبة يوم 10 ديسمبر 1960 ورقعوا علم الثوار في الشوارع وأظهروا تأييدهم المنقطع النظير لجبهة التحرير الوطني الجزائري.

ولعل الشيء المثير للانتباه هنا، أن قوات الشرطة والجيش احترمت القوانين المطبقة في فرنسا، وتساهلت مع الجزائريين الذين قاموا بمظاهرات سلمية واحترموا السكان ولم يعتدوا عليهم. وهنا شعر المستوطنون بضعفهم وعدم قدرتهم على مواجهة الآلاف من الجزائريين الذين تظاهروا وطالبوا باستقلال الجزائر ورفع العلم الجزائري في شوارع مدنهم.

لقد تواصلت المظاهرات لمدة أسبوعين، وكان الأروبيون مسلحين ويطالبون بإبقاء الجزائر فرنسية، وأدت مظاهرات الأروبيين إلى مقتل 14 عسكريا من قوات الدرك، ويلاحظ هنا أن ديغول كان يخطب في الثكنات العسكرية المحمية من طرف الجنود، وكان يروج لمشروعه القديم وهو خلق **الطريق الثالث** والذي يحمل اسم **الجزائر الجزائرية** والتي سيتم فيها تطبيق سياسة تقرير المصير.

إن نجاح ديغول في عدم المواجهة مع الأروبيين المسلحين يرجع إلى شجاعته في تحييد الجيش وعدم الاعتماد على الجيش النظامي لقمع المتظاهرين. وفي هذا الوقت

بالذات، أي ديسمبر 1960، كان يوجد بالجزائر 467,200 عسكري، بالإضافة إلى 94.387 قوات إضافية.

وبدون تردد، أعلن ديغول عن تنظيم استفتاء حول تقرير المصير في فرنسا والسماح للشعب الفرنسي أن يعبر عن آراء أبنائه بحرية تامة. وجاءت نتيجة الاستفتاء الشعبي بنتيجة هائلة لتأييد الرئيس ديغول في سياسته الخاصة بتقرير المصير في الجزائر، حيث نال ثقة 74,99% من ثقة الفرنسيين (17.447.669) وعارضه 25% من الفرنسيين (5.817.775). وعليه فالمشاركة تجاوزت نسبة 76% في فرنسا و59% في الجزائر من الذين ساهموا في الانتخاب.

ونستخلص من ما تقدم، أن ديغول نجح في التعرف على قوة **الجبهة الوطنية الفرنسية** المعارضة لسياسته في الجزائر، وتأكد بأنها هزيلة. ومن جهة ثانية تعرف على التأييد الهائل للجزائريين ومساندتهم لمشروع تقرير المصير، والجزائر الجزائرية.

كما أن القضية الجزائرية تم تحريكها في الأمم المتحدة لأن موعد مظاهرات ديسمبر 1960 تزامن مع مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية. ففي يوم 20 ديسمبر 1960 تمت المصادقة على اللائحة الأفرو–أسيوية التي تدعو إلى الإشراف ومراقبة الاستفتاء على تقرير المصير في الجزائر، فكانت نتيجة التصويت بالأغلبية لصالح القضية الجزائرية بـ 63 صوتا ضد 27 مع امتناع 8 أصوات.

وفي يوم 21 أفريل 1961 قرر قادة الأقدام السوداء (المنظمة السرية للجيش) والجنرالات الأربعة المتقاعدين (موريس شال، أندري زيلار، راؤول سالان، وادموند جوهوود) الإقدام على تنفيذ انقلاب عسكري على ديغول وحكومته ونجح المظليون الأجانب في الاستيلاء على السلطة في الجزائر في وقت لا يتجاوز 3 ساعات، وأمر المتآمرون بإلقاء القبض على المندوب العام للحكومة جون مورين وكذلك وزير المواصلات العامة روبرت بورن المتواجد في الجزائر. غير أن الجنود وقادتهم في الجزائر رفضوا الانصياع لتعليمات الجنرالات المتقاعدين، وانهارت معنوياتهم، وتمكن الضباط الموالون للجنرال ديغول من إلقاء القبض على زعيم الانقلاب الجنرال شال يوم 26 أفريل 1961 وتم ترحيله فورا إلى فرنسا، وتم تقديمه للمحاكمة، وقررت العدالة سجنه 15 سنة، ونفس الحكم صدر في حق الجنرال

أندري زيلر. أما الجنرال سالان والجنرال جوهوود، فقد هربا إلى إسبانيا، وتمت محاكمتهما غيابيا.

وهكذا نجحت الحكومة الفرنسية في تحطيم آمال الجنرالات في إحراز انتصار عسكري على الثوار الجزائريين، وباءت خططهم بالفشل ولم يتمكنوا في هذه المرة من إسقاط الحكومات الفرنسية التي كانت تحاول التفاوض مع الثوار الجزائريين.

الفصل الثالث:

استقواء المستوطنين الأروبيين بالدولة الفرنسية

قال مينيرفيل رئيس حكومة فرنسا بأنه يتعين على جميع السكان (المسلمين الجزائريين) أن يذوبوا في الحضارة الفرنسية، وأن يدركوا أن قدوم شعب من الشمال جاء ليستقر، وأكد أن المشكل الذي يواجه سياسة الإدماج هو وجود جماعات متخلفة في كل شيء: في العقيدة، في الفكر، في العادات وفي التقاليد، ولذلك لا يمكن دمج هذه الجماعات إلا بابتلاع شعب لآخر.

المصدر: علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، وهران: دار العزة والكرامة، 2016، ص 635.

مشكل الدولة الفرنسية وحكوماتها المتعاقبة في باريس أنها كانت تعاني، على مر العصور من سياساتها المتدبدة تجاه المستوطنين الأوربيين والجيش الذي تلقى هزائم في واترلو، في معركة سيدان التي تم فيها أسر نابليون الثالث وإلحاق هزيمة بجيش الإمبراطورية الثانية بشكل حاسم سنة 1870. لقد كانت هذه السياسات غامضة ومبهمة. إن هذا الانهزام الأخير قد خلق استياء شعبيا في فرنسا، سواء في أوساط الجيش المهزوم أو اللاجئين الفارين من الالزاس–لورين. فانهزام الجيش الفرنسي في معركته ضد بروسيا واستيلاء الألمان على الالزاس–لورين، ترتب عنهما انتهاج سياسة معادية ضد الجزائر من طرف الدولة الفرنسية آنذاك. فالمستوطنون الأروبيون الذين كان عندهم 6 نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية قد ضغطوا على الحكومة وأجبروها على إلغاء منصب الحاكم العام في الجزائر التابع لوزارة الحرب وتعويضه بحاكم عام مدني بحيث يلبي رغبات المستوطنين الأروبيين. كما أصر الأروبيون على تعيين الحاكم العام المدني من طرف مجلس الوزراء وليس من طرف وزارة الحرب، وقد تجسدت هذه السياسات الجديدة في المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870.

كما أن الأروبيين تمكنوا في الجزائر، كذلك، من التحكم في **العدالة** بحيث أصبحت المحاكم تتشكل من الفرنسيين فقط، وبذلك يتمكن المستوطنون من إصدار الأحكام التي يتم فرضها على الجزائريين بدون رقيب.

وفي إطار القضاء على الشخصية الجزائرية وتجريد أبناء البلد الأصليين من وسائل العيش الضرورية للحياة، قام المستوطنون الأروبيون في الجزائر بالضغط على حكومة باريس لتمكينهم من تعمير الأرض بعناصر أوروبية قادرة على استغلال الأراضي الجزائرية لصالحهم، والاستفادة من الطاقة البشرية المتوفرة بأبخس الأثمان. وأكثر من هذا، خطط المستوطنون لجلب 1.600.000 مهاجر جديد وتمكينهم من الحصول على نصف أراضي المسلمين الجزائريين. وفي هذا الإطار، يمكن للدولة الفرنسية أن تتمكن من توفير الشغل للمهاجرين الفرنسيين في ألزاس–لورين. فالجزائر، حسب خطط المستوطنين، هي المكان الوحيد الذي يمكن فيه استيعاب اللاجئين، بدون مزاحمة سكان فرنسا على مناصب العمل[1].

وازداد الوضع سوء بالنسبة للسكان الأصليين في سنتي 1870 و1871 بسبب المقاومة الجزائرية للحكم الفرنسي وخاصة بالنسبة للبلديات التي شارك سكانها في الانضمام إلى ثورة المقراني، حيث قامت فرنسا وبدعم المستوطنين الأروبيين بالاستيلاء على 5.000.000 هكتار من الأراضي ومصادرتها على أساس أنها أملاك عامة. كما قام الحاكم العام " قيدون " بفرض غرامات مالية على سكان 298 بلدية قام سكانها بثورات ضد فرنسا، قدرت قيمتها بـ: 36.282.298 فرنكا دفعها المسلمون كتعويض عن الحرب[2].

إننا لا نبالغ إذا قلنا أن الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة (1870 – 1940) قد قامت بانتهاج سياسات قمعية لا مثيل لها في التاريخ، وهذا ما عبر عنه رئيس الجمهورية الثالثة تيير الذي قال بأنه: " يمكن للعرب أن يقوموا بثورات لكن سيتم احتواؤهم أو ابتلاعهم "[3]، وفي نفس الإطار أعلن مينيرفيل رئيس محكمة الجزائر بأنه يتعين على جميع السكان أن يذوبوا في الحضارة الفرنسية، وأن يدركوا أن قدوم شعب من الشمال جاء

---

[1] علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، وهران: دار العزة والكرامة، 2016، ص. 630.

[2] نفس المصدر الآنف الذكر، ص 635.

[3] نفس المرجع ونفس الصفحة.

ليستقر، وأكد أن المشكل الذي يواجه سياسة الإدماج هو وجود جماعات متخلفة في كل شيء: في العقيدة، في الفكر، في العادات وفي التقاليد، ولذلك لا يمكن دمج هذه الجماعات إلا بابتلاع شعب لآخر[1].

إن قيام حكومة فرنسا في بداية السبعينات من القرن التاسع عشر بالاستيلاء على 2.639.600 هكتار من أراضي الجزائريين كان القصد منها تجويع الجزائريين المسلمين عن طريق إجبارهم على بيع ما عندهم من بقر وغنم وأرض لدفع الديون المفروضة عليهم.

إنه لمن الواضح أن المستوطنين الأروبيين قد انفردوا بالسلطة والاستيلاء على ثروات الجزائريين وذلك بدعم من الحكومات الفرنسية المتعاقبة في الجمهورية الثالثة. وبصريح العبارة، أن الأروبيين تحولوا إلى أداة لقمع المسلمين الجزائريين في الجمهورية الثالثة، وخاصة بعد سنة 1881 وهو العام المشؤوم الذي تم فيه إقرار " قانون الإنديجينا " وهو عبارة عن إجراءات لمعاقبة السكان المحليين وإجبارهم على دفع الضرائب بدون نقاش وإظهار الطاعة التامة للأروبيين الذين قدموا إلى الجزائر ولم تكن لديهم أموال، فهم قد جاءوا للبحث عن العمل والعيش فيها، ولكن الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة وفرت لهم الأموال بسخاء وأعانتهم على بناء المدارس والطرقات والمستشفيات واقتناء المعدات الزراعية وإعطائهم أراضي بدون مقابل لاستغلالها والتمتع بخيراتها على حساب السكان المحليين الذين لم يحصلوا على أية مساعدات من أية جهة كانت. إن الجزائريين المسلمين في يومنا هذا لا زالوا يتناقلون عبر الأجيال والشخصيات التي عايشت الأحداث المحزنة، وكشفوا عن مآسي الجزائر في عهد المستوطنين الأروبيين. إن الدولة الفرنسية قد ساهمت في تحطيم العنصر البشري الجزائري الأصيل وإثراء العنصر الأروبي الدخيل على الجزائر، وذلك عندما قامت بتسخير مواردها وموارد السكان المحليين لدعم الأروبيين وتمكينهم من إخضاع أبناء البلد لنفوذهم السياسي وقوتهم المالية[2].

---

[1] نفس المرجع ونفس الصفحة.

[2] علي محمد محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، وهران: دار العزة والكرامة، 2016، ص 341.

1. الجيش ينغمس في الحروب والمستوطنون يفرضون وجودهم في فرنسا

في الجمهورية الرابعة (1944 – 1958) بدأت المحاولات لإدخال إصلاحات جوهرية في الجزائر وخلق نوع من التوازن بين مصالح المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأروبيين. وتحقيقا لهذا الهدف تقرر إنشاء **المجلس الجزائري** في 20 سبتمبر 1947 لتمثيل السكان الأروبيين والسكان الجزائريين في المجلس، 60 عضو لكل فئة من السكان. لكن الأوروبيين والحاكم العام نايجلان المتخصص في تزوير الانتخابات والتلاعب بأصوات الناخبين الجزائريين، أفرغت قانون إنشاء المجلس الجزائري من محتواه. وقد أظهرت انتخابات أعضاء المجلس في شهر أفريل 1948 بأن الحاكم العام نايجلان أمر بوضع قائمة المستقلين المسلمين الموالين لفرنسا لكي تنافس الأحزاب الجزائرية المناهضة للاستعمار. كما أن قادة النضال السياسي في أوساط الحركات الوطنية تم إلقاء القبض عليهم خلال الحملة الانتخابية. وبالتالي، فإن المجلس قد فقد مصداقيته منذ البداية، وتبخرت أحلام الجزائريين الذين كانوا يتوهمون أن الحكومة الفرنسية ستفرض وجودها في الجزائر، وتمنع سياسة التزوير، وتستجيب لرغبات الجزائريين في الحصول على الاستقلال الداخلي (Autonomie) والتعايش بين الأروبيين والمسلمين الجزائريين.

لقد كانت الحكومات الفرنسية في الجمهورية الرابعة تسعى لترضية المسلمين بعد الانتفاضات الثورية في عام 1945 واستشهاد 45 ألف متظاهر جزائري. لكن الأروبيين في الجزائر وجهوا ضربة قاسية للحكومات الفرنسية في باريس وذلك برفض أي مشروع سياسي للتعاون بين السكان في الجزائر والتركيز على التنمية المحلية وإخراج السكان المسلمين من الأوضاع الاقتصادية المزرية. ونظرا لفشل المجلس الجزائري في أداء المهام المناطة به، تقرر حله ونقل صلاحياته للحاكم العام في الجزائر. وبذلك تم إغلاق باب التفاهم بين الجزائريين والأروبيين. وشعر الجزائريون أنه لا مفر من الالتجاء لحمل السلاح واسترجاع السيادة الوطنية بالقوة، لأن كل ما أخذ بالسلاح لابد أن يسترد بالسلاح.

2. السياسات الجائرة للأوروبيين

ليس مبالغة إذا قلنا أن مأساة السكان الأصليين للجزائر تكمن في تطبيق قانون الاندجينا أو الأهالي الذي أصدرته فرنسا في عام 1881، والذي هو عبارة عن قوانين زجرية وقوانين خاصة. إن بنود هذا القانون المجحف قد ألحقت الضرر الكبير بالجزائريين حيث تم بموجبها إجبار الجزائريين على إظهار الطاعة والخضوع للمستوطنين الأروبيين. وباختصار، إن فرنسا تعمدت بإصدار قانون الانديجينا إذلال الجزائريين وجعلهم خدما للمعمرين الفرنسيين الموجودين بالجزائر. ونتيجة لهذا القانون وغيره من القوانين الردعية، تمكن المستوطنون الأروبيون من فرض السيطرة على الأراضي الجزائرية وحرمان أبناء البلد الأصليين من الحرية والمساواة بحيث أصبحوا يعيشون في بؤس شديد ومحرومين من حقوقهم السياسية.

إن قانون الانديجينا الجائر، جاء تكريسا للقوانين الفرنسية المجسدة للاحتلال الاستيطاني. ومع أنني أشرت إليها سابقا، دعني أقول مرة أخرى أن القوانين الفرنسية الجائرة التي تم إصدارها في السابق هي التي دعمت الوجود الأوروبي بالأراضي الجزائرية. فالمرسوم الفرنسي الصادر يوم 22 جوان 1834 هو الذي نص على احتلال الجزائر واعتبارها جزء من الممتلكات الفرنسية، وهذا فتح الجزائر لهجرة الأروبيين وتوطيد أقدامهم بها، وتلاه المرسوم الصدار بتاريخ 4 مارس 1848 الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. وتدعيما لهذين المرسومين، جاء المرسوم الصادر يوم 4 أكتوبر 1870 الذي نص على توسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية. كما استفاد المستوطنون الأوروبيون من المرسوم الصادر يوم 24 أكتوبر 1870 الذي بمقتضاه صارت الجزائر تشكل 3 مقاطعات فرنسية والقوانين تطبق فيها على الجزائريين المقيمين بهذه الأراضي الشاسعة. وفي نفس الوقت استفاد الأروبيون المقيمون والوافدون الجدد من المرسوم الصادر يوم 24 ديسمبر 1870 الذي يسمح للمستوطنين الأروبيين بتوسيع نفوذهم في المناطق التي يسكنها الجزائريون وإلغاء المكاتب العربية في المناطق الخاضعة للحكم المدني. وهذا يعني في جوهر الأمر، طرد المكاتب العربية التي كانت تخضع لسلطة الجيش الفرنسي، واستيلاء الأروبيين على السلطات السياسية والاقتصادية في الأراضي الجزائرية. ويلاحظ هنا أن

الأروبيين كانوا يعانون من مشكل استيلاء العسكريين على السلطة في الجزائر لأن القادة العسكريين يتصرفون وفقا لأهوائهم ومصالحهم الذاتية وفي بعض الأحيان يأخذون التعليمات من قادتهم في وزارة الدفاع بباريس. وتحقيقا لهذا الهدف، أي إبعاد العسكر من الحكم في الجزائر، جاء المرسوم الصادر يوم 29 مارس 1871 الذي تقرر فيه تعيين حاكم عام مدني في الجزائر يتحكم فيه غلاة الاستيطان في الجزائر.

وفي يوم 24 أكتوبر 1870 صدر " مرسوم كريميو " وهو المرسوم الذي سمح فيه لليهود أن يحصلوا على الجنسية الفرنسية والتمتع بجميع الامتيازات التي يخولها القانون لرعاية الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية.

وباختصار، فإن هذه المراسيم قد جاءت لتحقيق رغبات المستوطنين الأروبيين المتمثلة في تقوية عدد السكان الأروبين واليهود حتى تنجح سياسة الإدماج بسرعة وفعالية، والقضاء على المكاتب العربية التي تقوم عادة بالجوسسة لحساب القيادة العسكرية بالجزائر. وفي شهر نوفمبر 1870 اتهمت جريدة " مستقبل الجزائري " التي تصدر بوهران رجال المكاتب العربية بأنهم هم الذين حرضوا الجزائريين على الثورة وأنهم خونة يعملون ضد المصلحة الوطنية الفرنسية[1].

وبعد تحقيق هذه الانتصارات السياسية، حول قادة الجالية الأروبية أنظارهم إلى مسألة تعمير الجزائر بعناصر أوروبية قادرة على استغلال الأراضي والاستفادة من الطاقات البشرية المتوفرة بأرخص الأثمان. وحسب بعض الإحصائيات الواردة في المصادر الفرنسية، فإن المستوطنين الفرنسيين والأجانب كانوا يطمحون إلى جلب حوالي 2 إلى 6 أو 7 ملايين. إلا أن الرقم الحقيقي الذين كانوا يعملون على تحقيقه هو 1.600.000 مهاجر جديد[2]. وسعيا وراء تحقيق هذا الهدف، رسموا خطة محكمة تتلخص فيما يلي:

" أخذ نصف أراضي العرب سواء بإبعادهم وعزلهم أو مصادرتها " ثم " الاعتماد على الدولة لتمويل مشاريع الإسكان والإقامة ". والشيء الذي جعل المستوطنين مقتنعين بنجاح خطة مشاركة الدولة في مساعدتهم للتغلب على الصعاب التي تعترض سبيلهم هو تزايد عدد اللاجئين الفرنسيين القادمين من مقاطعة " الألزاس–لورين " التي أصبحت تابعة

(1) Ageron, op.cit ; pp. 24-25.
(2) Ageron, op.cit; p. 53.

لألمانيا بعد هزيمة فرنسا في سنة 1870. فالحكومة مجبرة، في هذه الحالة، على إيجاد العمل لأولئك الفرنسيين الفارين من المنطقة المحتلة، والمكان الوحيد الذي يسعهم هو الجزائر التي في إمكانها أن تستوعبهم وتجنب الحكومة الفرنسية قضية مزاحمة سكان فرنسا من طرف اللاجئين الجدد[1].

نستخلص من كل ما تقدم، أن المستوطنين الفرنسيين حاولوا، بعد 1870، أن يضعوا برامج نهائية لمستقبل الجزائر بحيث لا يمكن أن تفلت من أيديهم. وحسب الخطة التي اعتمدوها، فلابد من العمل في الاتجاهات التالية:

1) منح الجنسية الفرنسية لجميع الأروبيين وتوسيع القاعدة بحيث تعطى الجنسية الفرنسية بصفة أوتوماتيكية لجميع أبناء الأروبين المولودين بالجزائر. وفي هذا الإطار أعلن (مينرفيل) أول رئيس لمحكمة الجزائر بأنه يتعين على جميع السكان أن يذوبوا في الحضارة الفرنسية، وأن يدركوا أن قدوم شعب من الشمال جاء ليستقر. وأكد أن المشكل الذي يواجه سياسة الإدماج هو وجود مجتمعان مختلفان في كل شيء: في العقيدة، في الفكر، في العادات وفي التقاليد. ولذلك لا يمكن دمجهما إلا بابتلاع شعب لشعب[2]. وفي نفس الإطار طلب (ديفال) جلب 2.000.000 أوروبي جديد. أما في عام 1875، فإن السيد (لوبلان بريبوا Le Blanc Prebois) قد اقترح جلب 6 إلى 7 ملايين أوروبي جديد، ولو في رأيه، فإن 1.600.000 مهاجر أوروبي جديد يعتبر كافيا[3]. وفي الحقيقة إن سياسة المستوطنين الأروبيين قد تركزت على هذا المبدأ المتمثل في إغراء الأروبيين بالقدوم إلى الجزائر والاستيلاء على نصف أراضي الجزائريين، والدولة تتكفل بإسكان المهاجرين الجدد في كل مكان. لكن المشكل هنا هو أن تجربة المهاجرين من الألزاس واللورين أثبتت فشل هذه المحاولة حيث قامت الدولة بمساعدة 900 عائلة، وخسرت عليهم 6 ملايين فرنك، ولكنهم عادوا إلى فرنسا وتركوا تلك الأراضي بمجرد توقف المساعدة المالية من طرف الحكومة.

2) النقطة الثانية في برنامج المستوطنين الأروبيين بعد سنة 1870 هي القمع ومصادرة أراضي الجزائريين وخاصة بعد الثورات العارمة في سنتي 1870 و1871. ويظهر هذا الاتجاه بوضوح في تعليق لأول رئيس للجمهورية الثالثة الذي قال بأنه " يمكن للعرب

---

(1) عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص 70-71.

(2) Aregon, op.cit; pp. 52-53.

(3) Ageron, op.cit; p. 53.

أن يقوموا بثورات لكن سيتم احتواءهم أو ابتلاعهم ". ففي سنة 1871 قام المستوطنون الفرنسيون بالاستيلاء على 500.000 هكتار حيث قامت الدولة بمصادرتها على أساس أنها أملاك عامة. كما قام الحاكم العام (قيدون) بفرض غرامات مالية على 298 بلدية قام سكانها بثورات ضد فرنسا، قدرت بـ 36.282.298 فرنك دفعها المسلمون كتعويض عن الحرب. وكانت قيمة الأموال التي جمعت كتعويض عن الحروب التي خاضها السكان ضد فرنسا هي 34.906.887 فرنك فرنسي[1].

وللحصول على الأراضي التي يحتاجها المستوطنون الأروبيون، قامت الولاية العامة بمصادرة أراضي 313 بلدية قدرت مساحتها بـ 2.639.600 هكتار. أما الأراضي التي لا يحتاجها المستوطنون الأروبيون فقد تقرر السماح ببيعها إلى المسلمين الجزائريين بسعر 50 فرنك للهكتار إذا كانت الأرض مثمرة و10 فرنكات إذا كانت غير مثمرة.

وبالنسبة للبلديات التي تمرد أصحابها ضد فرنسا والذين قدر عددهم بـ 800.000 شخص، فإن فرنسا قد اجبرتهم على دفع تكاليف الحرب المقدرة بـ 64.739.075 فرنك أي 871 فرنك للشخص الواحد. وتشكل هذه الأموال 70% من مجموع 92 مليون فرنك كانت في حوزة هؤلاء السكان.

وبإيجاز، فإن المقصود من هذه السياسة هو تفقير الناس وتجويعهم عن طريق إجبارهم على بيع ما عندهم من بقر وغنم وأراضي لدفع الديون المفروضة عليهم. وتأكيدا لهذه الحقائق، قال الحاكم العام للجزائر السيد (قيدون) أن فرنسا أجبرت المسلمين على الطاعة وذلك بالتجائها إلى أساليب إلقاء القبض على السكان وحجزهم واعتبارهم رهائن. ففي ولاية قسنطينة، مثلا، تم حجز 2.000 شخص واعتبارهم رهائن. وهكذا نلاحظ أنه بعد هزيمة نابليون الثالث، انشغل السياسيون الفرنسيون بالهزيمة وتركوا المستوطنين الأروبيين يفرضون أنفسهم على الجزائريين ويعطون انطباعا لأبناء البلد الأصليين أن هناك حضارة أوروبية قوية ستبلع حضارة إفريقية ضعيفة، وأن الغالب يعبث بمصير المغلوب. ونتيجة لهذا الاتجاه المتمثل في الاستيلاء على أراضي الجزائريين بدون حق، انتشرت مجاعة في أوساط المسلمين الجزائريين. وحسب إحصائية 1872 فقد ثبت بأن ما يزيد عن 600.000

[1] Julien, op.cit; pp. 14-15.

جزائري قد لاقوا حتفهم بسبب المجاعة والفقر[1]. وقد أكد هذه الحقيقة أيضا (جيل فيري) الذي اعترف يوم 6 مارس 1891 بما كان يجري في الجزائر حيث قال: في هد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب. وبعد سقوطها ومنذ 1871 إلى غاية 1883 قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان، والاستيطان جاء عن طريق تجريد العرب من الملكية[2].

3) أما النقطة الثالثة التي تمحور حولها برنامج المستوطنين الأروبيين في الجزائر فتتمثل في تقوية التمثيل السياسي في فرنسا وفي داخل الجزائر حتى لا تتجرأ الحكومات الفرنسية على اتخاذ أية إجراءات سياسية أو إدارية لصالح المسلمين الجزائريين. وقد حرص المستوطنون الفرنسيون على ضرورة حرمان الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي لهم سواء في البرلمان الفرنسي أو في داخل الجزائر وأبدوا تصميما على التخلص من فكرة نابليون الثالث التي تدعو إلى إعطاء التمثيل السياسي للأروبيين والمسلمين سواء في البرلمان الفرنسي أو في الجزائر. وفي الحقيقة، إن نابليون الثالث كان يفكر في بداية 1870 أن يسمح للمسلمين وخاصة الشخصيات المرموقة في المجتمع الجزائري والأغنياء أن يشاركوا بالثلث في المجالس المنتخبة. لكن الحاكم العام (شانزي) في هذه الفترة تراجع عن هذه الفكرة، واكتفى تحت ضغط المستوطنين الأروبيين أن يسمح بإجراء الانتخابات والاعتماد على سياسة تعيين بعض الأميين الذين كانوا لا يفهمون ما يدور في المناقشات. وبعبارة أخرى، فالسكان الأروبيون كانوا يقومون بإجراء انتخاب ممثليهم، ويصوتون ويتخذون القرارات ثم يقومون بانتقاء وتعيين أعوانهم من المسلمين للعمل معهم في المجالس المحلية[3].

وفي شهر أوت 1871 كتب الحاكم العام الجديد الماريشال (دوقيدون De Geydon) رسالة إلى والي قسنطينة طمأنه فيها بأنه جاء لإضفاء الشرعية على سياسة المستوطنين الأروبيين وتحقيق طموحاتهم السياسية. وأكد له فيها أن كل العرب الذين تمردوا يعتبرون كأنهم قاموا بعصيان مدني وليسوا كمحاربين.

وتتلخص سياسة المستوطنين الفرنسيين في عهد الجمهورية الثالثة فيما يلي:

---

(1) Ibid, pp. 14-16.
(2) Julien, op.cit; p. 19.
(3) Charles F. Gallagher, The United States and North Africa, Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1963, pp. 64-74.

1. حصول المستوطنين الأروبيين على حقوقهم السياسية، أي إقامة مؤسسات مدنية تخدم مصالح هذه الفئة الأروبية المقيمة في أرض الجزائر.
2. التمثيل التام في البرلمان الفرنسي، وفي التجمعات والبلديات المحلية.
3. ربط الإدارة في الجزائر بالوزارات المركزية في فرنسا.
4. نقل السلطة من يد العسكريين إلى يد المدنيين الأروبيين في إطار الحكم المدني.
5. بيع أراضي الأعراش للمعمرين أو المستوطنين الأروبيين، والتخلص من الدواوير الجزائرية بحيث تصبح عبارة عن بلديات يقودها مسؤول فرنسي (مثلما هو موجود في فرنسا).
6. حل القبائل والعروش العربية، أي ضرورة تحطيم البورجوازية العربية وخاصة الشخصيات الجزائرية التي تعاونت مع السلطات العسكرية وكانت تحد من نفوذ سلطات الحكم المدني.
7. جعل أراضي الجزائريين ملكية فردية وجاهزة للبيع وبذلك يتمكن المستوطنون الأروبيون من التوسع في كل مكان في ارض الجزائر.
8. إقامة تجمعات سكنية في مناطق محددة للعرب[1].

وباختصار، إن كل هذه السياسات كانت تهدف إلى ترسيخ فكرة الإدماج وفرض سياسات مشددة على أبناء البلد الأصليين. أما الجزائريون فهم لا يريدون أي شيء ولا يحتاجون أي شيء (مثلما قال أحد المسؤولين الأروبيين) فالمستوطنون، بعبارة أخرى، يريدون الإدماج وضم الجزائر إلى فرنسا، لكن بشروط تتمثل فيما يلي:

- الامتناع عن دفع الضرائب (بالنسبة للأروبيين).
- عدم أداء الخدمة العسكرية في الجيش.
- عدم دفع أية تكاليف مالية.
- اعتبار 35.000 مواطن أوروبي عدد كافي للحصول على نائب يمثلهم في البرلمان الفرنسي[2].

(1) Julien, op.cit; Tom II, p. 11.
(2) Ibid, pp. 12-13.

ولكي تكتمل سياسة الإدماج في فرنسا، فقد دعا لافيجري إلى انتهاج سياسة قوية للتبشير بحيث تجعل من الجزائريين مجموعة من الكاثوليكيين المتحضرين (مثلما كانوا أجدادهم من قبل، على حد قوله). وبناء على ما تقدم، فقد تقرر تقديم مساعدات مالية سخية لكل مشروع يهدف إلى القضاء على العروشية والقبلية حتى يمكن دمج السكان المسلمين في فرنسا[1].

3. التحولات السياسية الجديدة في عهد الجمهورية الثالثة

إن انهزام الجيش وفقدان هيبته واقتران سمعته بالديكتاتورية التي حاول نابليون الثالث فرضها على سكان فرنسا والجزائر، قد خلقت استياءا شعبيا ضد السلطات العسكرية في الجزائر وفي فرنسا، وانشغل الرأي العام الفرنسي بالهزيمة ولم يظهر أي اهتمام بالقضية الجزائرية، وكان يتوقع من الحكومة الجديدة في فرنسا أن تقوم بإرسال اللاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين إلى الجزائر حيث يمكن استيعابهم. واستجابة لهذه الرغبة، قررت السلطة التشريعية في فرنسا يوم 21 جوان 1871 منح هؤلاء اللاجئين 100.000 هكتار من أخصب الأراضي الجزائرية. وانطلاقا من ما تقدم، قام الممثلون السياسيون للمستوطنين الأروبيين في البرلمان الفرنسي (وعددهم 6 نواب) بالضغط على الحاكم العام في الجزائر وإجباره على الخضوع التام لإرادة الأروبيين في الجزائر وذلك بتشكيلهم قوة ضاغطة في فرنسا. وفي نفس الوقت واجه الماريشال (دو قيدون) مشكلة خطيرة مع قادة الجيش في الجزائر الذين استاءوا من قبول قائد عسكري كبير منصب الحاكم العام وإظهار استعداده للتعامل مع الإدارة المدنية التي جاءت لتقضي على نفوذ الإدارة العسكرية في الجزائر. وهكذا وجد الحاكم العام نفسه بين نارين: الأوروبيون يريدون أن يتحكموا فيه ويخضعوه لإرادتهم، والقادة العسكريون في الجزائر ناقمون عليه لأنه جاء ليقدم خدمات للإدارة المدنية على حسابهم. لكنه، في الحقيقة، رفض (أي الماريشال دوقيدون) أن يخضع لأية جبهة كانت، وحاول تطبيق السياسة التي يراها متلائمة والمصلحة العليا لفرنسا، وذلك بتطبيق القوانين الفرنسية وعدم السماح لأية جهة كانت أن تسيطر على الوضع في الجزائر ما عدا

(1) Ibid, p. 13.

الحاكم العام. وفي هذا الإطار قام بمراسلة مع وزارة الداخلية يوم 24 جويلية 1871 واقترح على هذه الوزارة أن يكون النواب الستة في البرلمان الفرنسي عبارة عن مندوبين (ليسوا نوابا) وذلك لكون هذه الجماعة الضاغطة تجاوزت صلاحياتها وعددها صغير، وتعمل على خلق مشكلة سياسية له مع المسلمين الذين عندهم عدد غزير من الأفراد لكنهم غير ممثلين في البرلمان الفرنسي. ولهذا فقد اقترح على وزارة الداخلية أن يكون للمسلمين والأروبيين واليهود مندوبين في البرلمان الفرنسي لتمثيل مصالح هذه الفئات. وبعبارة أخرى، فإن الحاكم العام كان يعمل بمفرده وبالتعاون مع رئيس الحكومة آنذاك (تيير Thiers) الذي كان يساند الحاكم العام ويدعمه لكي يخدم مصالح فرنسا. وقد اشتهر (دوقيدون) بمحاولاته الرامية لخلق ميزانية خاصة بالجزائر (بدلا من الميزانية المعطاة لكل ولاية والتي يصرفها المستوطنون على أنفسهم فقط). وبهذا الصدد قام بشن هجوم ضد المستوطنين الأروبيين والدكتور طرولار (Dr. Trolard) واتهمهم بأنهم يعملون لدمج الجزائر في فرنسا لتحقيق مصالحهم الذاتية وذلك بجعل سلطة فرنسا في الجزائر سلطة شكلية. وكان جواب المستوطنين الأروبيين على السياسة الحازمة ضدهم من طرف الماريشال (دوقيدون) هو أنهم اتهموا هذا الأخير بأنه يعمل لفصل الجزائر عن الوطن الأم (فرنسا).

وفي الواقع كان الماريشال (دوقيدون) يسعى لتطبيق سياسة جديدة تتمثل في الاستقلال الذاتي للجزائر الفرنسية، وعدم دمجها في فرنسا أو تطبيق القوانين الفرنسية فيها. وفي رأيه، كحاكم عام للجزائر، إنه ينبغي إقامة إدارة خاصة بالجزائر وسن قانون خاص بهذا البلد.

والنقطة الأساسية التي يمكن استخلاصها من هذا المنهج السياسي أن الحكام العام للجزائر كان ضد المسلمين الجزائريين، من الناحية العملية، حيث كان يرفض إعطاءهم الجنسية الفرنسية (مثلما كان يطالب بعض الجزائريين المدافعين عن سياسة المساواة والاندماج). كما كان يشجع (دوقيدون) المهاجرين الأروبيين على القدوم إلى الجزائر وتقوية صفوف أبناء الجاليات الأروبية بهذا البلد الإسلامي. كما أكد في كل تصريحاته بأنه ضد قادة القبائل العربية، وضد تطبيق الشريعة الإسلامية في الجزائر، ولا يوافق على وجود مدارس عربية – فرنسية[1]. ومن القرارات المشهورة التي اتخذها الحاكم العام (دوقيدون،

(1) Ageron, les Algériens Musulmans et la France, op.cit; pp. 50-52.

1871–1873) القرار الذي أصدره يوم 15 جويلية 1871 والمتعلق بمصادرة الأراضي التابعة للأعراش ويملكها كذلك الأفراد، وذلك تمشيا مع قرار البرلمان الفرنسي بتاريخ 21 جوان 1871 والقاضي بتسليم 100.000 هكتار إلى الفرنسيين النازحين إلى الجزائر من الألزاس واللورين. كما أنه هو المهندس والمنفذ لعملية مصادرة 340.000 هكتار وإجبار الجزائريين على دفع تعويضات حرب لفرنسا صدرت في يوم 29 ماي 1871 بعشرة ملايين فرنك ثم ارتفعت إلى 35 مليون فرنك في شهر جوان من عام 1872. وحسب معلومات بعض المؤرخين الفرنسيين، فإن الحاكم العام قد قام بفرض غرامة مالية على كل جزائري تقدر بـ 70 فرنكا لكل بندقية عند أية قبيلة و140 فرنكا لكل من شارك في حروب وطنية ضد قوات الاحتلال الفرنسي في سنة 1871، و240 فرنكا بالنسبة لكل مواطن جزائري أظهر عداوة لفرنسا. وتمكن في النهاية من إجبار 98 عرش على دفع 34.325.914 فرنك فرنسي إلى خزينة الدولة الفرنسية. وأكثر من هذا، قام يوم 3 أفريل 1872 بتعيين لجنتين على الأراضي التي يتعين مصادرتها وتوزيعها على المستوطنين الأروبيين. وتعددت اللجان فيما بعد بحيث بلغ عددها ثمانية لجان في عام 1874 وأشرفت على معاينة 2.639.600 هكتار وتحديد الأراضي التي تخصص للاستيطان. وفي حالة ما إذا كانت الأراضي غير صالحة للمستوطنين فإن هذه اللجان هي التي تقرر إذا كان يحق للمسلمين شراءها بثمن 50 فرنكا للهكتار الواحد إذا كانت الأرض صالحة للزراعة وبـ 10 فرنكات للهكتار إذا كانت غير صالحة للزراعة[1].

وابتداء من عام 1873 شرع المستوطنون الأروبيون في تطبيق " قانون الغالب على المغلوب " أو ما أسماه زعيم الاستيطان الأروبي بالجزائر الدكتور وارنيير بـ " قانون المستوطنين "[2]. ويتمثل هذا القانون في الاستيلاء على الأرض وإضعاف المجتمع الجزائري والتوسع وإحكام السيطرة على الجزائريين.

ولكي نفهم السياسة الهدامة التي كان يخطط لها غلاة لاستعمار الأروبي في الجزائر بقصد تحطيم نظام الملكية الزراعية والقضاء على شخصية الفرد الجزائري، ينبغي أن نشير

(1) Ageron, les Algériens Musulmans et la France, op.cit; pp. 26-29.
(2) Ibid, p. 102.

إلى أن معظم المستوطنين الأجانب الذين قدموا إلى الجزائر من حوض البحر الأبيض المتوسط كانوا فقراء ولا يملكون الأموال الضرورية لإنشاء مشاريع تجارية أو صناعية.

ولهذا اتجهوا إلى الزراعة وطلبوا من الدولة الفرنسية أن تقدم لهم مساعدات مالية، وحاولوا تسخير أبناء البلد للعمل وخدمتهم بأبخس الأثمان، وبالتالي، يصعب على الجزائري أن يحصل على عيشه وقوته اليومي إذا لم يخضع للأروبي. ثم إن الدولة الفرنسية سعت من جهتها إلى تمكين المستوطنين الأروبيين من الحصول على الأرض بدون مقابل، وإعطائهم القروض المالية التي كانت تقدم للأروبيين بكل سخاء. وفي غالب الأحيان كان المستوطنون الأروبيون يقومون بالمضاربة في الأرض والحصول على عوائد مالية معتبرة وذلك عن طريق تأجير الأراضي التي لا يستطيع ان يستغلها الأروبيون. وبهذا الأسلوب استطاع المستوطنون الأروبيون ان يتحكموا في 90% من الجزائريين الذين كانوا يقطنون بالريف إلى درجة أن 9,4% من الجزائريين فقط أصبح عندهم مستوى معيشة مقبول[1].

وإذا كان المستوطنون قد واجهوا صعوبات قبل 1870 في مسألة الحصول على عقود للأراضي التي يستولون عليها بالحيل والتلاعب وذلك في حالة ما إذا كانت فيها وراثة والفريضة إجبارية، فإن المرسوم الصادر في 31 ماي 1870 قد سمح لهم بتقسيم الأراضي الموروثة إلى قطع صغيرة، ومن حق كل مالك لأية قطعة أن يبيعها ولا يحق لأي وريث أو مالك أرض أو مشارك فيها أن يعترض على عملية البيع لأن القوانين الفرنسية هي التي تطبق في جميع عمليات بيع الأراضي، وبذلك استفاد منها الأروبيون والإسرائيليون[2].

وباختصار، فإن قانون 26 جويلية 1873 هو الذي حطم نظام الملكية في الجزائر وأباح للمستوطنين الأروبيين أن يتصرفوا في أراضي الجزائريين كما يحلوا لهم. وتتمثل هذه القوانين في تطبيق القانون الفرنسي على جميع عمليات بيع الأرض حتى ولو كان الأمر يتعلق بالبيع بين مسلم ومسلم آخر ! هذا يعني محو مهنة القاضي ومنعه من تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وإحلال الموثق الفرنسي (Le Notaire) محل القاضي. وفي وقت لاحق، تقرر إنشاء مصالح خاصة لإثبات عقود الملكية الخاصة في كل ولاية بالجزائر (مارس 1883). ثم جاء قانون 22 أفريل 1887 والذي بمقتضاه أصبحت الدولة هي التي

(1) Pierre MONTEGNON, La guerre d'Algérie, Paris : Pygmation, Gérard Watelet, 1984, p. 74.
(2) Ageron, les Alhériens Musulmans et la France, op.cit, p. 77.

تحدد الأراضي التابعة لكل دوار، وهي التي تقوم بتقسيم الأراضي بين الأفراد والعائلات. وبهذه التشريعات الهادفة إلى التسرب إلى جميع المناطق في الجزائر والاستيلاء على الأراضي التي تعجب المستوطنون الأجانب، تمكن الأروبيون من شراء أراضي الأعراش لأن القانون الأخير يسمح لكل فرد أن يستولي على أراضي الأعراش عن طريق قيام المصالح المختصة بإجراء تحقيق جزئي في الموضوع[1].

(1) Ibid, p. 49.

الفصل الرابع:

دور القيادة الجماعية والشعب والزعيم في الثورة الجزائرية

ألقوا بالثورة في الشارع فإن الشعب يتبناها

العربي بن مهيدي أحد قادة الثورة

منذ احتلال الجزائر في سنة 1830 إلى غاية استعادة سيادتها في سنة 1962، كان الشعب الجزائري يعيش في أزمات متتالية ولم يكن من السهل عليه مواجهة 3 قوى متواجدة فوق أراضيه الشاسعة (الجيوش الفرنسية، المستوطنون الأروبيون والحكومات الفرنسية). لقد كانت القوى الرئيسية متمثلة في الدولة الفرنسية وعاصمتها باريس. أما القوى الثانية فإنها تتمثل في الجيوش الفرنسية التي انهزمت في معركة واترلو ومعركة ديان بيانفو بالفتنام سنة 1954، وتنقلت إلى الجزائر لكي تحكم قبضتها الحديدية على الشعب الجزائري. وأما القوى الثالثة فهي المستوطنون الأروبيون الذين قدموا إلى الجزائر لبسط نفوذهم والاستيلاء على خيرات هذا الوطن.

إن الغاية من هذه المقدمة للموضوع هو إثبات حقيقة جوهرية وهي أن الجزائريين كانوا بمفردهم يواجهون هذه القوات المتحالفة ضدهم ولم يكن في إمكانهم التغلب عليها وإخراجهم من وطنهم لمدة تجاوزت 132 سنة من الاحتلال للجزائر. وبكل واقعية، فإنه ليس في إمكان أي شعب أن يواجه الشعب الفرنسي، أو الجيوش الفرنسية أو المستوطنين الأروبيين وينتصر عليهم وخاصة أن فرنسا كانت مدعومة من الحلف الأطلسي الذي كانت فرنسا تستعين به للاستقواء واستعمال سلاحه الفتاك لفرض هيمنتها على الشعب الجزائري.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن فرنسا أصدرت مراسم بضم الجزائر إلى ممتلكاتها وأصبحت بذلك جزء لا يتجزأ منها، وأصدرت كذلك مرسوما يوم 24 أكتوبر 1870 والمعروف " بمرسوم كريميو " وهو الذي سمح فيها لليهود ولجميع الأروبيين بالحصول على

الامتيازات التي يخولها القانون للرعايا الفرنسيين دون أن يتخلى هؤلاء عن عقيدتهم أو حقوقهم المدنية.[1]

وجاء هذا الدعم للأجانب لكي يتوحدوا ويفرضوا سلطتهم في الجزائر، بالإضافة إلى المرسوم الصادر يوم 22 جوان 834 الذي نص على اعتبار الجزائر جزاء من الممتلكات الفرنسية، والمرسوم الصادر يوم 4 مارس 848 الذي نص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وكذلك المرسوم الصادر يوم 14 جويلية 1865 الذي نص على اعتبار الجزائريين رعايا فرنسيين.[2]

وباختصار شديد، فإن الانتفاضات الجزائرية والثورات الشعبية لإخراج القوات الفرنسية لم تكن مجدية، وتمكنت الجيوش الفرنسية والقوات الاستيطانية من إخماد أية مقاومة وطنية جزائرية، من الأمير عبد القادر إلى بوعمامة وغيرهما من قادة الانتفاضات الشعبية. وفي مرحلة معينة بين 1919 و1954 تغيرت الاستراتيجية وقام قادة الأحزاب الجزائرية بتنظيم أنفسهم في أحزاب سياسية ودخول مرحلة **التنظيم السياسي**، فلعلهم يتوصلون إلى نيل حقوقهم ومطالبهم السياسية عن طريق تسوية سلمية هادئة.

لقد دشن الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، النشاط السياسي في الجزائر سنة 1919 حيث كان متحمسا للنضال السياسي، وهذا التحمس نابع من شعوره بمسؤوليته كحفيد لرجل المقاومة الجزائرية. واشتمل برنامجه السياسي على نقاط أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. مساواة التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي بين الجزائريين والأروبيين القاطنين بالجزائر.
2. إلغاء القوانين التعسفية والإجراءات الخاصة بالجزائريين في المحاكم.
3. المساواة بين الجزائر والأروبيين في الخدمة العسكرية.
4. تطبيق قانون تعميم التعليم الإجباري واستفادة الجزائريين منه.
5. احترام حرية الصحافة وعقد الاجتماعات.

---

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 157.

[2] نفس المصدر الآنف الذكر، ص 198.

6. تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الشريعة الإسلامية.[1]

وبالرغم من تقديم مطالب عديدة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية وإلى الرئيس الأمريكي ويلسون في سنة 1919، فإنه لم تتم الاستجابة لمطالبه السلمية والهادفة لمنح أبناء الشعب الجزائري حقوقهم السياسية والاقتصادية.

ونظرا لإقدام الفرنسيين وزعماء الاستعمار الاستيطاني على محاربة الجزائريين المتعلمين باللغة الفرنسية وعدم السماح لهم بالحصول على حقوقهم السياسية والتمثيل في المجالس المنتخبة، فقد التجأ قادة الأحزاب الجزائرية إلى توحيد أنفسهم والتصدي لغلاة الاستعمار. إن العمل السياسي للقادة الجزائريين قد انطلق من فرنسا حيث يتواجد العمال الجزائريون هناك، وحرية العمل السياسي مضمونة، ولهذا فقد كانت بداية التنظيم على يد الحاج علي عبد القادر، أحد قادة الحزب الشيوعي في الفترة الممتدة من 1924 إلى غاية 1925. ونظرا لانشغال هذا الزعيم بتجارته، فقد تخلى عن القيادة للزعيم الوطني المرموق الحاج مصالي الحاج الذي تزعم النضال السياسي السلمي لغاية 1954. ويلاحظ هنا أن بداية النضال السياسي كانت في إطار حزب " نجم شمال إفريقيا " الذي تأسس يوم 15 جوان 1926 بباريس. وفي فترة وجيزة انضم إلى الحزب الجديد ما يزيد عن 8000 مناضل من جملة 48,000 مناضل في سنة 1926، وارتفع عددهم في سنة 1929 إلى 105,000 عامل متواجد بفرنسا. وقبل إلقاء القبض على مصالي الحاج وسجنه لعدة مرات متتالية، قال لمناضليه في الحزب: " أن الجزائريين يريدون الاستقلال لوطنهم وليس الوصاية الشيوعية التي تضر أكثر من ما تنفع الجزائريين المسلمين ". وأضاف قائلا: " لقد تركنا شيوعية الموت وتمسكنا بالوطنية التي هي رمز الحياة ".[2]

ما يهمنا في هذا الموضوع أن مصالي الحاج قد خرج من السجن وقام بتأسيس **حزب الشعب الجزائري** (P.P.A) يوم 11 مارس 1937 بباريس. إلا أنه بعد غيابه عن الحزب وقضاء عدة سنوات في السجون الفرنسية، عاد إلى الساحة السياسية وقرر مواصلة نضاله، وآنذاك اكتشف أن القيادة الجديدة للحزب متمردة عليه، وأن الراديكاليين أو المتشددين في

---

[1] محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية: 1830-1954، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص 89.

[2] Charles-Robert Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris : P.U.F, 1964, P 352.

الحزب بقيادة لمين دباغين، وهو طبيب مرموق، قد تمردوا عليه. وفي شهر فيفري 1947، وغداة تأسيس " حزب انتصار الحريات الديمقراطية " الجديد، ظهرت بوادر ابتعاد المناضلين عن قيادة الحزب بزعامة مصالي الحاج وتهافتهم على مناصرة لمين دباغين الذي تم انتخابه عضوا بالبرلمان الفرنسي سنة 1946. لقد كان هذا الطبيب المتألق يدعو إلى استعمال العنف والقوة لطرد غلاه الاستعمار الاستيطاني من الجزائر. وتعقدت الأمور في سنة 1947 وذلك حين انقسم الحزب إلى فئتين متناحرتين: مصالي الحاج يصر على انتهاج سياسة العمل الحزبي الشرعي والمشاركة في الانتخابات التشريعية وجناح لمين دباغين يحبذ العمل العسكري. في يوم 20 سبتمبر 1947، قررت السلطات الفرنسية إنشاء **المجلس الجزائري** والذي يضم 60 نائبا للمسلمين الجزائريين و60 نائبا للأروبيين، بالإضافة إلى إرسال 15 نائبا لتمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي. وهنا جن المستوطنون الأروبيون لأن إرسال النواب المسلمين إلى **الجمعية الوطنية الفرنسية** والمساواة في التمثيل النيابي بالمجلس الجزائري يعني المساواة بين الجزائريين والأروبيين، وهذا غير مقبول بالنسبة للمستوطنين الأروبيين، لأن ذلك يحول الأروبيين من أقلية مفروضة بالقوة إلى أغلبية جزائرية متمتعة بحقوق منحتها لهم الديمقراطية.

وانطلاقا من هذه التشريعات الجديدة التي أقرتها السلطات الفرنسية، قرر الأروبيون الالتجاء إلى حيلة واضحة للعيان وهي القيام بتزوير الانتخاب واختيار الشخصيات العميلة لهم لتمثيل الجزائريين في المجالس المنتخبة. كما أن تعيين حاكم جديد يوم 11 فيفري 1948 قد قضى على أي أمل في حصول الأحزاب الجزائرية على أية مقاعد نيابة لتمثيلهم في أي مجلس نيابي، وخاصة بعد أن تم تعيين " نايجلان " في منصب الحاكم العام بأيعاز من المستوطنين الأروبيين في الجزائر الذين قاموا بالضغط على زعيمهم البارز في باريس " روني ماييز " لكي يقوم الحاكم العام الجديد بالقضاء على المترشحين الثوريين المتطرفين من حزب انتصار الحريات الديمقراطية، حيث تم إلقاء القبض على 32 منهم والزج بهم في السجون وذلك من جملة 59 مترشح وفرضت عليهم غرامات مالية كبيرة تتجاوز 700,000 فرنك. وفي نهاية الأمر، نجح في تلك الانتخابات 55 نائب محلي من الأروبيين اليمينيين و4 مقاعد للاشتراكيين الأروبيين ومقعد واحد للشيوعيين.

أما بالنسبة للجزائريين المسلمين، فقد حصل المستقلون الذين رشحتهم الإدارة الفرنسية على 41 مقعد، ونال حزب انتصار الحريات الديمقراطية 9 مقاعد وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري 8 مقاعد، ومقعدان للمستقلين الاشتراكيين. وفي يوم 2 ديسمبر 1949، وفي اجتماع للجنة المركزية لحزب مصالي، تقرر طرد لمين دباغين من الحزب بدعوى أنه غير منضبط ولم يدفع المكافأة المالية التي يحصل عليها بصفته نائب عن الحزب في البرلمان الفرنسي.

1. المؤيدون للعمل العسكري في الحزب ينشؤون تنظيما موازيا

لقد نجح مصالي الحاج في المحافظة على وحدة الحزب لغاية 1947، لكن في فيفري 1947 وقع انقسام في حزب انتصار الحريات الديمقراطية حيث صار الحزب يسير بجناحين، جناح يتزعمه مصالي الحاج وجناح تتزعمه مجموعة يسارية شبه عسكرية يقودها محمد بلوزداد، متكونة من 8 زعماء، أطلقوا عليها اسم المنظمة الخاصة (organisation spéciale). للأسف فإن قائد المنظمة محمد بلوزداد توفي يوم 14 جانفي 1952، والمنشقون الثوريون عن الحزب تعرضوا إلى مكيدة وتم اكتشاف تنظيمهم من السلطات الفرنسية وتفكيك منظمتهم في مارس 1950. ومع ذلك، فقد واصل الثوريون مضايقة الزعيم القوي للحزب، وقرر أعضاء اللجنة المركزية **لحزب انتصار الحريات الديمقراطية** في شهر مارس 1950 رفض اقتراح من مصالي الحاج بتوسيع صلاحياته في اتخاذ القرارات وبقائه رئيسا للحزب مدى الحياة. وفي شهر ماي 1952 قررت السلطات الفرنسية نفي الزعيم الروحي للحزب إلى فرنسا وعزله هناك عن الجماهير الجزائرية، ومنذ ذلك التاريخ لم يعد إلى الجزائر حتى قيام الثورة في أول نوفمبر 1954.

وباختصار، فإن الحزب قد استولى عليه جناح بن يوسف بن خدة بعد تعيينه أمينا عاما له، والثوريون فيه لم يتخلوا عن مهاجمة مصالي الحاج وقرروا رفض تعليماته الواردة إليهم من زعيم الحزب المنفي في فرنسا. وفي شهر مارس من عام 1954 استقالت اللجنة المركزية للحزب. ثم انعقد في منتصف شهر جويلية 1954 مؤتمر خاص بالمصاليين بمدينة هورنو البلجيكية وحضره 300 مندوب، وتقرر في ذلك المؤتمر حل اللجنة المركزية

للحزب وأعلن رجال مصالي الحاج عن ثقتهم المطلقة في الزعيم مصالي الحاج والموافقة على تعيينه رئيسا مدى الحياة.

وفي الفترة الممتدة من 13 إلى 16 أوت 1954 عقد المركزيون والثوريون في الحزب اجتماعا بحي بلكور بالجزائر العاصمة، وقرروا خلع أو طرد مصالي الحاج من الحزب وتشكيل لجنة مركزية جديدة. وفي هذا الاجتماع قرر الثوريون في الحزب الاستعداد لشن الحرب على فرنسا. ولعل الشيء المثير في هذا الموضوع، أن أعضاء اللجنة المركزية للحزب، قد انقسموا إلى فئتين: فئة تنادي بمواصلة العمل في إطار الشرعية، وفئة أخرى تنادي بحمل السلاح وتحرير البلاد من الهيمنة الاستعمارية. وحتى اللحظة الأخيرة، حاول زعماء الحزب إقناع مصالي الحاج بالانضمام إلى الثوريين لتحرير الوطن، وطرحوا أسئلة على مصالي الحاج لتبديد شكوكهم في نية مصالي للقيام بثورة شاملة، فسأله الثوريون: **ماذا تريد أن تفعل ؟ ما المقصود بتعبير الثورة في خطابكم ؟ بعد كم من الوقت سيقوم مصالي بثورته هذه ؟** وقد رد مصالي على الثوريين بقوله: " عليكم بالثقة في مصالي وهو الذي سيتكفل بالباقي"!

وفي الحقيقة إن محمد بوضياف وديدوش مراد والعربي بن مهيدي ورابح بيطاط ومصطفى بن بولعيد كانوا قد أنشأوا يوم 23 مارس 1954 **قيادة جماعية** تحمل اسم " **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** " وذلك بقصد شن العمل المسلح لأنهم يئسوا من المصاليين وترددهم في القيام بعمل مسلح. وتحقيقا للهدف المقدس وهو تحقيق الاستقلال عن طريق العمل المسلح، أنشأت اللجنة الثورية للوحدة والعمل صحيفة لنشر الفكر الثوري وإقناع المناضلين في الحزب أن مصالي لا يرغب في العمل للقيام بالثورة المسلحة.

وفي شهر جوان من عام 1954 اجتمع بضاحية صلامبي بالعاصمة الجزائرية (المرادية حاليا)، 22 عضو من الثوريين، وقرروا الشروع في العمل المسلح لتحرير البلاد، لكن البعض منهم تساءلوا إذا كان في الإمكان القيام بعمل عسكري في تلك الفترة، فقام سويداني بوجمعة بتوبيخ المترددين من رفاقه فقال وقد اغرورقت عيناه بالدموع: " **هل نحن ثوريون، نعم أم لا** ؟ وإذا، فماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إن كنا صادقين مع أنفسنا ؟ " وكانت كلمته هي التي فصلت في الموضوع.[1]

[1] صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية: صانعو أول نوفمبر 1954، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 136.

في يوم 20 جويلية 1954 اختفت **اللجنة الثورية للوحدة والعمل** وحلت محلها لجنة خماسية ثورية متكونة من (1) محمد بوضياف، (2) مصطفى بن بولعيد، (3) مراد ديدوش، (4) العربي بن مهيدي، و(5) رابح بيطاط، وفي الأيام الأخيرة من شهر أوت 1954 انضم (6) كريم بلقاسم إلى النخبة الثورية وجلب بذلك منقطة القبائل إلى المشاركة في ثورة نوفمبر 1954 ومساهمة تلك المنطقة في نجاح ثورة التحرير. وكان بوضياف قد التقى أحمد بن بلة يوم الانضمام إلى اللجنة الثورية، وأعلن عن انضمام (7) محمد خيضر، (8) حسين آيت أحمد و(9) أحمد بن بلة إلى اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وهؤلاء الثلاثة أصبحوا يشكلون هيئة **الوفد الخارجي** للثورة الجزائرية. وفي اجتماع بيرن بسويسرا، أكد بن بلة للزعيم محمد بوضياف، أن القيادة المصرية على استعداد لتزويد الثوار الجزائريين بالسلاح وبالدعم الإعلامي وجلب تأييد قادة عدم الانحياز للجزائر، أمثال نهرو وسوكارنو وجمال عبد الناصر.

وفي يوم الأحد 24 أكتوبر 1954 عقد القادة الستة اجتماعا لهم في ضاحية باب الواد بالعاصمة، وحددوا يوم أول نوفمبر 1954 لانطلاق العمل الثوري، ثم دخلوا إلى استوديو للتصوير وأخذت لهم صورة جماعية للذكرى، وافترقوا على أمل اللقاء في بداية 1955 إذا كان ممكنا. وقبل الافتراق اتفق قادة الثورة على ما يلي:

1. تسمية المنظمة السياسية الجديدة بـ " جبهة التحرير الوطني الجزائري ".
2. تسمية المنظمة العسكرية بـ " جيش التحرير الوطني الجزائري ".
3. اللامركزية في العمل المسلح نظرا لاتساع الجزائر وصعوبة قيام جهاز مركزي بتسيير الثورة تسييرا فعالا، وخاصة في وقت صعبت فيه الاتصالات.
4. ترك حرية العمل في البداية لكل منطقة حتى يحين موعد عقد مؤتمر وطني في المستقبل.
5. إفساح المجال للأفراد والأحزاب والجمعيات للانضمام إلى الجبهة إذا كانوا متفقين مع أهدافها وتوجيهاتها.
6. إعطاء الأولوية للداخل، لأن الوفد الخارجي يقتصر دوره على شراء السلاح والذخيرة والقيام بالمسائل الإعلامية.
7. توزيع المسؤوليات في داخل الجزائر كالتالي:

المنطقة الأولى: بقيادة مصطفى بن بولعيد (ونائبه بشير شيهاني).
المنطقة الثانية: بقيادة مراد ديدوش (نائبه يوسف زيغود).
المنطقة الثالثة: بقيادة كريم بلقاسم (نائبه عمر أوعمران).
المنطقة الرابعة: بقيادة رابح بيطاط (نائبه بوجمعة سويداني).
المنطقة الخامسة: بقيادة العربي بن مهيدي (نائبه عبد الحفيظ بوصوف).
المنطقة السادسة: يتم تعيين قيادتها فيما بعد.[1]

2. الدعم الوطني لثورة التحرير الشاملة

الشيء البارز في ثورة أول نوفمبر 1954 أنها كانت شاملة، وأن فكرة القضاء على أية انتفاضة ثورية صارت عملية شبه مستحيلة، لأن الفرنسيين كانوا ينقضون على أي ثائر ويحاصرونه، وبالتالي يتم إخماد تمرده. أما في هذه المرة، في سنة 1954، فالقيادة جماعية والشعب كان متعطش وجاهز للانضمام إلى الثورة والمشاركة فيها بقصد إشباع غليله وتهميش الجزائري سواء كان متعلما باللغة الفرنسية أو العربية، وبالتالي، فالمواطنون الجزائريون كانوا يعيشون في الهم سواء، ولا يوجد من لم يتم هضم حقوقه وحرمانه من حقوقه السياسية والاستيلاء على ثرواته وخيرات بلاده. وفي هذا السياق تأتي المقولة المشهورة للقائد العربي بن مهيدي الذي قال: " **ألقوا بالثورة في الشارع فإن الشعب يتبناها** "[2] وفي نهاية الأمر، لقد انصهرت الأحزاب السياسية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين في جبهة التحرير الوطني بعد أن التحق الأفراد، وليس الأحزاب، بالثورة وقيادتها الجماعية. وبالفعل فقد ظهرت عبقرية قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري في انضمام الأفراد إلى الجبهة بصفة فردية وليس بصفتهم ينتمون إلى أي حزب، فلو الثورة قامت على أساس حزبي، ربما قد تتحصل الثورة على جزء صغير من أبناء الشعب فقط وبالتالي تفقد شموليتها. لكن القيادة الجماعية تنبهت إلى فكرة أساسية وهي التخلي عن الحزبية والقيادات

[1] محمد بوضياف في حديث مع محمد عباس، المنشور في جريدة الشعب بتاريخ 16 و17 نوفمبر 1988.
[2] زهير إحدادان، " دعاية جبهة التحرير الوطني أثناء الثورة التحريرية "، الإعلام ومهامه أثناء الثورة، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، 1998، ص 35.

الفردية. وعليه، فالأفراد الذين قامت على كواهلهم ثورة التحرير، هم الطبقات الشعبية أي الطليعة التي قادت الثورة وآمنت بالقيادة الجماعية لثورة الشعب. وبإيجاز، إن نبذ الزعامات الفردية والالتفاف حول القيادة الجماعية، هي سر من أسرار نجاح الثورة الجزائرية في انطلاقة الثورة في بداية نوفمبر 1954.

وربما يتعين علينا أن نشير هنا إلى أن اضطهاد فرنسا لجميع الأفراد بدون تفرقة بين مناضل وشعبي، قد عجلت بالتفاف جميع المواطنين حول الثورة ما دام الظلم مسلط عليهم سواء ثوريين أو غير ثوريين. فالمناضل يلتحق بالثورة إيمانا منه بأن ذلك واجب وطني، وأيضا خوفا من الاضطهاد الفرنسي، وبذلك يضع حدا لحالته البائسة وظروف الحياة المجحفة.

وإذا كانت الأحزاب تقوم على ايديولوجيات دينية، ماركسية أو رأسمالية، فإن جبهة التحرير كانت تنتهج سياسة محايدة، فلا هي ماركسية ولا هي رأسمالية، إنها ثورة شعبية لتحرير الشعب الجزائري من العبودية والاضطهاد المسلط عليه منذ 1830. إنها جبهة وطنية هدفها هو تغيير نظام سياسي قائم وهو الاستعمار الفرنسي بنظام سياسي جزائري جديد هدفه استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة.

إن ميزة الثورة الجزائرية أنها كانت براغماتية وواقعية. لقد كان قادة الثورة يدركون أنهم يحاربون الحكومة الفرنسية، وكذلك جيوشها البحرية والجوية والأرضية وغلاة الجالية الأروبية بالجزائر الذين تجاوز عددهم المليون ساكن في سنة 1954، ولذلك فإنه يتعين عليهم أن يتغلبوا على ضعفهم بالتنظيم الفعال وتأسيس خلايا في جميع القرى والمدن وفي جميع الأحياء. كما يتعين على جيش التحرير الوطني الجزائري أن يكثر من العمليات وأن يبرهن على قدرته وصموده وإرادته الفعالة في القتال، كما أنه مطلوب من جبهة التحرير الوطني أن تجند المواطنين وتؤثر فيهم وتخلق وعيا وطنيا شاملا وإعطاء صورة جيدة للرأي العام بحيث يثق في قدرة العمل العسكري والمدني على تحرير البلاد من الهيمنة الفرنسية. وتحقيقا لهذا الهدف، تمكنت جبهة التحرير الوطني من تجنيد الطلبة والالتحاق بصفوفها وتوقفهم عن الدراسة يوم 19 ماي 1956، وكذلك التحاق العمال بالاتحاد العام للعمال الجزائريين بالثورة يوم 24 فيفري 1956 وخاصة في فرنسا التي كانت توجد بها جالية جزائرية مهاجرة، وهي التي كانت تدفع الاشتراكات المالية وتمول الثورة الجزائرية بالمال

الضروري لشراء السلاح وتقديم الدعم الضروري للثورة وخاصة من طرف العاملين في الخارج.

3. مؤتمر الصومام لتقييم ومراجعة استراتيجية الثورة

بعد 22 شهرا من انطلاق ثورة أول نوفمبر 1954، اجتمع قادة المناطق لتقييم مسار الثورة ومراجعة الخطط المرسومة في بداية الثورة، مع العلم أن بعض قادة الثورة قد استشهدوا أو ألقي عليهم القبض من طرف الجيش الفرنسي، مثل استشهاد ديدوش مراد قائد المنطقة الأولى في شهر جانفي من عام 1955، وكذلك استشهاد مصطفى بن بولعيد في شهر مارس من عام 1956 وإلقاء القبض على رابح بيطاط في شهر مارس 1955 وسفر السيد محمد بوضياف إلى الخارج لجلب السلاح بالإضافة إلى استشهاد سويداني بوجمعة يوم 16 أفريل 1956.

ولعل الشيء الذي ينبغي أن نشير إليه هنا هو أن قائدا جديدا سيبرز على الساحة السياسية للثورة وهو القائد عبان رمضان الذي خرج من السجن يوم 19 مارس 1955، والتحق بالثورة بناء على طلب الزعيم كريم بلقاسم الذي كلفه بالتنسيق بين المناطق والتفكير في برنامج موحد وخلق قيادة مشتركة بين جميع المناطق. وبالفعل، فقد تمكن في أفريل 1956 من توسيع الجبهة الوطنية وتدعيمها بقادة بارزين في الحركة الوطنية مثل فرحات عباس، أحمد فرنسيس وقادة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمثال إبراهيم مزهودي، أحمد توفيق المدني، والعربي التبسي. وبناء عليه، فقد مهد عبان رمضان الطريق لعقد مؤتمر وطني للثورة الجزائرية. ونجح عبان رمضان في المجال العسكري حيث تمكن من تكوين قيادة مركزية للثورة بزعامة جديدة. ولعل الخطأ الكبير الذي ارتكبه عبان رمضان هو سعيه لإرسال لمين دباغين إلى القاهرة في سبتمبر 1955 لكي يرأس الوفد الخارجي للثورة. فالمصريون لم يقبلوا به لأنهم كانوا يؤيدون أحمد بن بلة، وزعماء الثورة في القاهرة تحفظوا على هذا القرار لأنهم شعروا أن عبان رمضان كان يعمل لفرض نفسه كقائد للثورة، مع العلم أنه لم يكن أحد مفجريها.

الشيء المهم أن مؤتمر الصومام الذي انعقد في الفترة الممتدة من 20 أوت إلى يوم 5 سبتمبر 1956، تحت رئاسة العربي بن مهيدي وكاتبه العام عبان رمضان، قد سمح للقادة الحاضرين فيه، بالتعرف على حقيقة الوضع في الجزائر من خلال التقارير السياسية والعسكرية التي قدمها قادة المناطق الذين تمكنوا من الحضور، وتوصل المؤتمرون إلى نتائج إيجابية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إنشاء تنظيم إداري جديد يتمثل في تقسيم الجزائر إلى ستة ولايات (بدلا من مناطق) وتتجسد السلطة في كل مجلس ولائي الذي يرأسه عقيد وأربعة ضباط برتبة رائد في الجيش، أما منطقة الجزائر العاصمة فقد تقرر اعتمادها كمقر لجبهة التحرير الوطني وهي منطقة مستقلة وغير تابعة لأية ولاية.
2. إقامة مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير الوطني (كتيبة فيها 110 مجاهد، فرقة فيها 35 مجاهد، فوج فيه 11 مجاهد).
3. تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو عبارة عن **السلطة التشريعية** لدولة الجزائر، وتم اعتماد 17 عضوا دائما فيه و17 عضوا إضافي لتمثيل جميع الفئات المناضلة والمقاتلة المشاركة في ثورة التحرير.
4. إنشاء سلطة تنفيذية (اسمها لجنة التنسيق والتنفيذ) تتولى تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وتتكون هذه السلطة التنفيذية من الزعماء الآتية أسماؤهم:

(1) رمضان عبان مكلف بالتنسيق بين الولايات وبين الداخل والخارج.

(2) العربي بن مهيدي مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن.

(3) كريم بلقاسم مكلف بالعمل العسكري وقائد الولاية الثالثة.

(4) بن يوسف بن خدة مكلف بالإعلام والاتصال بالمنظمات الطلابية والعمالية.

(5) سعد دحلب مسؤول عن صحيفة " المجاهد " والدعاية.

وكما يلاحظ هنا فإن عودة المركزيين من حزب انتصار الحريات الديمقراطية أصبحت تثير مخاوف قادة الثورة الأوائل، وخاصة من لم يحضروا مؤتمر 22. وبطبيعة الحال، إن غياب بوضياف الذي كان متواجدا بإسبانيا وأحمد بن بلة وقادة آخرين مرموقين،

قد خلق امتعاضا داخل جبهة التحرير، وتفاقم الوضع عندما قرر عبان رمضان إعفاء العديد من المسؤولين من مهامهم لأنهم فشلوا في جلب السلاح للثورة.

4. اختطاف طائرة قادة الثورة يخلط الأوراق

بعد مؤتمر الصومام ونجاح عمليات 20 أوت 1956 في سكيكدة، استبشر الثوار خيرا وخاصة بعد وضع الهياكل الإدارية للثورة الجزائرية المتمثلة في **إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية** وقيام **لجنة التنسيق والتنفيذ**. إلا أن الأوضاع تغيرت فجأة وخيمت شكوك كبيرة حول مصير ثورة التحرير. فالمخابرات العسكرية الفرنسية قد نجحت يوم 22 أكتوبر 1956 في اختطاف طائرة مغربية، يوجد على متنها قادة جبهة التحرير الوطني، بوضياف، بن بلة، محمد خيضر وحسين آيت أحمد، بالإضافة إلى مصطفى الأشرف. ويقال أن الأمير الحسن الثاني، كان وراء تسهيل عملية اختطاف الطائرة لأنه لم يقبل أن يسافر الوفد الجزائري مع جلالة محمد الخامس إلى تونس في طائرة واحدة، وأمر بإرسال طائرة مغربية يقودها طيار فرنسي، بنقل الزعماء الخمسة إلى تونس، وأثناء مرور الطائرة المقلة لوفد جبهة التحرير الوطني بالبحر الأبيض المتوسط، أمرت المخابرات العسكرية الفرنسية الطائرة بالتوجه إلى مطار الدار البيضاء بالجزائر العاصمة والهبوط هناك لأنه يوجد على متنها أناس مطلوبين لدى العدالة الفرنسية !

وعليه، فإن اختطاف قادة الثورة الجزائرية قد أحدث موجة عارمة من السخط والتدمر لدى أبناء الشعب الجزائري وقادة دول المغرب العربي، بورقيبة ومحمد الخامس. وبالمناسبة فإن القادة العسكريين الفرنسيين الذين اختطفوا الطائرة، لم يطلبوا موافقة حكومة فرنسا على ذلك، وإنما أخذوا المبادرة من قيادة الجيش الفرنسي وزعماء الجالية الأروبية بالجزائر. وقد ظن أعداء الثورة الجزائرية في البداية أن عملية الاختطاف هي بمثابة خنق الثورة الجزائرية والقضاء عليها نهائيا. لكن الواقع كشف أن اعتقال القادة الثوريين لم يغير أي شيء. فالثورة استمرت، وربما بطريقة أنجع، لأن إلقاء القبض على تلك المجموعة من قادة الثورة، حال دون قيام صراع كبير داخل الثورة حول نتائج مؤتمر الصومام. وهناك العديد من المحللين الذين توصلوا إلى قناعة أن إبعاد قادة الثورة المسجونين لدى قرنسا كان بمثابة نعمة على

الثورة الجزائرية لأن الصراع بين جماعة عبان رمضان، وجماعة بن بلة قد توقف وسمح للقادة الذين كانوا يتواجدون في مناصب حساسة أن يواصلوا العمل الثوري ويتمكنوا من قيادة الثورة وأوصلوها إلى بر الأمان.

وبكل وضوح، فإن مرحلة ما بعد اختطاف طائرة القادة الأساسيين لتفجير ثورة أول نوفمبر، قد تميزت ببروز **الزعامات الفردية** في الثورة. فالسيد عبان رمضان الذي لم يكن من القيادة التي خططت لقيام الثورة قد أصبح هو الزعيم الأتوقراطي لثورة التحرير، وقد استغل اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في شهر أوت 1957 وغير تشكيلة **لجنة التنسيق والتنفيذ**، حيث قام بإدخال عناصر جديدة من حزب البيان وحزب الشعب أمثال فرحات عباس، وعناصر جديدة من حزب الشعب أمثال عبد الحميد مهري. فأصبحت تتشكل من (1) عبان رمضان، (2) عباس فرحات (3) لخضر بن طوبال (4) عبد الحفيظ بوصوف (5) محمود الشريف (6) محمد لمين دباغين (7) كريم بلقاسم (8) عبد الحميد مهري و(9) عمر أوعمران.

وبمعنى آخر، فإن كريم بلقاسم قد تم تقزيم دوره، مع العلم أنه من القادة الستة الأوائل للثورة، ولذلك قام كريم بلقاسم بإيقاف الزعيم الجديد عبان رمضان عند حده، وساعده في ذلك عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال لأنهما من القيادات الأساسية للثورة. فالزعماء الثلاثة قد شكلوا حاجزا كبيرا أمام عبان رمضان حتى زحزحوه، لكنهم فيما بينهم اختلفوا على من يقود الثورة، هل يتولى القيادة كريم بلقاسم الذي لم يكن من بين القادة 22 الذين فجروا الثورة لأنه كان في ذلك الوقت من المدافعين عن مصالي الحاج، أم يتولى القيادة بوصوف وبن طوبال لأنهما من الثوريين الأوائل والمنخرطين في حزب الشعب. ولهذا تحالف بوصوف وبن طوبال[1] ضد كريم بلقاسم ومنعاه من البروز كقائد زعيم للثورة.

وفي شهر أفريل من عام 1958 تشكلت لجنة تنسيق وتنفيذ ثالثة مشابهة للجنة الثانية، لكن الباءات الثلاثة (بلقاسم كريم، وبو الصوف عبد الحفيظ وبن طوبال لخضر)

---

[1] مذكرات لخضر بن طوبال نشرها الباحث دحو جربال في نوفمبر 2021 تحت عنوان: لخضر بن طوبال: مذكرات من الداخل. باتنة، الجزائر: دار الشهاب، 2021، 379 صفحة.

وبالفرنسية:

Daho Djerbal, Lakhdar Bentobal, Mémoire de l'intérieur. Batna, Chihab éditions 2021, 379 pages.

أصبحوا يشكلون قيادة وزعامة جديدة، وتمكن الثلاثة من إبعاد وقتل عبان رمضان في المغرب يوم 26 ديسمبر 1957 بدعوى أنه يسعى للقيام بانقلاب على قادة الثورة الأوائل وأنه كان يصر على كتابة افتتاحية جريدة " المجاهد " التي أنشأها وأشرف عليها إلى غاية وفاته في ديسمبر 1957.

5. إنشاء الحكومة المؤقتة في المنفى

إن إنشاء الحكومة المؤقتة في المنفى يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 والتي تم الإعلان عليها في تونس والرباط والقاهرة في آن واحد، قد برز إلى الوجود بقصد تكوين حكومة موسعة لتحل محل لجنة التنسيق والتنفيذ التي فقدت كثيرا من مصداقيتها وعدم قدرة أعضائها على الانسجام في العمل وخاصة بعد تورط بعض أعضائها في وضع حد لنشاطات عبان رمضان.[1]

لقد تم اختيار عباس فرحات لرئاسة الحكومة لأسباب استراتيجية سياسية لأنه محنك في ميدان المفاوضات ومعتدلا، مقارنة بغيره من قادة الصورة الجزائرية. ومع أن فرحات عباس كان مدعوما من كريم بلقاسم ورفاقه في قيادة الثورة وقادة تونس والمغرب، إلا أنه كان يعتبر دخيلا على الثورة الجزائرية في نظر المصريين، ثم إن مشكلته أنه لا يتقن اللغة العربية ومن الصعب عليهم التواصل معه. والأخطر من هذا كله أن المصريين كانوا يشعرون أن فرحات عباس قد يدخل في مفاوضات مع فرنسا باسم الثورة الجزائرية ويسير في ركاب الدول الغربية.

وبالفعل، فإن فرحات عباس كان يصغي بانتباه إلى ما ينصحه به الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والسلطان محمد الخامس، وبدأ يبتعد عن القيادة المصرية التي كانت تتزعم القومية العربية ورفض التعاون مع الدول الغربية. لقد اتضح من خلال تركيبة الحكومة المؤقتة أن هناك تغير جوهري في مسيرة الثورة. فالتوجه أصبح بارز المعالم بحيث أن التونسيين والمغربيين والجزائريين صاروا يفكرون في قيام **فدرالية مغاربية** وتوحيد دول

[1] Alister Horn, A savage war of peace: Algeria, 1954-1962, London: Mc Milan, 1977, p 315.s

المغرب العربي، وبالتالي يحصلون على المساندة الأمريكية وابتعاد الثوار الجزائريين عن الشيوعية حيث كانت فرنسا تزعم في دعايتها أن الثورة الجزائرية هي ثورة شيوعية وأن نجاحها سيسمح للاتحاد السوفياتي (سابقا) أن يضع قدمه في شمال إفريقيا. لقد تفطن الجزائريون بعد الهجوم الفرنسي على ساقية يوسف في فبراير 1958 إلى أن فرنسا كانت تسعى لعزل الجزائر، وأن المصلحة الوطنية الجزائرية تفرض على الثوار، إخراج الثورة الجزائرية من العزلة التي كانت تخطط لها فرنسا على مستوى المغرب العربي، ولن يتحقق ذلك إلا بإحياء الجبهة المغاربية. إن إقامة الخط الكهربائي (موريس) على الحدود التونسية والخط الكهربائي (شيل) على الحدود المغربية كان القصد منه تضييق الخناق على الثورة الجزائرية وعزلها. وكما هو معلوم فإن الأحزاب الثلاثة في تونس (الدستور الجديد) وفي المغرب حزب (الاستقلال) وفي الجزائر (حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري)، قد اجتمعوا بمدينة طنجة المغربية في الفترة الممتدة من 28 إلى 30 أفريل 1958 وبحثوا إمكانية قيام اتحاد لدول المغرب العربي وتأسيس أمانة دائمة من 6 مندوبين (اثنان لكل دولة) وذلك بقصد تنفيذ القرارات التي يتخذها قادة الأحزاب الثلاثة. لقد تعرضت تونس والمغرب لضغوطات فرنسية حيث أعلنت الحكومة الفرنسية أنها ستجبر تونس على تمرير أنابيب نقل البترول الجزائري إلى أوروربا عبر أراضيها وتكسب بذلك حوالي 500 مليون دولار أمريكي من المبالغ المالية التي تحتاجها فرنسا. كما حاولت فرنسا أن تضغط على المغرب لكي يغلق الحدود الجزائرية معه ويمنع الثوار من الدخول إلى الأراضي الجزائرية ومقابل ذلك تتخلى فرنسا عن جزء من الحدود الجزائرية إلى المغرب. لكن جلالة محمد الخامس رفض العرض الفرنسي وأعلن أنه لن يطعن الثورة الجزائرية من الخلف.

لقد لاحظنا نحن طلبة جبهة التحرير الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتصالنا بقادة الجبهة مثل عبد القادر الشندرلي، ممثل جبهة التحرير في الأمم المتحدة ومحمد يزيد المكلف بالإعلام في الحكومة المؤقتة، أن سياسة الحكومة المؤقتة كانت تهدف إلى التقرب من القيادة الأمريكية وإقناع جون ف. كينيدي بعدم تزويد فرنسا بالمال والسلاح وإضعاف الجيش الفرنسي بقطع المساعدات المالية والحربية عنه، وبذلك تضطر الحكومة الفرنسية إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وهذا ما حصل حيث خفضت الحكومة الفدرالية الأمريكية مساعداتها المالية والعسكرية إلى حكومة الجنرال ديغول بحيث أنه وجد

نفسه في ضائقة مالية وخزينة فرنسا فارغة ولا يمكنه مواصلة الحرب التي كانت فرنسا أكثر من 2 مليار دولار أمريكي في الشهر.

6. مشكلة توحيد الجيش وجلب السلاح

إن أكبر مشكلة كانت تعاني منها الحكومة المؤقتة هي عدم قدرتها على جلب السلاح وإيصاله إلى المجاهدين في الداخل، بالإضافة إلى توحيد الجيش. ولحل الإشكال الموجود في تزويد المجاهدين بالسلاح والاعتماد على قيادة عسكرية موحدة، اجتمع أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 واتخذوا قرارات حاسمة في هذا الموضوع. وبعد 33 يوم من النقاش والحوار، تقرر العمل في إطار جماعي وتقليص نفوذ الشخصيات العسكرية القوية داخل الحكومة المؤقتة. وعليه، فقد تقرر تغيير موقع كريم بلقاسم في الحكومة المؤقتة الجديدة بحيث أصبح وزيرا للخارجية ومنصبه السابق الذي كان يشتغل فيه وزير القوات المسلحة تم إلغاؤه وحل محله أو تعويضه بـ " لجنة وزارية للحرب ".

وباختصار شديد، فإن اللجنة كانت تتشكل من كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال، واستطاع بوصوف أن يعين العقيد هواري بومدين رئيسا للأركان العامة. أما محمدي السعيد الذي كان يشترك مع بومدين في قيادة الأركان فقد تقرر تعيينه وزيرا للدولة. وباعتباره قائدا للأركان، قام هواري بومدين بتعيين القادة العسكريين المقربين إليه أمثال علي منجلي وقايد أحمد، وكانت هذه الخطوة الأولى لإحلال القادة العسكريين محل القادة "التاريخيين" الذين سيطروا على الوضع منذ أول نوفمبر 1954.

الشيء المهم في الموضوع، أن الحكومة المؤقتة التي كانت موجودة بالخارج لم تعد تملك أية قوة عسكرية تعول عليها للسيطرة على الوضع بالحدود، ولهذا أصبحت تستعين بحكومتي تونس والمغرب لإلقاء القبض على كل من لا يمتثل لأوامرها. واعترف علي منجلي في إحدى المرات أن كريم بلقاسم كان يتواصل مع السلطات التونسية لإلقاء القبض

على المسؤولين في قيادة الأركان. وقد قال كريم بلقاسم: " لم يبق من التسعة التاريخيين سواي، فالمفروض أن أكون المسؤول الأول لأن في ذلك ضمانة للثورة ".[1]

ولعل المشكل العويص الذي واجه قيادة الأركان التي استطاعت أن تخلق الانضباط في صفوف الجيش وتوحيده، أنها لم تكن قادرة على أداء مهامها ولا تحصل على الدعم المالي والتموين بالسلاح بدون إظهار الطاعة والولاء للمسؤولين العسكريين والمدنيين في الحكومة المؤقتة. ثم إن الشيء الذي زاد الطين بلة هو إعطاء الأوامر لجيش الحدود وقادته بالدخول إلى الأراضي الجزائرية قبل 31 مارس 1961. والسؤال المطروح هنا: كيف يمكن لأفراد جيش الحدود أن يجتازوا الحدود لأنه يوجد خط موريس المكهرب، والوصول إلى داخل الجزائر بسلام أو بنجاح غير مضمون.

7. المسار الدبلوماسي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية

إنه لمن الواضح أن الحرب بين الجزائر وفرنسا منذ أول نوفمبر 1954 إلى غاية عام 1962 لم تكن متكافئة وأن الدبلوماسية هي البديل للحرب. وبفضل المقاومة الجزائرية سقطت الجمهورية الرابعة في عام 1958، والإتيان بالجمهورية الخامسة التي فشلت هي الأخرى في إحراز أي انتصار عسكري على المقاومة الشعبية في الجزائر. لقد حاول الجنرال ديغول أن يخمد الثورة ويظهر براعته في خنق الثورة الجزائرية وإعادة ترجيح الكفة لصالح المستوطنين الأروبيين ولصالح الجيش الفرنسي الذي كان يحمي غلاه النظام الكولونيالي المفروض على الجزائريين منذ 1830 ولكن بدون جدوى.

المهم أنه منذ يوم 16 سبتمبر 1959، وهو اليوم الذي أعلن فيه الجنرال ديغول عن **تقرير المصير** في الجزائر، وابتداء من أول فبراير 1960 بدأ ديغول يعمل بكل قوة لإبعاد القادة العسكريين الفرنسيين عن المستوطنين الأروبيين وخاصة القادة العسكريين الذين كانوا متعاطفين مع زعماء الجالية الأروبية بالجزائر. ولعل أكبر ضربة وجهها ديغول للجيش هي إلغاء دور الطابور الخامس (المخابرات) وعدم السماح للجيش بالسيطرة على السكان

[1] العقيد علي منجلي في حديث صحفي مع محمد عباس منشور بجريدة الشعب يومي 27 و28 جويلية 1985.

المسلمين لأن الطابور الخامس كان يستعمل من طرف الأروبيين لمعاداة الثوار الجزائريين. وفي يوم 4 فبراير 1960 اتخذ ديغول قرارا حاسما يتمثل في نزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحل محل الشرطة في القيام بعمليات التعذيب وإلقاء القبض على الجزائريين بدون مراقبة قضائية، **وأعاد تلك السلطات الأمنية إلى رجال الشرطة الذين يعملون ويخضعون لسلطة الدولة.** وفي يوم 11 ديسمبر 1960 حاول المستوطنون الأروبيون القيام بمظاهرات ضد سياسة ديغول وإظهار معارضتهم لسياسة ديغول التي تسمى بـ " **الجزائر للجزائريين** " ولكن ديغول ومن ورائه جبهة التحرير الوطني الجزائرية، أفسحوا المجال للمتظاهرين الجزائريين أن **يتظاهروا بطريقة سلمية** ويكتسحوا الأوروبيين ويقهروهم في الجزائر العاصمة. وبذلك، تحطمت آمال الأوربيين وانهارت قواهم، وتحولوا إلى عصابات تغتال السكان الفرنسيين والجزائريين وتنتقم من الذين لم يرتكبوا أية جريمة.

وفي يوم 14 يونية (جوان) 1960 أعلن ديغول عن رغبة حكومته لاستقبال وفد من الحكومة المؤقتة وإجراء مفاوضات معها بقصد تحديد سياسة تقرير المصير المقبولة للطرفين. لكن بعد إرسال محمد الصديق بن يحي والسيد أحمد بومنجل مسؤول الإعلام في الحكومة المؤقتة إلى فرنسا، والتقاءهما بوفد فرنسي يقوده روجي موريس Roger Moris المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإليزي والعقيد ماثون (Mathon)، تبين أن الوفد الفرنسي كان يسعى بالدرجة الأولى إلى التفاوض من أجل وقف إطلاق النار وإجبار جيش التحرير على تسليم سلاحه. كما أن فرنسا في تلك المفاوضات التي ابتدأت بمدينة مولن Mulen يوم 1960/06/25 واستمرت لغاية يوم 1960/06/29، فرضت حصارا إعلاميا وحرمت الوفد الجزائري من إجراء أي اتصال مع الصحافة.

وبفضل وساطة سويسرية، جاء جورج بومبيدو إلى مدينة لوسيرن Lucerne ليلتقي بالوفد الجزائري المتكون من أحمد بومنجل المحامي المشهور في القانون ومدير الإعلام في الحكومة المؤقتة، وكذلك الطيب بولحروف ممثل الجزائر في روما، واستمرت المفاوضات لغاية 1961/03/15، واختلف الوفدان على جدول الأعمال والشروط التعجيزية للحكومة الفرنسية.

وفي يوم 18 مارس 1962 توصل الجانب الفرنسي والجانب الجزائري إلى اتفاق نهائي يقضي بوقف إطلاق النار يوم 19 مارس 1962، ثم أفرجت فرنسا عن الزعماء

الخمسة المسجونين لديها والذين توجهوا إلى المغرب من سويسرا وذلك في طائرة أمريكية مؤجرة من طرف ملك المغرب.

وجرت الانتخابات الخاصة بتقرير المصير يوم 3 جويلية 1962 حيث أدلى 6 ملايين ناخب جزائري بأصواتهم، عبروا من خلالها عن رغبتهم في حصول الجزائر على الاستقلال التام بدون الارتباط بأي شكل من اشكال التعاون مع فرنسا.

8. خلاصة واستنتاجات

لقد تميزت الثورة الجزائرية (1954 – 1962) عن غيرها من الثورات التي حدثت في القرن العشرين، إنها ثورة فتحت الأبواب أمام جميع الجزائريين وأعطتهم الفرصة لكي ينالوا حقوقهم، وأزالت من أذهانهم عقدة العجز والتخوف من قوة استعمارية تملك أسلحة جهنمية. وعليه، فقد تميزت الثورة الجزائرية بميزات يمكن تلخيصها في أنها كانت:

1. **ثورة جماهيرية**، لم يتحكم فيها زعيم واحد، وهي تختلف عن الثورات الصينية واليوغسلافية والسوفياتية والكوبية التي كان يتم توجيهها من طرف قيادات حزبية ذات ايديولوجية يغلب على قيادتها الطابع الفردي.
2. **ثورة ذات عقيدة إسلامية**، فالإسلام كان عامل وحدة وجلب عقيدة ساهمت في توحيد السلوك والاتجاهات.
3. **ثورة قامت على أساس قيادة جماعية**، إن انضمام الأفراد بطريقة عفوية إلى جبهة التحرير، وهي حركة ثورية تجسم آمال الجماهير وتعتمد على العمل الجماعي.
4. **ثورة قادتها عناصر وطنية تنتمي إلى العمال والفلاحين**، ولا تنتمي إلى نخبة المثقفين أو البورجوازيين الثائرين على الفساد السياسي للبورجوازية الوطنية.
5. **ثورة ضد الاحتلال الأجنبي المغتصب لأراضي الشعب الجزائري**، لأن الجزائر كانت تعتبر جزء لا يتجزأ من أراضيها. إنها ثورة حررت البلاد من محتلين أجانب قدموا من أوروبا لتسليط القمع والإرهاب على جميع الجزائريين.
6. **ثورة جاءت لتعيد الاعتبار لكل الفئات الوطنية**، بحيث تحصل كل فئة على نصيبها من اقتسام الثروة والنفوذ والحقوق القانونية.

7. **ثورة للتخلص من التبعية الأجنبية في الميدان السياسي والميدان الاقتصادي،** إنها ثورة أطاحت بأصحاب رؤوس الأموال الأجانب الذين كان همهم الوحيد هو استعباد أبناء البلد الأصليين.
8. **ثورة قامت على أساس وجود سلطة مركزية منضبطة،** إن ثورة الجزائر سادها الانضباط وعدم الخروج عن طاعة قياداتهم الجماعية.
9. **ثورة ضد التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية لكل بلد،** بحيث أن كل بلد يحصل على حرية أبنائه الذين يتقاسمون الثروات الموجودة بوطنهم.
10. **ثورة تقيم علاقات اجتماعية جديدة،** خالية من الاستعباد وفرض الهيمنة الخارجية على شعبها.
11. **ثورة قامت على وحدة الصف،** وعدم السماح للإيديولوجيات الأجنبية أن تتسرب إليها وتؤثر في مسارها. وباختصار شديد، لقد برهن الجزائريون من خلال تحليهم بالصبر، ووجود عزيمة قوية لا توهن، عن أصالتهم الثورية الإسلامية العربية، وبأنهم كان عندهم إيمان قوي بعدالة مطالبهم، وإيمان قوي يحركه الشعور بالظلم.

الفصل الخامس:

الغموض هو النهج الجديد للسياسة الديغولية في الجزائر

قال غي مورلي، في خطاب له يوم 6 فيفري 1956 بالجزائر العاصمة: " إن الحكومة ستحارب، وأن فرنسا ستناضل من أجل بقائها في الجزائر، وأنها ستبقى هنا. أن الجزائر لا مستقبل لها بدون فرنسا ".

المصدر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الجزائر: البصائر، 2015، ص 406.

منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه قدماه في أرض الجزائر يوم 4 جوان 1958 والرئيس ديغول يردد ويكرر على سامعيه فقرته المشهورة " لقد فهمتكم " (J'ai vous compris)، وكلامه موجه إلى كل من المسلمين، المستوطنين، الجيش الجزائري، الجيش الفرنسي، وخاصة زعماء الحكومة الفدرالية الأمريكية الذين كانوا يعولون على ديغول أن يجد حلا للمشكلة الجزائرية المعقدة حيث تعتبرها فرنسا جزء لا يتجزأ منها، والولايات المتحدة تمول (جزئيا) الحرب الدائرة فيها ماليا وعسكريا، وتأمل أن تتضاءل خسارة الحرب الباهظة الثمن في أقرب وقت ممكن. لقد اعتقد كل واحد وكل مهتم بالقضية الجزائرية أن ديغول فهمه، وأن الحل قريب، ولا داعي للانزعاج. فالمستوطنون وقادة الجيش الفرنسي الذين أتوا به إلى الحكم وأخرجوه من داره ونصبوه رئيسا لفرنسا، كانوا يعتقدون وعندهم قناعة تامة بأن ديغول سيجد حلا سحريا للقضية الجزائرية، وبقاء الجزائر فرنسية شيء مؤكد لا ريب فيه. والجزائريون الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل تحرير بلدهم وسالت دماء أبنائهم في الجبال والوديان من أجل نجاح ثورتهم، كانوا يأملون أن يكون ديغول قد فهمهم، ومستعد لإيجاد حل عادل لقضيتهم. أما الأمريكيون المشتركون مع فرنسا في الحلف الأطلسي والمنغمسون في الحرب الباردة ضد المد الشيوعي في العالم، فإنهم كانوا واثقين بأن ديغول قد فهمهم وسيعمل على تخليص فرنسا من جيشها المتمرد على حكومته ويرفع الغبن عن

الشعب الفرنسي الذي يعاني من ضعف القيادة وتبذير المساعدات المالية الأمريكية على قضية وحرب لا أمل في ربحها.

وبعد بضعة أشهر من وصوله إلى السلطة، بدأ الجنرال ديغول ينفض الغبار ويزيل الغموض عن طريقة معالجة للقضية الجزائرية، ويكشف عن نيته في حل المشكل الجزائري بأسلوبه الخاص، وليس ترضية جميع الأطراف التي كانت تسعى لفرض وجهات نظرها على ديغول. ففي يوم 16 سبتمبر 1959 أعلن في خطاب له بأنه ينوي معالجة القضية الجزائرية عن طريق **تقرير المصير** (Autodermination)، أي إعطاء الحق للجزائريين والفرنسيين داخل التراب الجزائري، وعلى الفرنسيين في وطنهم، أن يعبروا عن آرائهم ويعطون موافقتهم أو رفضهم للحول التي ستقدمها الدولة الفرنسية. وهنا أصيب قادة الجيش كانوا باندهاش كبير لأنهم يلهثون وراء تحقيق نصر عسكري أكيد على جيش التحرير وجبهة التحرير وتحطيم إرادة الجزائريين للكفاح وتحرير وطنهم. وبطبيعة الحال، إن خيبة أمل المستوطنين الفرنسيين كانت واضحة للعيان، إنهم قد عملوا المستحيل لجلب ديغول إلى الحكم لكي يساعدهم ويدعمهم لفرض وجودهم في أرض احتلها الجيش الفرنسي يوم الغفلة. أما الوطنيون الجزائريون فقد كان يساورهم الشك بأن ديغول قد فهمهم وكانوا على قناعة تامة بأن ديغول عبارة عن بيدق في يد قادة الجيش الفرنسية والمستوطنين الأروبيين، ولا يتوقعون منه أي حل عادل. غير أن الأمريكيين ارتاحوا لسياسة ديغول وأيدوه في كل عمل يقوم به، وعرقلوا القضية الجزائرية في الأمم المتحدة لأنهم يعتبرون الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. لكن الشيء المزعج للأمريكيين في السياسة الفرنسية أنها حولت الولايات المتحدة إلى دولة مناهضة لتحرر الشعوب، وأصبحت الآن تساند الاستعمار وقهر الشعوب. كما أن سياسة تعذيب الجزائريين وقتلهم بكل وحشية من طرف المخابرات الفرنسية وقوات الجيش، قد خلقت للأمريكيين سمعة دولية سيئة للغاية. وعليه، يتعين على فرنسا أن تخرج من هذا المستنقع الذي تتخبط فيه.

وبصفة عامة، فإن سياسة تقرير المصير خلقت جوا تفاؤليا، وكل طرف كان يعول على ديغول لكي يزيل الغموض ويوضح نهجه في تطبيق سياسة تقرير المصير. لكن الصدمة الكبيرة جاءت يوم 23 أكتوبر 1958 عندما اقترح على قادة جبهة التحرير الوطني

الجزائري أن يرفعوا العلم الأبيض ويتعاونوا معه على تنفيذ اقتراحه وهو: **سلام الشجعان** (La paix des braves) !!

هذا يعني أن ديغول قرر أن ينتهج سياسة لا غالب ولا مغلوب، وهذه الفكرة مرفوضة من طرف الجيش والمستوطنين الذين لا يقبلون التفاوض مع العدو، ولا يبحثون إلا على النصر المبين.

وبعبارة أخرى، فإنه منذ سنة 1958 التي كانت سنة الإجهاض على الثورة الجزائرية وعزل المواطنين في المحتشدات وفرض الحصار على السكان في المدن وزرع الأسلاك الشائكة في حدود الجزائر مع تونس والمغرب، كانت سنة تصفية الحسابات. فالجيش الفرنسي قد طبق سياسة الإبادة وديغول كان يقوم بتنفيذ المخططات الجهنمية للمعمرين ولا يستطيع أن يغير السياسات المرسومة من قبل. لكن من الناحية النظرية، كان هو القائد الذي يدلي بتصريحات مدوية وكلمات جوفاء لا وجود لها في أرض الواقع. إنه كان مشغول بالزيارات المفاجئة لثكنات الجيش والضباط وجس النبض معهم والسعي لاستمالتهم وإثبات ولائه لأنصار الجزائر الفرنسية. ومن عايش فترة 1958 يشعر أن ديغول كان يعاني من ضغوط المسؤولين في الدولة الفرنسية، لأن السلطة الحقيقية في يد المستوطنين والضباط الذين يشرفون على العمليات الميدانية ومصير كل المعارك السياسية والعسكرية في يدهم.

والشيء الذي ينبغي أن لا ننساه أن سياسة الجيش المرسومة منذ عهد الجمهورية الرابعة كانت تهدف إلى احتلال الأراضي التونسية والمغربية في حالة تسرب الثوار إلى الأراضي الجزائرية من تلك الحدود. وعليه، فالحكومات الفرنسية المتعاقبة على السلطة كانت مرتبكة وغير خاضعة لسسيطرتها، وغير مستبعد، في نظر الأمريكيين، من امتداد الحرب إلى الدول المجاورة واستعمارها من جديد. وبما أن الولايات المتحدة هي التي تساهم في تمويل الخزينة الفرنسية وتزود الجيش الفرنسي بمعداتها العسكرية، فقد كانت تتدخل باستمرار وتضغط على فرنسا لكي لا تستفز تونس والمغرب، وإلا، فإنها ستضطر إلى تغيير مواقفها من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائري، والتصويت في الأمم المتحدة لصالح القضية الجزائرية.

1. الأهداف الرئيسية لسياسات ديغول غير المعلنة

ما لا يعرفه الناس عن ديغول، أنه رجل تفكير يتميز عن غيره من القادة بأنه رجل ميداني (un homme de réflexion et action). فقد شارك في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية واستعمل دهاءه وقدراته لتحرير فرنسا من الاحتلال الألماني. لقد تعامل بكفاءة عالية مع قادة العالم في عهده أمثال ستالين، روزفلت وتشرشل، وكسب خبرة كبيرة في ميدان العمل السياسي، وجميع من خالطه أو تعامل معه، يؤكد أن ديغول يتمتع بفكر وبعد نظر وصاحب خطط واستراتيجيات عسكرية ومدنية.

وبالنسبة للأهداف التي رسمها ديغول عند عودته إلى السلطة في شهر جوان 1958، فإنه يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. استعادة سلطة الدولة.
2. خلق الاستقرار السياسي.
3. الاستقرار المالي.
4. إقامة نظام كونفدرالي في إفريقيا.
5. إقامة مشروع قسنطينة لرفع مستوى المعيشة في الجزائر.
6. كسب التأييد الأمريكي عن طريق إعلان تقرير المصير.
7. تدعيم خطط الجنرال شال (Challe) وخطط موريس للقضاء على الثورة الجزائرية.
8. تعيين الموالين للجزائر الفرنسية في مناصب عليا لكسب ثقة المستوطنين والجيش.
9. تفريق خصومة وقطع المساعدات المالية على المناوئين لسياسته.
10. رفع معنويات الجيش وتحويله من قوة عسكرية تقليدية ضعيفة إلى قوة نووية[1].

بالنسبة للنقطة الأولى وهي **استعادة السلطة**، فإن ديغول كان يسعى لاستعادة السلطة من يد العسكريين والمستوطنين الأروبيين في الجزائر الذين تمركزوا في البرلمان الفرنسي حيث أصبحوا يسيطرون عل الجمعية الوطنية الفرنسية ويتخذون القرارات التي تخدم مصالحهم الخاصة بدون حسيب أو رقيب. لقد اتضح هذا في سنة 1956 عندما زار رئيس

(1) Irwin M.Wall, les Etats-Unis et la guerre d'Algérie, Paris : Soleb, 2006, pp. 286-288.

الحكومة الفرنسية غي موليه الجزائر وضربه الأروبيون بالبيض والطماطم وأجبروه على إلغاء القرارات التي اتخذتها حكومة الاشتراكيين في باريس، وفي ماي 1958 عرقلوا حكومة فليملان وأجبروه على نقل السلطة إلى الجنرال ديغول. إن الشيء المهم بالنسبة للجنرال ديغول هو عودة السلطة إلى رئيس الدولة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وعلى العسكريين والمستوطنين أن يدركوا أن الشعب هو صاحب السيادة والقرار الأخير بيد الشعب وليس في يد المتطرفين في الجيش وفي يد المتطرفين الأروبيين في الجزائر. وبالفعل، فقد نجح ديغول في إيقاف دسائسهم مؤامراتهم ولم يتوفقوا في انقلاباتهم في سنة 1960 أو 1961 وانتهى به المطاف في السجون الفرنسية.

وفيما يخص النقطة الثانية وهي **خلق الاستقرار السياسي**، فقد لجأ ديغول إلى تغيير الدستور وإنشاء الجمهورية الخامسة التي لا زالت صامدة لغاية القرن الواحد والعشرين، لأن ديغول ألغى النظام البرلماني وخلق النظام الرئاسي الذي تتمركز السلطة في يد رئيس الدولة المنتخب، وبالتالي فالشعب الذي ينتخبه، هو الوحيد الذي يؤثر في مصيره. فإذا كان النظام البرلماني في الجمهورية الرابعة يسمح للأحزاب أن تتحالف فيما بينها وتطيح بأية حكومة حزبية متى شاءت ومتى أرادت بدون العودة إلى صناديق الاقتراعات، فإن المادة 16 من دستور الجمهورية الخامسة نصت على إجراء انتخابات تشريعية في حالة الإطاحة بالحكومة والترشح مرة أخرى للانتخابات البرلمانية. وهكذا تمكن ديغول من جلب الاستقرار للنظام السياسي في البلاد.

وفيما يتعلق بالهدف الثالث وهو **الاستقرار المالي**، فإن ديغول حاول أن يوقف النزيف المالي وتجنب إفلاس الدولة لأن حرب الجزائر حطمت الاقتصاد الفرنسي ولم يعد في الإمكان مواصلة الحروب بدون الحصول على مساعدات مالية أمريكية ومعدات عسكرية والتي كانت لا تقل عن 1 مليار دولار أمريكي. ولهذا، كان ديغول يحرص على حصول التأييد الأمريكي حتى تتمكن فرنسا من مواصلة خوض الحرب في الجزائر والانتصار على الثوار الذين عقدوا العزم على إفشال خططها للبقاء في بلدهم الجزائر. وكما سأوضح لاحقا، فإن استراتيجية جبهة التحرير الوطني الجزائري كانت تقوم على أساس إنهاك فرنسا ماليا في الداخل، والقيام بحملات متواصلة لإيقاف المساعدات المالية لفرنسا والتخلي عن استعمال المعدات العسكرية الآتية من الحلف الأطلسي. فإذا غابت المساعدات الأمريكية

ستنهار فرنسا ماليا وتعجز عن مواصلة الحرب بالجزائر. وبصفتي كنت عضوا منتخبا في منظمة اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين التابعة لجبهة التحرير الوطني، فقد كانت التعليمات الواردة للطلبة تنصب حول فكرة استدعاء الشخصيات الأمريكية المرموقة لإلقاء المحاضرات عن القضية الجزائرية والإشارة إلى أن حرب التحرير الجزائرية تصطدم بالسلاح الأمريكي المستعمل من طرف الجيش الفرنسي لتعذيب الجزائريين، وأن وقف المساعدات المالية الأمريكية لفرنسا هو العامل الرئيسي لإيقاف الحرب الاستعمارية في الجزائر. والحمد لله، لقد نجحت الخطة، ومنذ 1960 نقصت المساعدات المالية الأمريكية لتمويل الحرب في الجزائر، وبالتالي اضطرت الحكومة الفرنسية للتفاوض بجدية مع قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري.

وتتمثل النقطة الرابعة في إقامة **كونفدرالية إفريقية** تكون مرتبطة بفرنسا اقتصاديا وسياسيا. إن هذا الهدف كان بعيد المدى وتحقق سنة 1960 عندما منحت فرنسا الاستقلال للدول المستعمرة من طرف فرنسا بإفريقيا. وكان ديغول يأمل أن ينضم الجزائريون إلى الكونفدرالية الإفريقية في حال ما إذا نالوا استقلالهم في المستقبل، لكن المشروع تبخر عندما وصل القادة الأفارقة إلى الحكم في سنة 1960، لأن الوطنيين الافارقة أمثال: أحمد سيكوتوري (في غينيا)، موديبو كيتا (في مالي) وهوفوت بواني (في ساحل العاج) وليوبولد صينغور (في السينغال) قد تحولوا إلى قادة أفارقة يدافعون عن استقلال بلدانهم ويحاربون الاستعمار الفرنسي الذي حولهم إلى عبيد في بلدانهم، وانضموا إلى حركة عدم الانحياز. وبالنسبة للمحللين السياسيين، فإن القصد من وضع هذه الخطة من طرف ديغول هو استرضاء الولايات المتحدة وتشجيعها على تأييد سياساته المبهمة في الجزائر الممتدة من تقرير المصير إلى سياسة الشجعان. إنه كان يأمل أن يحصل على التأييد الأمريكي لفرنسا في جميع المجالات ما دام ديغول ينتهج سياسة تحررية في إفريقيا وتحقق رغبة الولايات المتحدة في تصفية المستعمرات الاستعمارية في إفريقيا (décolonisation).

بالنسبة للهدف الخامس المتمثل في **مشروع قسنطينة** أو **برنامج الإصلاحات الاقتصادية السياسية**، فإن ديغول كان يحاول رفع الغبن عن الجزائريين المسلمين ويخلق نوعا من العدالة الاقتصادية بين الأروبيين والجزائريين، ويكسب بذلك ثقة الجزائريين المسلمين في نظامه السياسي الجديد، غير أن المشروع تعثر بنسبة كبيرة لأنه جاء متأخرا،

وظروف الحرب (1958 – 1962) لم تسمح بتنفيذ مشاريعه في وقتها المحدد. كما أن نقص الأموال واستنزاف الثروة المالية لفرنسا ممن طرف الجيش الفرنسي في الجزائر، قد حال دون وجود أموال كافية لتمويل برنامج قسنطينة. وبالرغم من محدودية نتائج مشروع قسنطينة إلا أنه حقق نتائج إيجابية وأحدث نهضة عمرانية وتقدما كبيرا في خلق الوظائف للجزائريين المسلمين في الفترة الممتدة من 1958 إلى غاية 1962.

وبالنسبة للهدف السادس وهو **تقرير المصير**، فإن الرئيس ديغول قد وضع نصب عينيه فكرة ترضية الأمريكيين وإقناعهم بأنه يسعى لحل المشكلة الجزائرية عن طريق التفاوض مع الثوار الجزائريين وأنه من مصلحة الأمريكيين التريث في تأييد الثوار ومنعهم من إدراج قضيتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وما هو مطلوب من الأمريكيين إيقاف الدعم الدولي للقضية الجزائرية وإعطائه فرصة لتطبيق سياسة تقرير المصير في الجزائر. كما أن ديغول كان يسعى لتقسيم الجزائريين بين مؤيد ومعارض لتقرير المصير، وفتح الباب أمام الثوار لكي يتفاوض معهم حتى يعثر على الحل المناسب لحل المشكلة الجزائرية.

وفيما يخص الهدف السابع وهو **تأييد خطط الجنرال** شال (challe) وخطط موريس **وتقتيل الجزائريين حتى يستسلموا**، فإن ديغول كان يحاول إقناع قادة الجيش بأنه يؤيدهم وعليهم أن يؤيدوه بحيث لا يتخلى عنه ضباط الجيش. فالوقت في نظر ديغول، لم يكن مواتيا له لكي يتحرر من نفوذ قادة المستوطنين الأروبيين ورؤساء الوحدات العسكرية، وهم جميعا من أنصار الجزائر الفرنسية. إن الوقوف في وجوههم قد يعني اغتياله أو التمرد على سياساته غير المقبولة لهم. وعليه، فلابد من مسايرتهم وإعطائهم الفرصة لكي يراجعوا مواقفهم ويتحالفوا معه لإيقاف المد الثوري في الجزائر.

أما **الهدف الثامن** الذي وضعه ديغول لنفسه وهو **الاعتماد على المؤيدين الموالين للجزائر الفرنسية**، فإن الغاية من ذلك هي إقصاء الأروبيين المتطرفين من المناصب الحساسة في الدولة بصفة تدريجية وتبديلهم بأنصاره المخلصين له. ولهذا، فإن ديغول لم يدخل في مواجهات مع قادة الجيش وزعماء للجالية الأروبية بالجزائر إلا في سنة 1960، وهي السنة التي شعر فيها ديغول بأن الوقت قد حان لإبعاد خصومه من المناصب العليا، وتعيين قيادات متعاونة معه في مؤسسات الدولة، سواء كانت مدنية أو عسكرية.

وفيما يتعلق بالهدف التاسع وهو **إضعاف الجماعات المعارضة لسياسة ديغول**، فقد لجأ ديغول إلى استعمال حيلة صعوبة التمويل المالي وتقليص المساعدات المالية للمؤسسات الموالية للجيش وللأروبيين المعارضين لسياسات ديغول في الجزائر. ولعل أهم مؤسسة شبه عسكرية ثم إفشالها بسبب التمويل المالي هي لاساس (La SAS) التي تم حلها في نهاية 1961 وتم استبدالها بمؤسسة إدارية (Centres d'Aid Administratives, CAA) أخرى، لم يعد لها أي دور سياسي أو عسكري في المجتمع الجزائري.

أما الهدف العاشر، فإنه يتمثل في **تحويل فرنسا إلى قوة عسكرية نووية** وهو أهم الأهداف المرسومة من طرف الجنرال ديغول في حياته العسكرية. فالمشكل الأساسي بالنسبة لديغول هو إغراء قادة الجيش أن يبحثوا عن انتصار كبير في مجال إحراز تقدم في قضية إنتاج أسلحة نووية وليس البحث عن انتصار هزيل في الحرب الجزائرية. لقد كانت أمنية ديغول أن تتحول فرنسا إلى قوة نووية، وتلتق بالولايات المتحدة وبريطانيا في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في قيادة الحلف الأطلسي.

إن فرنسا كانت محرومة من المشاركة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المجال النووي، لأنها ليست دولة نووية. ولذلك عمل ديغول على جعل فرنسا دولة نووية ورفض التعاون مع قيادة حلف الأطلسي الذي يوجد مقره بفرنسا لكنه غير مسموح لفرنسا أن تشارك في القرارات الخاصة بمحاربة أية قوة معادية للحلف الأطلسي. وعليه، فإن ديغول كان يرفض قرار الأمريكيين بعزل فرنسا، والسماح للأمريكيين بالانفراد باتخاذ القرارات الاستراتيجية.

نستخلص من كل ما تقدم، أن الجنرال ديغول لم يأت إلى السلطة بقصد التربع على كرسي الرئاسة وكفى، وإنما جاء إلى الحكم بقصد تحقيق أهداف محددة في رأسه، ونجح في تحقيقها تدريجيا وبأسلوب فعال. إن جوهر عمله يتمثل في توحيد الفرنسيين وتغيير القوانين البالية التي كانت تعرقل العمل السياسي في الجمهورية الرابعة. وبكل دهاء، تمكن من إبعاد شبح الحرب الأهلية في فرنسا والتقليل من حدة سيطرة الجيش على السلطة المدنية والتشريعية وإنهاء ضغوط المستوطنين الفرنسيين في الجزائر على مؤسسات الدولة الفرنسية. إن أهدافه في البداية، كانت مجاراة قادة الجيش والمستوطنين الأروبيين وتحقيق انتصار للجيش الفرنسي على الثوار الجزائريين لكنه وجد نفسه مضطرا، في الأخير، إلى التفاوض

والحوار معهم لإيجاد حل سياسي للمشكل الجزائري، لأنه كان على قناعة تامة أن الدماء التي سالت وروت أرض الجزائر لا يمكن تجاهلها وإعادة الثقة، لاستئناف الحياة الاجتماعية بين الأروبيين والجزائريين المسلمين. إن الدنيا تدور، وجاء الوقت لكي تتحول الأغلبية المحكومة إلى قوة حاكمة، والأقلية الأروبية المهيمنة في السابق تعود إلى حجمها الطبيعي وتقبل بعودة السيادة على أراضي الجزائريين لأهل هذا البلد الأصليين.

2. انهيار حلف المتآمرين على ديغول والثوار الجزائريين

السؤال المطروح منذ بداية ثورة التحرير في الجزائر هو: كيف يمكن التغلب على قادة الجيش والمستوطنين في الجزائر لأنهم هم الذين يتحكمون في القرارات المصرية الخاصة بالحرب في الجزائر ؟ المشكل أن النواب في الجمعية الوطنية في فرنسا والوزراء في مختلف الحكومات الاشتراكية المتعاقبة على الحكم في قصر ماتينيون أصبحوا بيادق في يد المستوطنين الأروبيين بالجزائر، وقد اعترف قادة الجيش أكثر من مرة بأنهم لا يطيعون حكومات ضعيفة لا تساعد قادة القوات المسلحة على إحراز انتصار باهر على الثوار الجزائريين. ومنذ مجيء ديغول إلى السلطة بدأت معالم التغير تظهر في سياسة الدولة الفرنسية. فقوانين اللعبة السياسة تعقدت والجمهورية الخامسة وقوانينها الجديدة أتاحت الفرصة لرئيس الدولة المنتخب من طرف الشعب أن يفرض وجوده في الساحة السياسية، ونواب الجمعية الوطنية الفرنسية أصبحوا مضطرين لترشيح أنفسهم لانتخابات جديدة في حالة الإطاحة بالحكومات الضعيفة.

المهم أن القادة العسكريين الذين كانوا يشكون من ضعف الحكومات الفرنسية وتعدد مراكز اتخاذ القرارات، قد وجدوا الآن قائدا جديدا يوحد الفرنسيين ويحمي فرنسا من الانقسامات الداخلية والحروب الأهلية. لكن اهتماماته ليست هي اهتمام العسكريين فهو مهتم بإيجاد حل لمشكلة الحرب في الجزائر وليس إحراز انتصار بارز على الثوار، وبقاء الجزائر فرنسية، مثلما كان يتصور قادة الجيش.

وفي الحقيقة أن ديغول بدأ حملته لتعيين أنصاره في المناصب العليا بالدولة والاعتماد عليهم لتقليص نفوذ أصحاب الجزائر الفرنسية، يوم 8 جانفي 1959، وهو اليوم الذي عين

فيه رئيس حكومته المفضل الدكتور ميشيل دوبري (Michel Debré) الذي يرجع إليه الفضل في إعداد دستور الجمهورية الخامسة وتمهيد الطريق للرئيس ديغول لكي يكنس من طريقه الجماعات الديغولية المتشبثة بالجزائر الفرنسية أمثال جاك (Jacques soustelle) الحاكم العام للجزائر من يوم 1 جانفي 1955 إلى 30 جانفي 1956. لقد كان هذا الشخص يتمتع بسلطات كبيرة داخل حكومة ميشيل دوبري حيث أسندت إليه وزارة الإعلام في 7 جويلية 1958 واستمر في ذلك المنصب لغاية 8 جانفي 1959 كوزير، ومكلف بشؤون الصحراء في حكومة دوبري لغاية 5 فيفري 1960، وهو اليوم الذي أنهى فيه ديغول مهامه وأبعده عن السلطة. ومع ذلك فقد استمر في القيام بنشاطاته المعادية للجنرال ديغول، بعد هروبه إلى روما. وفي يوم 18 ديسمبر 1961 عقد مؤتمرا صحفيا وأعلن فيه تأييده للمنظمة السرية (OAS) وتمت محاكمته.

وفي يوم 23 أفريل 1961 جاء دور الجنرالات الأربعة الذين حاولوا القيام بانقلاب عسكري على ديغول، لكنهم فشلوا وتم إلقاء القبض عليهم وإنهاء مهامهم من الجيش وهم:

1. الجنرال موريس شال. 1. Maurice Chall.
2. الجنرال ادموند جوهو. 2. Edmond Jouhaud.
3. أندري زيلار. 3. André Ziller.
4. راؤول سالان. 4. Raoul Salan.

وبتقديمهم للمحاكمة وإصدار أحكام قاسية ضدهم، انتهت خرافة الجزائر الفرنسية، وإحراز انتصار مبين على قوات جيش التحرير الوطني الجزائري.

لكن، للتاريخ، ينبغي أن نقول هنا أن أبرز قرار اتخذه ديغول بالنسبة لقضية الجزائر هو تعيين لويس جوكس (Louis Jox) وزير دولة للشؤون الجزائرية يوم 22 نوفمبر 1960 والذي بقي في هذا المنصب إلى غاية 28 نوفمبر 1962. إنه هو الذي أمضى على اتفاقية إفيان مع القائد الجزائري كريم بلقاسم يوم 18 مارس 1962. إن ميزة تسمية لويس جوكس في منصب وزير دولة للشؤون الجزائرية، هي أن القرارات الخاصة بالجزائر أصبحت في يد مسؤول واحد، ولا تستطيع أية فئة أو مجموعة أخرى أن تتدخل في الشؤون الجزائرية، ابتداء من رئيس الحكومة ميشيل دوبري، إلى وزير الخارجية والمناوئون لحكومة ديغول. فلا الجيش يتدخل ولا الحكومة تبدي تحفظها ولا المستوطنون يفرضون رأيهم، ولا قوات لاساس

(La SAS) تتكل بالجزائريين. فالقرارات الخاصة بالجزائر تتبع من مصدر واحد هو لويس جوكس المكلف بالملف الجزائري من طرف رئيس الدولة الجنرال ديغول. كما قام الجنرال ديغول بإبعاد الجنرال سالان من منصبه وتعويضه بالجنرال موريس شال لأن الجنرال سالان عارض سياسة ديغول.

وفي يوم 18 ديسمبر 1958 قام الجنرال ديغول بتعيين السيد بول ديلوفري (Paul Delouvrier) كمندوب عام للحكومة في الجزائر وكلفه بالتهدئة (Pacification) والإشراف على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية الواردة في مشروع قسنطينة. وبصفته المندوب العام والمسؤول عن الشؤون المدنية والعسكرية في الجزائر، فقد ساهم في تقليص نفوذ السياريين والمتعاطفين مع أنصار الجزائر الفرنسية وصارت الحكومة مسيطرة على الوضع إلى حد ما. لكن ديغول شعر أنه كان متساهلا مع الأروبيين في الجزائر ويميل إلى مهادنتهم، فقام الجنرال ديغول بإبعاد بول ديلوفري من منصبه يوم 24 نوفمبر 1960، وهو الوقت الذي تم فيه طرد الجنرال شال من الجزائر أيضا.

وفي نهاية الأمر تم تعويض بول ديلوفري بالقاضي في محكمة المحاسبة السيد جين موران (Jean Morin) والذي فشل فشلا ذريعا في مهمته حيث اندلعت الحرب والاغتيالات في عهده بين المنظمة السرية للجيش الفرنسي وبين الفدائيين والكومندوس التابع لجبهة التحرير الوطني الجزائري في الفترة الممتدة من ديسمبر 1960 إلى شهر مارس من عام 1962. وفي عهد السيد جين موران، جرت محاولة انقلاب على ديغول في شهر أفريل 1961، وتمكنت المنظمات الإرهابية التابعة للمستوطنين الأروبيين والجيش من إلقاء القبض على جين موران وأثبتت فشله في تسيير الشؤون الجزائرية. ومع ذلك حافظ على منصبه بعد إطلاق سراحه، وبقي مندوبا عاما لفرنسا في الجزائر إلى غاية مارس 1962.

إنه لمن الواضح أن ديغول تخلص من خصومه واستعان بشخصيات موالية له، ثم انطلق في مفاوضات علنية مع قادة الثورة الجزائرية بقصد تطبيق **سياسة تقرير المصير** في الجزائر والسعي لإيجاد حل سياسي مقبول للفرنسيين والقادة الجزائريين.

الفصل السادس:

مخططات الجيش الفرنسي
تزعج الولايات المتحدة الأمريكية

" إن ما عمله المستوطنون يلطخ سمعة فرنسا، وأنه لا توجد عدالة، ولا سياسة واعية... إن الأروبيين قد جعلوا من أهل البلد الأصليين شبه أشباح الرجال ".

جيل فيري عضو مجلس الشيوخ الفرنسي

المصدر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962، الجزائر: دار البصائر، 2015، ص 188.

إنه لمن الواضح أن السياسة الفرنسية في داخل فرنسا كانت تزعج الكتاب والمفكرين والعلماء البارزين لأن الجيش الفرنسي ينتهج سياسة التعذيب في الجزائر والقتل الجماعي، ولذلك بعث 357 مفكر فرنسي رسالة إلى رئيس الجمهورية روني كوتي (René Coté) احتجوا فيها على سياسة التعذيب التي ينتهجها قادة الجيش الفرنسي في الجزائر. وفي نفس الوقت، تضايق صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة من هذا التصرف الإجرامي في الجزائر، واعترضوا على سياسة تعذيب الجزائريين الأبرياء.

أما النقطة الثانية التي كانت تزعج الأمريكيين فهي الاعتماد على المساعدة المالية الأمريكية لتمويل الحرب الفرنسية في الجزائر. وقد أكد هذه الحقيقة وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دلاس (John Foster Dulles) في حديث صحفي حيث قال أن حرب الجزائر تبتلع 1 مليار دولار أمريكي في السنة[1]. والإنسان العاقل يمكنه أن يقدر قيمة 1 مليار أمريكي آنذاك والتي كانت تذهب هباء منثورا. وقد أبدى دالاس انزعاجه من

(1) Ferhat Farhat, The United States and Algeria: From Roosevelt to Kennedy, 1940-1962, Alger: O.P.U, 2006, p. 209.

هذه الخسارة المالية المرهقة لأنها كانت تأتي في معظمها من الخزينة الأمريكية وذلك في إطار المجهودات التي يقوم بها الحلف الأطلسي لمحاربة التوسع الشيوعي في العالم !

والنقطة الثالثة التي يتعين علينا الإشارة إليها هي أن الولايات المتحدة الأمريكية أصيبت بالذهول وخيبة الأمل في الجيش الفرنسي الذي قام باعتداء على تونس يوم 8 فيفري 1958 التي كانت تعتبر حليفة للولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا. وقد طالب جون فوستر دالاس بإنشاء لجنة تونسية – فرنسية لمراقبة الحدود الجزائرية التونسية. وبطبيعة الحال، استاء القادة العسكريون من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الموضوع واعتبر المستوطنون الأروبيون في الجزائر الموقف الأمريكية بمثابة تدخل في شؤون فرنسا الداخلية.

1. الأمريكيون يضغطون على فرنسا لمراجعة سياستها تجاه الجزائر

منذ سبتمبر 1957 خططت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر أن تهاجم الثوار الجزائريين في تونس وتهديم جميع قواعد الثوار في مختلف أنحاء الجمهورية التونسية وإيقاف الهجومات على الجيش الفرنسي أو الدخول إلى الأراضي الجزائرية من تونس. وبالفعل، فقد أكد الحاكم العام للجزائر روبير لاكوست في إحدى تصريحاته عن الهجوم على ساقية يوسف، أن الأوامر الخاصة بالهجوم على ساقية يوسف لم تأت من الحكومة وإنما جاءت من القيادة العسكرية. واعترف وزير خارجية فرنسا بينو في لقاء مع السفير البريطاني في باريس أن الجيش الفرنسي قد يحتل تونس بدون موافقة الحكومة الفرنسية، وأثبتت هذه الحقيقة للأمريكيين أن الحكومة الفرنسية لا تتحكم في ما يجري في الساحة الجزائرية[1].

إن قتل الجزائريين والتونسيين المدنيين قد أغضب الولايات المتحدة الأمريكية لأن الأسلحة الأمريكية مثل طائرات ب 52 وأسلحة أخرى أمريكية هي التي استعملت لقتل المواطنين التونسيين والجزائريين المدنيين، وهذه سياسة غير مقبولة للأمريكيين. كما أن الأمريكيين استاءوا من توسيع نطاق الحرب في شمال إفريقيا، واعتبروا الاعتداء على تونس

(1) Irwin, M. Wall, Les Etats-Unis et la guerre d'Algérie, Paris : Soleb, 2006, p. 168.

يعني الدفع بدول المنطقة إلى الارتماء في أحضان الشيوعية الدولية، كما قال جون فوستر دلاس، وزير خارجية الولايات المتحدة إلى سفير فرنسا في واشنطن[1].

إن الاعتداء على تونس واستعمال السلاح الأمريكي بطريقة وحشية وتدمير $\frac{3}{4}$ قرية ساقية سيدي يوسف وقتل حوالي 100 شخص وجرح ما يزيد عن 70 إنسان من تونسيين وجزائريين في يوم تسوق، قد دفع بوزير الخارجية الأمريكي أن يطلب من القنصل الأمريكي في الجزائر أن يحقق في الموضوع ويتعرف عن المسؤول عن إعطاء التعليمات للهجوم على ساقية سيدي يوسف.

وبعد التحري واستعمال الوسائل المتاحة للتعرف على الجناة، كتب القنصل الأمريكي بالجزائر السيد لويس كلارك Louis Clarke، إلى وزيره للخارجية بأن مدير مكتب المقيم العام في الجزائر السيد بيير شوصاد Pierre Chaussade قد أطلعه بأن لاكوست كان معارضا للهجوم الجوي على ساقية سيدي يوسف، لكنه وجد نفسه مضطرا للتغطية عن العسكريين الذين قرروا من تلقاء أنفسهم بالهجوم على ساقية سيدي يوسف. إن الأمريكيين قد فهموا بأن الهجوم العسكري جاء بقرار من قيادة الجيش الفرنسي، لكن السلطات الفرنسية كانت متواطئة مع أصحاب القرار العسكري، وموافقة ضمنيا على الهجوم والثأر للجنود الفرنسيين الذين قتلوا في الغارة التي شنها جنود التحرير الجزائري على كتيبة فرنسية داخل الجزائر.

وفي يوم 10 فيفري 1958 اجتمع السفير الأمريكي في باريس برئيس الحكومة الفرنسية وتبادلا الرأي بشأن الهجوم على ساقية سيدي يوسف، واعترف رئيس الحكومة الفرنسية أن قرار الهجوم كان خاطئا وأن قرار الهجوم على ساقية سيدي يوسف تم اتخاذه على مستوى الجيش ولم يتم استشارة الحكومة في هذا الموضوع. لقد تأكد للأمريكيين أن السلطات الرسمية الفرنسية كانت تخاف من السلطات العسكرية في الجزائر ولا تتحكم في زمام الأمور[2].

ولعل الشيء الذي زاد الوضع سوءًا أن تونس احتجت بقوة على تدخل الجيش الفرنسي واعتدائه على سيادتها واحتمال احتلال أراضيها ما دامت الحكومة الفرنسية عاجزة

---

(1) Ibid; p 168.
(2) Ibid; p. 178.

عن ردعه. ولهذا قام السيد المنجي سليم بتقديم شكوى إلى الأمم المتحدة وطالب رسميا بسحب القوات الفرنسية من تونس. وخوفا من وقوع أزمة داخل الحلف الأطلسي ونشوب توتر بين الولايات المتحدة وفرنسا، قررت الولايات المتحدة التوسط بين تونس وفرنسا من جهة، والقيام بضغوطات سياسية على فرنسا لكي تقبل بوقف إطلاق النار في الجزائر وتدخل في مفاوضات مع الثوار الجزائريين، من جهة أخرى.

وبالفعل، فقد تقرر يوم 12 مارس 1958 تعيين السيد روبرت ميرفي (Robert Murphy) كوسيط بين تونس وفرنسا، وأظهرت الولايات المتحدة رغبتها القوية في تغيير الوضع في الجزائر وفي تونس بحيث أنها أصبحت تقوم بضغوطات قوية على الحكومة الفرنسية للتفاوض مع الثوار الجزائريين وتطبيق سياسة تقرير المصير في الجزائر ولا تبقى الحكومة الفرنسية رهينة في يد قادة الجيش الفرنسي الذين يعترضون على أية مفاوضات حقيقية مع الثوار الجزائريين. وإذا كان روبرت ميرفي لم يتحدث بطريقة مباشرة مع الثوار الجزائريين لإقناعهم بالدخول في مفاوضات مباشرة مع فرنسا والتوصل إلى حل سياسي مقبول للطرفين، فإن السفارة الأمريكية بتونس دخلت على الخط وقامت بإجراء اتصالات مباشرة مع قادة جبهة التحرير الوطني الجزائر بتونس. وفي إجماع رسمي بين مسؤولين أمريكيين في تونس وبين السيد أحمد بومنجل كممثل للثوار الجزائريين، أكد السيد أحمد بومنجل للأمريكيين أن جبهة التحرير تسعى للحصول على مساعدات من الكتلة الشرقية في أوروبا والصين الشعبية، وإعلان حكومة مؤقتة والدخول في مفاوضات مباشرة مع تونس والمغرب لإنشاء اتحاد دول شمال إفريقيا.

وفي يوم 17 أفريل 1958 أعلن الوسيط الأمريكي روبرت ميرفي بأنه يتعين على فرنسا أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع قادة جبهة التحرير. إن الولايات المتحدة كانت متخوفة من التأثير أو المد الشيوعي إلى شمال إفريقيا وتطالب تونس والمغرب بإنشاء وحدة مغاربية وغلق الباب أمام التوسع الشيوعي في شمال إفريقيا. وإذا لم تقبل فرنسا بالاقتراح الأمريكي لإنشاء وحدة فدرالية في شمال إفريقيا فإنها ستفقد المساعدة المالية الأمريكية، بالإضافة إلى منعها من استعمال أسلحتها المتوفرة لدى الحلف الأطلسي (NATO).

غير أن الحكومة الفرنسية، سواء في عهد روني كوتي René Coté أو الجنرال ديغول، التي حاولت باستمرار استمالة الولايات المتحدة إلى جانبها في حرب التحرير

الجزائرية، ارتأت أن تناور وتطلب من الولايات المتحدة الضغط على قادة جبهة التحرير الوطني، بأن يقبلوا مشروع وقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات، على أمل أن يمكن تقسيم الثوار إلى فئتين، الأولى تعارض التفاوض مع فرنسا وأخرى تقبل بالدخول في مفاوضات مع فرنسا. لكن الأمور تعقدت عندما قامت جبهة التحرير بإعدام 3 جنود فرنسيين مسجونين عندها.

المهم أن الأحزاب السياسية الفرنسية انقسمت بين مؤيد ومعارض للسياسة الفرنسية في الجزائر. لكن الشيء الواضح، أن قادة الجيش الفرنسي في الجزائر كانوا يعتزمون شن هجوم بري على الأراضي التونسية والمغربية في حالة خضوع الحكومات الفرنسية المتعاقبة على السلطة، والاشتراكيون اتهموا بقية الأحزاب بأنهم فرضوا ديغول، وصوتوا على استيلائه على السلطة بـ 329 صوت ضد 222 في الجمعية الوطنية الفرنسية.

2. ديغول يحل محل الجيش في قيادة سفينة الحرب في الجزائر

سفن الحرب الفرنسية التي عبرت البحر الأبيض المتوسط إلى الجزائر في صيف 1830 م كان يقودها قادة الحرب والدمار الذين فرضوا نفوذهم وسلطتهم في هذا البلد الإفريقي منذ ذلك الوقت إلى غاية 1962. غير أن مجيء الجنرال ديغول إلى الجزائر المنكوبة غير مجرى الأمور، حيث حاول الجنرال، ونجح في خلق الفتنة بين الجنرالات المدعومين من الأروبيين في الجزائر وقادة الأحزاب السياسية المتواطئين مع الكتل الفرنسية المهيمنة على الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس.

إن الأمريكيين قد ارتاحوا لقدوم ديغول إلى السلطة لأن الحوار معه أسهل من الحوار مع الحكومات الفرنسية الضعيفة وقادة الجيش الذين كانوا يتحكمون في القرارات الحيوية للدولة الفرنسية ويتصفون بالعناد وقهر خصومهم بالقوة وتعذيبهم إلى أن يستسلموا ويرفعوا العلم الأبيض. والسؤال المطروح: هل ستعود بواخر الجيش الفرنسي إلى قواعدها في فرنسا سالمة ومنتصرة في الحروب الاستعمارية التي خاضتها أم ستعرق في المستنقع الجزائري وتنكسر، وبالتالي، يتخلص الجزائريون من هيمنة عدوهم اللدود: الجيش الفرنسي والأروبيون

الذين استلذوا طيب العيش في الجزائر ومتعوا أنفسهم بخيرات وثروات الجزائر بدون محاسبة أو مراقبة من أي طرف.

إن ديغول كان يدرك أنه لا يمكنه فرض سياسته بدون دعم وتأييد الحكومة الأمريكية التي تعتبر أكبر دولة متواجدة في شمال القارة الأمريكية، إنها الدولة الوحيدة المتفوقة في كل مجالات القوة: اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا وإيديولوجيا وثقافيا، مع توفرها على قدرات التدخل الضرورية لصيانة مصالحها في كل بقاع العالم[1].

وبكل ذكاء وبراغماتية سياسية واضحة المعالم، قام ديغول بمجاملة القادة العسكريين الذين نقلوا السلطة إلى يديه على طبق من ذهب في سنة 1958، وتحالف معهم بقصد سحق الثورة الجزائرية وإخراج فرنسا المتضررة من كارثة الحرب التي لا أمل في الخروج منها بانتصار باهر على الثوار الجزائريين الذين كانوا يتمتعون بإرادة قوية لمجابهة المستوطنين الأوروبيين وتقويض نفوذهم في الجزائر. واعترافا بشجاعة قادة الجيش وأنصاره الذين تآمروا ضد حكومات الجمهورية الرابعة الضعيفة سياسيا، قام الجنرال ديغول بتعيين شخصيات ديغولية موالية للجيش وللأروبيين واعتمد عليهم في تنفيذ خططه وتصوراته لإنهاء أو إخماد الثورة الجزائرية إذا كان ذلك في الإمكان. وكان أول شخصية موالية لسياسة الجزائر الفرنسية وللأروبيين في الجزائر، هو ميشيل دوبري الذي تقلد منصب رئيس الحكومة. لقد اشتهر ميشيل دوبري، بتصريحاته المدوية بأن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر أبدا، وستبقى الجزائر جزء لا يتجزأ منها. وإذا تحتم على فرنسا التفاوض مع الجزائريين الذين قد يقررون الانفصال عن فرنسا، فلابد من تقسيم الأراضي الجزائرية بين الأروبيين والجزائريين. وهذا الرأي يتطابق مع رأي ديفيد بن غوريون الذي صرح يوم 17 جوان 1960 عقب خروجه من قصر الاليزي بأنه من مصلحة فرنسا عدم التخلي عن الجزائر الفرنسية، والسعي لخلق إسرائيل جديدة في الأرض الجزائرية[2]. وفي عام 1961 قرر الجنرال سالان الذي فر إلى إسبانيا، العودة إلى الجزائر والالتحاق بجبال مستغانم لتأسيس دولة للأروبيين في الجزائر.

---

(1) المهدي المنجرة، قيمة القيم، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2013، ص 76.

(2) Jean Philippe Ould Aoudia, Deux Fers au Feu, Paris : Editions Tirésias, 2015, p. 26.

وفي يوم 6 جوان 1958 تأكد للأمريكيين والفرنسيين والجزائريين بأن دار لقمان ستبقى على حالها في عهد الرئيس الجديد شارل ديغول، لأنه في هذا اليوم وافق على تعيين رؤول سالان قائد للجيش الفرنسي وأعطاه الصلاحيات لكي يكون الممثل الرسمي لفرنسا عسكريا ومدنيا (مثلما كان معمول به في السابق). وعليه، فالجيش الفرنسي تحت قيادة الجنرال راؤول سالان هو الذي أتى بالجنرال ديغول إلى الحكم، وهو الذي بقي صاحب القرارات الحاسمة في السياسات الفرنسية إلى غاية ديسمبر 1958 وهو الشهر الذي بدأ فيه التعداد لإبعاد الجيش عن السياسة والفصل بين السلطات السياسية والعسكرية.

3. بداية تفوق المدنيين على العسكريين

يوم 11 ديسمبر 1958 انتهت فترة التعايش بين العسكريين والمدنيين وعودة السلطة إلى القيادة المدنية بدلا من العسكرية. ففي هذا اليوم قرر الجنرال ديغول تعيين المندوب العام (المدني) للدولة الفرنسية السيد بول ديلوفري (Paul Delouvrier) رئيسا للسلطة المدنية في الجزائر وتعيين الجنرال شال (Général Challe) مسؤولا عن الشؤون العسكرية بدلا من الجنرال رؤول سالان الذي تم نقله إلى المفتشية العامة لوزارة الدفاع. إن الهدف من هذا القرار هو تقليص نفوذ العسكريين ودفعهم إلى العودة إلى ثكناتهم العسكرية أو الخضوع إلى سلطة المسؤول المدني بول ديلوفريي. وفي يوم 5 فيفري 1959، قرر الجنرال ديغول تعيين الجنرال سالان حاكما عسكريا على مدينة باريس. ثم تقرر إبعاده من الجيش يوم 10 جوان 1960، ومنعه من العودة إلى الجزائر يوم 11 سبتمبر 1960. وفي نهاية أكتوبر 1960 غادر إلى إسبانيا واستقر هناك. إلا أنه عاد إلى الجزائر لكي يقود المنظمة السرية للجيش الفرنسي في 11 سبتمبر 1961، غير أن قوات الأمن الفرنسية ألقت القبض عليه وقدمته للمحاكمة يوم 15 ماي 1962 حيث صدر الحكم عليه، وتم العفو عنه يوم 1968/06/19.

كما بدأ ديغول في سنة 1958 بتقليص نفوذ العسكريين وخاصة نفوذ الجنرال (Maurice Challe) قائد القوات الجوية والجنرال ماسو (Massu) المسؤول عن العمليات العسكرية في الجزائر العاصمة. لقد بدأت معارضتهما تظهر بوضوح عندما أعلن ديغول

عن **تقرير المصير** حيث قام الجنرال ماسو بانتهاج سياسة تعذيب الجزائريين من طرف الشرطة العسكرية وقتلهم بسرعة وبدون محاكمة لأن القضاة، في رأيه، كانوا يتساهلون مع الثوار الجزائريين. وازدادت العلاقات سوء بين بول ديلوفري (الحاكم العام في الجزائر) وقائد العمليات العسكرية ماسو حيث اتهم المندوب العام لفرنسا في الجزائر الجنرال ماسو بأنه يتشدد ويتعامل بقسوة مع المدنيين الجزائريين في الحواجز الأمنية في الطرقات في حين أن الحكومة وممثلها في الجزائر العاصمة كانت تسعى لتخفيف الإجراءات الأمنية وكسب ثقة الجزائريين. ولهذا اقترح المندوب العام للحكومة نقل ماسو إلى جهة أخرى لأنه يعرقل سياسة التهدئة التي قررتها الحكومة الفرنسية.

وفي خطوة غير مسبوقة، قام الجنرال ديغول بتخفيض المساعدات الحكومية للجمعيات التي أقامها سوستيل بقصد خلق اتصالات وتعاون بين الجزائريين والإدارة الفرنسية مثل لاساس Sections Administratives Spécialisées (SAS) الذي هو عبارة عن امتداد للمكاتب العربية التي تم إلغاؤها في العهد الكولونيالي سنة 1922، والتي تم إعادة بعثها وإحيائها من جديد في 26 سبتمبر 1955 من طرف جاك سوستيل بقصد التجسس على الجزائريين واستقطابهم أو جلب تأييدهم إلى فرنسا عن طريق التعليم وإقامة المحتشدات بنية حمايتهم من جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري. إنها منظمة لها طابع عسكري تخضع لجيش الاحتلال الفرنسي ولكن أعضاءها يرتدون لباسا مدنيا. لقد بلغ أعضاؤها من الضباط المنتمين إليها، حوالي 61.000 ضابط في سنة 1961. المشكل هنا، أن جبهة التحرير الوطني الجزائري تمكنت من اختراق فروع " لاساس " وحصلت على معلومات من أعضائها وأصبحت جبهة التحرير مسيطرة على السكان الجزائريين في المحتشدات. وفي شهر جانفي من عام 1962 قررت الحكومة الفرنسية حل لاساس وتحويله إلى مراكز مساعدات إدارية (Centres d'Aid Administratives-CAA) ولم يتم تفعيل هذا القرار، وبذلك تمكنت الحكومة من التخلص من هذه المنظمة العسكرية التي كانت تخدم مصالح الجيش الفرنسي في الجزائر. وصرح جين موران (Jean Morin) الذي تولى منصب المندوب السامي لفرنسا في الجزائر، من نوفمبر 1960 إلى غاية مارس

1962، بأن عدد الجزائريين الذين كانوا يتواجدون في المحتشدات يوم 17 جوان 1961 كانوا حوالي 2.075.000 فردا[1].

وفي الواقع، إن أكبر عقبة واجهت الجنرال ديغول في رسم سياسته في الجزائر، هي شخصية الجنرال ماسو (Massu) الذي كان **يتزعم الجبهة الوطنية الفرنسية**، والتي يبلغ عدد أعضائها 13.500 من غلاة المستوطنين، بالإضافة إلى ترأسه المكتب الخامس للمخابرات في الجزائر. وفي شهر جانفي 1960 تورط الجنرال في إعطاء تصريح إلى جريدة Süddeutch Zeitung الألمانية وذلك بناءًا على تشجيع من الحاكم العام في الجزائر، بول ديلوفري (Paul Delouvrier) المتعاطف مع المستوطنين، قال فيه: " إننا لم نعد نفهم سياسة ديغول ... إذا كان لديه سياسة، وإذا كانت هناك سياسة، فهي ليست سياستنا. لقد كان يوم 13 ماي 1958 هو الرجل الوحيد الذي يستحق تأييدنا. لكن يبدو أن الجيش أخطأ في اختياره. الجيش عنده قدرات كبيرة، لكنه لم يظهرها حتى الآن. إن الوقت لم يحن بعد، لكن في ظروف معينة، فإن الجيش سيضطر لإبراز قوته "[2]. وبكل سهولة تم طرده من الجيش ومنعه من العودة إلى الجزائر. وبذلك تخلص ديغول من معارض كبير لسياسته في الجزائر وأتاح له الفرصة لكي يعوضه بشخص آخر موالي له. وبعد شهر من ذلك، قام ديغول بإبعاد جاك سوستيل من الحكومة يوم 5 فيفري 1960، وفي شهر أفريل 1960 قرر ديغول إعفاء الجنرال شيل Challe من مهامه في الجيش. وهكذا تم تعبيد الطريق لسياسة ديغول الجديدة، القائمة على أساس " تقرير المصير " و" سلام الشجعان ".

(1) George Armstrong Kelly, Lost soldiers, Cambridge, Mass. Mit Press, 1965, p. 188.
(2) George Armstrong Kelly, Lost soldiers, Cambridge, Mass. M.I.T Press, 1965, pp. 258-260.

الفصل السابع:

المفاوضات هي البديل للحرب

" إن قرار وقف إضراب الطلبة والسماح لهم بالعودة لمزاولة الدراسة جاء من لجنة التنسيق والتنفيذ وأيضا خلال اجتماع مجلس الثورة الوطني المنعقد بالقاهرة صيف 1957، لأنهم وصلوا إلى قناعة بأنه من الأفضل تكوين إطارات المستقبل للدولة الجزائرية لأن أفق الاستقلال أصبح ماثلا أمام الأعين، وتكفل بهذه المهمة عبد الحميد مهدي من خلال إدارة الشؤون الاجتماعية على مستوى الحكومة المؤقتة ".

المصدر: بلعيد عبد السلام، الشروق اليومي، العدد الصادر يوم 18 ماي 2016، ص 15.

حروب الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي لم تتوقف منذ 1830 إلى غاية 1962، والجيش الفرنسي هو الذي كان دائما يتباهى بانتصاره على الجزائر، وتعذيب مواطنيها والسعي لطمس الهوية الجزائرية واستبدالها بهوية فرنسية. كما أنه هو الذي وظف المكاتب العربية للتجسس على الجزائريين لصالح الجيش الفرنسي، ثم أسس في سنة 1955 لاساس (La SAS) لتفكيك أوصال المجتمع الجزائري وارتكاب جرائم في حقه ومحاولة إبادته لتغيير ديمغرافية البلاد والقضاء على المقاومة الجزائرية بأية صفة كانت. والشيء الغريب أن الجيش الفرنسي أفسح المجال للمستوطنين الأروبيين المجال لكي ينهبوا الأراضي ويستولوا على ثروات البلاد وأعطاهم الجنسية الفرنسية، والحماية من أية مقاومة شعبية حيث تعاون مع المستوطنين الأروبيين بقصد تدمير المجتمع الجزائري برمته. والمشكل أن قادة الجيش الفرنسي توهموا أن انتصارهم على الشعب الجزائري سيدوم إلى الأبد، وأن ما أخذه بالقوة سنة 1830 لا يمكن استرداده بالقوة لأن أسلحة حلف الأطلسي ستفتك بالجزائريين إذا هم حاولوا مقاومة الجيش الفرنسي. ولكن أبناء الجزائر توحدوا في أول نوفمبر 1954 وأرغموا حكومات فرنسا على التفاوض مع الثوار الجزائريين وانتزاع استقلال بلادهم من يد قوات الاحتلال المغتصبة للسيادة الجزائرية.

وبما أن الجيش الفرنسي هو الذي أطاح بحكومة فليملان سنة 1958 وجلب ديغول إلى الساحة السياسية لكي يعيد الاعتبار للجيش الفرنسي الذي كان يتهم الحكومات الفرنسية المتتالية بضعفها وتخاذلها وبالتالي التفريط في الجزائر وإلحاق هزيمة بالجيش الفرنسي. إن كل من هب ودب يعرف أن الأوروبيين الذين يتواجدون بالجزائر ويرتبطون بالجيش الفرنسي المسخر لحمايتهم وخدمتهم، قد قاموا في سنة 1956 برمي البيض والطماطم على وجه رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي عندما زار الجزائر وحاول تهدئة الأوضاع. ثم إن الجيش الفرنسي كان باستمرار يتمرد على حكومته وقادته يعلنون للملأ بأنهم سيهاجمون الأراضي التونسية والمغربية بموافقة حكومة فرنسا وبدون موافقة حكومتي تونس والمغرب في حالة ما إذا واصلا دعمهما للثورة الجزائرية. وكانت بداية هذه السياسة بالهجوم الذي شنه الجيش الفرنسي على ساقية سيدي يوسف التونسية يوم 8 فيفري 1958 وقتل عشرات التونسيين والجزائريين من المدنيين الأبرياء. لقد زعم الجنرال سالان إنه من حق الجيش الفرنسي الدفاع عن النفس.

ولعل الشيء المهم في هذا السياق، أن الجيش الفرنسي كان يعول على ديغول في ماي 1958 أن يأتي به إلى السلطة ويقوده إلى غاية محق الثورة الجزائرية من الوجود. وبالفعل، فإن الجنرال الكاريزما قبل بالمأمورية وأنشأ الجمهورية الخامسة التي يتمتع فيها رئيس الجمهورية بجميع الصلاحيات والقرارات السياسية الحاسمة بحيث أن رئيس الجمهورية يتم انتخابه عن طريق الشعب ولم يعد في إمكان الأحزاب السياسية أن تعبث في الميدان السياسي بمفردها وتسقط الحكومات في أي وقت لا يتم فيه الاتفاق على وضع السياسات الداخلية والخارجية عند مناقشتها في البرلمان أو **الجمعية الوطنية الفرنسية** كما تسمى في الدستور الفرنسي.

وفي بداية مشواره السياسي، ركز ديغول على الإصلاحات السياسية التي بدأها بمشروع قسنطينة الاقتصادي في سنة 1958 وذلك بقصد رفع الغبن والبؤس عن الجزائريين المسلمين الذين شعروا بالظلم في داخل وطنهم وأصبحوا يتهافتون على المشاركة في ثورة التحرير والتسابق للاستشهاد. لكن سياسة الترقيع لم تكن مجدية لأن الحرب كانت مكلفة والخزينة الفرنسية فارغة وتعيش على المساعدات المالية الأمريكية. ثم إن الجيش الذي بيده جميع السلطات المحلية وخاصة جهاز الشرطة والمخابرات، وهي أجهزة تابعة للجيش الذي

كان يأمرها بتعذيب الجزائريين وإخضاعهم بالقوة إلى إظهار ولائهم لفرنسا والتخلي عن مساندة الثوار الذين يضحون بالغالي والنفيس من أجل تحرير وطنهم والتمتع بخيرات بلدهم.

وفي حقيقة الأمر، إن ديغول أدرك منذ البداية أن الحل يكمن في تفكيك الترابط بين الجيش والمستوطنين الأروبيين لأنهما يتشددان في موقفهما ضد أية مصالحة مع الثوار الذين أصبحوا يسيطرون على جبال الجزائر وما فيها من بشر وخيرات، بالإضافة إلى أن الثوار كانوا يحصلون على مساندة شعبية ومساندة قوية ويبتعدون عن فرنسا قدر الإمكان.

وكيفما كان الحال، فإن الجنرال ديغول أصبح يفكر في مصلحة فرنسا كدولة ويسعى للدفاع عن مصلحة الجيش الفرنسي الذي ينبغي أن يبقى موحدا، ولا ينساق وراءها تهافت الجيش والأروبيين الذين لا يهمهم أي شيء إلا الدفاع عن الجزائر الفرنسية وحماية أنفسهم وأملاكهم من الثوار الجزائريين الذين يهددون مصالحهم الضيقة. وباختصار، فإن مصلحة فرنسا، تقتضي تهدئة الأوضاع والانفتاح على الجزائريين المسلمين، والجيش، والأروبيين في آن واحد، لأن التحيز إلى أي جانب سترفضه الأطراف الأخرى، وتزيد الأمور تعقيد.

ولهذا بدأ ديغول يلقي خطابات ممتلئة بالغموض وإظهار إرادته لمواجهة كل من يتحدى فرنسا ويجاهر بمعارضته لها. لكن الإشكال هنا: **ما هي مصلحة فرنسا وأين تقع؟** وكان جواب ديغول هو السعي لإيجاد حل سلمي يحقق مصالح جميع الأطراف !! وفي البداية تجاهل ديغول الجزائريين المسلمين وأعلن بصراحة تامة أن هدف فرنسا هو المحافظة على السيادة الفرنسية في الجزائر وبقاء سيطرتها على الجزائر الفرنسية. لكنه أوضح لخصوم الجزائريين أنه لا يمانع في انتهاج سياسة تعاونية مع أبناء البلد الأصليين غير المحاربين، وأنه يعول على الجيش والأروبيين أن يظهروا ثقتهم وموالاتهم للدولة الفرنسية التي تبحث عن حل للمعضلة الجزائرية.

وفي هذا السياق جاء تصريح ديغول يوم 19 سبتمبر 1959 والذي أعلن فيه عن سياسته الجديدة المتمثلة في **تقرير المصير**. وبطبيعة الحال، فإن تقرير المصير بالنسبة لديغول لا يعني تنظيم انتخابات عادية في الجزائر والسماح للجزائريين أن يمارسوا حقوقهم القانونية ويصوتون لمنتخبين مسلمين لكي يدافعوا عنهم، وإنما يعني إجراء انتخابات محلية تحت الرعاية الفرنسية وتزوير الانتخابات المحلية وإبعاد المناضلين الذين يظهرون عداوتهم لفرنسا ولا يؤيدون بقاء الجزائر أراضي فرنسية.

وباختصار، فإن كل طرف كان ينتظر من ديغول أن يكشف عن أوراقه ويزيل الغموض الذي يشوب سياسته تجاه الجزائر. ولكن لم تتضح معالم سياسته إلا يوم أول فبراير 1960. ففي هذا التاريخ أظهر ديغول نيته في العمل من أجل إبعاد القادة العسكريين الفرنسيين عن المستوطنين الأروبيين في الجزائر الذين يتعاطفون مع زعماء الجالية الأروبية سرا وعلانية. ولعل أكبر ضربة وجهها ديغول لقادة الجيش هي إلغاء دور الطابور الخامس (المخابرات) وعدم السماح للجيش بالسيطرة على السكان المسلمين لأن الطابور الخامس كان يستعمل من طرف الأروبيين لمعاداة الثوار الجزائريين.

وفي يوم 4 فيفري 1960 أصدر ديغول قرارا يتمثل في نزع السلطات المعطاة للجيش لكي يحل محل الشرطة في القيام بعمليات التعذيب والتنكيل بالجزائريين بدون مراقبة قضائية، وأعاد تلك السلطة الأمنية إلى رجال الشرطة الذين في إمكانهم الآن أن يعملوا بحرية ويخضعوا لسلطة الدولة. وظهرت بكل وضوح حيلة ديغول يوم 11 ديسمبر 1960 وهو اليوم الذي حاول فيه المستوطنون الأروبيون أن يقوموا بمظاهرة ضد سياسة ديغول في الجزائر وجلبوا معهم بعض الجزائريين المأجورين لتدعيم موقفهم، لكن تلك المظاهرات باءت بالفشل، وذلك بعد أن واجههم أبناء الجزائر الأقحاح بمظاهرات مضادة لهم، ورفعوا علم الجزائر في جميع المدن الجزائرية. وبعبارة أخرى، فقد اكتسح المتظاهرون الجزائريون جميع أنحاء المدن الكبرى وأصبحوا يتغنون جهرا بشعارات الثورة ولا يخافون من تجاوزات الأوروبيون ما دامت الشرطة تتغاضى عن إلقاء القبض عليهم وتعذيبهم كما كان الحال في السابق.

وبطبيعة الحال، فإن إظهار عداوة المستوطنين الأروبيين لسياسة رئيس الدولة الفرنسية، قد كلفت الأروبيين خسارات كبيرة، وخاصة بعد أن رفع ديغول شعار " الجزائر جزائرية " بدلا من شعار " الجزائر فرنسية " المألوفة. ونتيجة لهذا الانشقاق في صفوف المستوطنين والدولة الفرنسية، بدأت قوات المستوطنين تنهار وتحول المستوطنون إلى عصابات تغتال السكان في الجزائر، سواء كانوا فرنسيين أو مسلمين ولا تفرق بين المدنيين الأبرياء من الجانبين. وبدون مغالاة، نستطيع أن نقول أن الحرب الأهلية قد اندلعت في الجزائر بين الأروبيين وأنصار الثورة من جهة، وبين الأروبيين ودولتهم الفرنسية التي كانت تحميهم من جهة أخرى. أما الجيش الفرنسي فقد انقسم قادته بين مؤيد للرئيس ديغول وبين

مؤيد للأروبيين الذين كشروا عن أنيابهم وأظهروا عداءهم لفرنسا وولاءهم لأجدادهم في إسبانيا وإيطاليا ومالطا، إنها بلدانهم الأصلية التي قدموا منها إلى أرض الجزائر.

وفي الحقيقة أن " سياسة الجزائر للجزائريين " قد دشنها ديغول باحتشام في يوم 14 جوان (يونية) 1960 وذلك يوم أعلن عن رغبة حكومته لاستقبال وفد من الحكومة المؤقتة وإجراء مفاوضات معها بقصد تحديد سياسة تقرير المصير المقبولة للطرفين، لكن، بعد إرسال محمد الصديق بن يحي والسيد احمد بومنجل مسؤول الإعلام في الحكومة المؤقتة، والتقاءهما بوفد فرنسي يقوده روجي موريس (Roger Moris) المكلف بالشؤون الجزائرية في قصر الإليزي والعقيد ماثون (Mathon)، تبين أن الوفد الفرنسي كان يسعى بالدرجة الأولى إلى التفاوض من أجل وقف إطلاق النار وإجبار جيش التحرير على تسليم سلاحه. كما أن فرنسا حاولت أن تظهر جديتها في المفاوضات فقررت استئناف المفاوضات بسرعة وذلك في الفترة الممتدة من 06/25 إلى غاية يوم 1960/06/29، لكنها عادت إلى تعنتها وفرضها قيودا على الوفد الجزائري المفاوض حيث فرضت على المفاوضين الجزائريين حصارا إعلاميا وحرمتهم من حقهم في إجراء أي اتصال مع الصحافة.

ويلاحظ هنا أن الرئيس ديغول بدأ يتشدد في موقفه تجاه المستوطنين الأروبيين بعد أن أظهروا امتعاضهم من توجهه الواضح لإجراء مفاوضات مع الثوار الجزائرين. وفي خطاب له، متلفز، تساءل ديغول: **إن أسطورة الجزائر الفرنسية** قد تبددت وطمست بعد أن قام المستوطنون بمظاهرات عارمة ضد سياسة ديغول في الجزائر، وأضاف قائلا: " كيف يمكن الإصغاء إلى الكذابين (The Liars) والمتآمرين (Conspirators) الذين يزعمون أن ديغول تخلى عنهم وينوي الانسحاب من الجزائر بعد أن تقرر السماح للجزائريين أن يعبروا عن اختياراتهم وحصولهم على حقوقهم المهضومة ؟ "[1]

ولكي يثبت عدم صحة الأخبار المتداولة في الشارع بأنه يهرول للتفاوض مع الثوار الجزائريين، فقد أعلن في خطاب لاحق بأنه يطلب من قادة الجيش الفرنسي أن يقوموا بتحطيم الثوار في الجبال. كما أشار إلى أن الجزائر الجزائرية المرتبطة بفرنسا هي الهدف الذي يسعى الرئيس ديغول لتحقيقه[2].

(1) Irwin M.Wall, Les Etats Unis et la guerre d'Algérie, Paris : Soleb, 2006, p. 223.
(2) Ibid; p. 224.

وفي خطاب غير عادي، قال السيد كريم بلقاسم لدبلوماسي أمريكي أن الحكومة المؤقتة للجزائر مستعدة لمساندة ديغول ضد الأروبيين أو العدو المشترك للطرفين. وعليه، فإن قائد الدولة الفرنسية وقادة الثورة الجزائرية، بدأوا يقيمون قنوات اتصال فيما بينهم، وعدوهم المشترك هو غلاة المستوطنين المتمردين على الدولتين.

1. التشاؤم والتفاؤل بنجاح المفاوضات

في نهاية 1960 بدأت السحب تنقشع وكل طرف يحاول تغيير سياساته والإيقاع بخصمه. فبالنسبة للحكومة المؤقتة بانت الاستراتيجيات الجديدة لها وتتمثل فيما يلي:

1) إنها أصبحت تعتمد على التأييد الصيني وتظهر تعاونها الوثيق مع حكومة بكين وذلك بقصد إحراج الاتحاد السوفياتي ودفعه إلى إظهار تأييد دول الكتلة الشرقية للثورة الجزائرية.
2) إنها أصبحت ترتكز على جلب تأييد الدول الإفريقية والدول العربية وإظهار التأييد للثورة وخلق قوة ثورية في العالم تساند الشعوب التي تعاني من الهيمنة الغربية.
3) إنها كثفت نشاطاتها الدبلوماسية في نيويورك وتحصنت بالدعم السعودي في الأمم المتحدة حيث أن ملك المملكة العربية السعودية قد قام بتعيين الدبلوماسي أحمد الشقيري ممثلا لها في المنظمة الدولية وأمرته بإنجاح القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.
4) إنها بدأت تستغل وتستفيد من المحاولات الرامية لحجب المعونة المالية الأمريكية عن الخزينة الفرنسية وتمويل القوات الفرنسية المحاربة في الجزائر. وليست هناك مبالغة إذا قلنا أن الحبيب بورقيبة في تونس كان يتواصل باستمرار مع الولايات المتحدة ويسعى لإقناعها بضرورة قيام وحدة فدرالية بدول شمال إفريقيا تكون سندا لها في محاربة الشيوعية الدولية والانتصار عليها. إنها أصبحت تهدف إلى تنظيم لقاء قمة بين الرئيس ديغول والرئيس الجزائري فرحات عباس وذلك للبث في القضايا الاستراتيجية وإعطاء توجيهات شاملة للوفدين المتفاوضين بتسريع عملية البث في القضايا الشائكة.

ويلاحظ هنا أن هواري بومدين رئيس قيادة أركان جيش التحرير الوطني قد شكل ضغطا كبيرا على فرنسا لكي تتفاوض مع الحكومة المؤقتة وذلك بتنظيم فرق من جيش التحرير لتحطيم الاسلاك الشائكة على الحدود وشن عمليات هجومية على الجيش الفرنسي في الداخل. وبالفعل، فإن فرنسا كانت متخوفة من العمليات العسكرية في الداخل وخاصة في زمن انقسامات واضحة بين الدولة الفرنسية والجالية الأروبية في الجزائر.

ولعل الشيء المثير في هذه المفاوضات الجديدة أن رئيس الوفد الجزائري للتفاوض كان يقوده أحمد فرنسيس وزير المالية في الحكومة المؤقتة، كان يحرص على نقطة رئيسية في أية مفاوضات فرنسية – جزائرية، هي التأكيد على الوحدة الترابية للجزائر، وبسط السيادة على جميع أنحاء الجزائر. وعليه، فإذا كان الجانب الفرنسي يحرص في المفاوضات على تكوين كيان خاص بالأروبيين في الجزائر أو فصل الصحراء عن الجزائر، أو إبقاء السيطرة الفرنسية على ميناء المرسى الكبير، فإن الوفد الجزائري لن يقبل بإدراج هذه القضايا في جدول أعمال المفاوضات.

وفي يوم 18 ماي 1961، توجه الوفد الجزائري في التفاوض إلى سويسرا، وأقام في قصر أمير قطر في مدينة Bois d'Avault ويتنقل باستمرار إلى فندق Hôtel du Park في إفيان لإجراء المفاوضات مع الوفد الفرنسي، وعند ابتداء المفاوضات بقيادة لويس جوكس وكريم بلقاسم، لم يتصافح أعضاء الوفدين، لكنهما تبادلا التحية بتوطئة الرؤوس. وفي خطابه الافتتاحي، قال لويس جوكس، أن فرنسا لا تمانع في قيام دولة جزائرية ذات سيادة على ترابها، ومن حقها أن تختار في تصويت شعبي بين الاستقلال أو الانفصال مع بقاء تعاون مع فرنسا. وفي إطار خلق الثقة بين الوفدين المتفاوضين، قال جوكس أن الحكومة الفرنسية أوقفت العمليات العسكرية في الجزائر، وقررت الإفراج عن 6000 معتقل. أما فيما يخص القادة الجزائريين الخمسة فإن فرنسا قررت نقلهم إلى مكان آخر يتمتعون فيه بحق الزيارة والاتصال بقيادة الثورة الجزائرية.

المهم أن المفاوضات الرسمية بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة تأجلت لأنه لا يوجد تفاهم بين الطرفين على قضايا السيادة، ومصير المستوطنين الأروبيين بالجزائر، وقضايا الصحراء والقواعد العسكرية في الجزائر. غير أن الاتصالات بين الفرنسيين والسويسريين قد استمرت بصفة غير منتظمة لغاية 9 ديسمبر 1961 حيث أبدى الجنرال

ديغول تشاؤمه وانزعاجه من القضية الجزائرية، وقرر إرسال لويس جوكس لمقابلة سعد دحلب، واتفقا على العودة إلى المفاوضات من جديد وإنهاء الخلافات الشائكة بين الطرفين بسرعة فائقة. وبمجرد لقائها سأل دحلب لويس جوكس: هل فرنسا مستعدة لإجراء الاستفتاء في جميع أنحاء الجزائر بما في ذلك الصحراء الجزائرية ؟ فأجابه جوكس بالإيجاب وأن الاستفتاء سيجري في أرض الجزائر كلها بما فيها الصحراء الجزائرية.

وخوفا من وجود انقسام بين القادة الجزائريين، طلب لويس جوكس من سعد دحلب أن يتأكد من اتفاق القادة الجزائريين ومصادقتهم على ما نتوصل إليه. وفي يوم 23 ديسمبر 1961 انطلقت المفاوضات في شكل فوجين مصغرين، واقترح لويس جوكس أن يتم تبادل الاقتراحات والإجابات عليها بشكل مكتوب. وتوسعت المشاورات داخل الوفد الجزائري حيث تم الاتصال بالزعماء الخمسة المسجونين في فرنسا، وقيادة أركان الجيش الجزائري، وانضم إلى وفد الحكومة المؤقتة خبراء عسكريين بناء على اقتراح من هواري بومدين.

وفي يوم 9 جانفي 1962، تم التوصل إلى حل مشكلة عويصة وهي التعاون بين الجزائر وفرنسا في مجال استغلال نفط الصحراء حيث تعطى امتيازات للشركات الفرنسية في استغلال البترول وتقدم فرنسا مساعدات مالية للجزائر، على أن تؤخذ منها المساعدات المالية للمستوطنين في حالة تقديم تعويضات لهم إذا تم تأميم أملاكهم ومزارعهم في الجزائر الجديدة.

غير أن ممثل فرنسا العسكري في الوفد الفرنسي الجنرال فيليب دوكاماس Général Philippe de Camas أثار زوبعة أو عاصفة كادت أن تتسبب في توقف المفاوضات وذلك حين اقترح أن تبقى الجيوش الفرنسية في الجزائر حوالي 10 سنوات أو أكثر، كما اقترح على الجزائريين أن يحافظ جيش البحرية الفرنسية على استغلال ميناء المرسى الكبير لمدة 20 سنة، وتجديد كرائه فيما بعد. كما عبر الجنرال الفرنسي عن نية فرنسا في إبقاء التجارب النووية في رقان لمدة لا تقل عن 10 سنوات. وبسرعة تم تلطيف الجو وتهدئة الجزائريين عندما تدخل لويس جوكس وقال إن العسكريين الفرنسيين لم يهضموا حقيقة جوهرية وهي أن الفرنسيين خسروا الحرب !

وفي اجتماع يوم 7 مارس 1962، تصافح أعضاء الوفدين الفرنسي والجزائري، وبدأوا يعدون النصوص النهائية للاتفاق بين الجزائر وفرنسا. وقد انتهت المناوشات الكلامية

بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي وذلك حين اتفق الوفدان على نقاط رئيسية بقيت عالقة منذ البداية وهي:

1) فرنسا تستأجر ميناء المرسى الكبير لمدة 15 سنة.
2) تستمر فرنسا في استغلال القواعد العسكرية في الصحراء لمدة 5 سنوات.
3) تسحب فرنسا 80.000 جندي فرنسي من الجزائر خلال 12 شهرا، وفي مدة 3 سنوات تسحب جميع القوات العسكرية من الجزائر.
4) بالنسبة للمستوطنين الفرنسيين بالجزائر، تقرر منحهم 3 سنوات كمهلة للاختيار بين الانتماء إلى الدولة الجزائرية والمحافظة على جنسيتهم الجزائرية أو يحافظون على الجنسية الفرنسية، وبالتالي يعتبرون أجانب مقيمين في الجزائر.

وبعد التوصل إلى اتفاق إطلاق النار وتنظيم الاستفتاء على تقرير المصير، اعترض رئيس قيادة الأركان هواري بومدين على نقطتين أساسيتين في مشروع اتفاقية إفيان حيث انتقد موافقة الوفد المفاوض الجزائري على السماح للمستوطنين الأروبيين أن يشاركوا ويكون لهم تمثيل في البرلمان الجزائري. كما اعترض على فكرة السماح للشركات الفرنسية أن تكون لها امتيازات في استغلال البترول الجزائري. غير أنه خضع للأمر الواقع، وأبدى موافقته على جميع البنود الواردة في الاتفاق. كما أن سعد دحلب تخوف من قيام الشرطة الفرنسية في الجزائر بمساندة المتطرفين الفرنسيين في الجزائر. وعندما اجتمع مجلس الثورة الجزائرية، وافق على اتفاقية إفيان بسهولة تامة حيث صوت 45 نائب بالإيجاب واعترض 4 نواب على الاتفاق النهائي الذين كان مدون في 98 صفحة.

الفصل الثامن:

دبلوماسية جبهة التحرير الوطني تؤثر في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قضايا التحرر

الجزائريون خاضوا معارك حامية الوطيس منذ 1830 إلى غاية 1962. إنها حروب فرض الوجود. نهي حروب ثقافية لغوية، دينية، عرقية، وحرب إبادة ثقافية طويلة المدى كادت أن تزيل الأمة الجزائرية من الوجود، ولم يوقفها إلا استيقاظ الضمير الوطني والإصلاحي وإرادة الشعب في البقاء والتجرد.

في الجزائر قديما وحديثا، لا يوجد سوى فرنسيين أو جزائريين من ذوي الثقافة الفرنسية الذين يهيمنون على كل شيء. أما العربي والمسلم فهو غائب، مثقفا كان أو من العامة. فلا ترى في المشهد إلا الجزائريين الذين يكتبون باللغة الفرنسية ويفكرون بها على النمط الفرنسي، ولا يستشهد إلا بهم. أما الجزائر الأخرى الموصوفة بالعميلة أو " الريفية " والتي ينظر إليها بنوع من الاحتقار فهي تكاد تكون مغيبة.

وعليه، فإن الجزائر التي تكتب وتفكر بلغة أهلها وتحترم موروثها الثقافي والديني، فليس لها الحق في استعادة " ذاكرتها ".

المصدر: د. معاوية سعيدني، في مقال مستور بجريدة الشروق، يوم 4 فيفري 2021، ص 20.

العلاقات الأمريكية الجزائرية قديمة جدا، حيث تشير الوثائق المتوفرة عن هذا الموضوع أنه في يوم 21 صفر 1210 هـ الموافق ليوم السبت 5 سبتمبر 1795 م، هو اليوم الذي ابرمت فيه اتفاقية سلام بين الرئيس الأمريكي جورج واشنطن وبين حسين باشا، داي الجزائر. وقد كان من المفروض أن تدفع الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر قيمة مالية

تقدر بـ 992.423.25 دولار أمريكي، إلا أن الأمريكيين تأخروا في دفع هذه الأموال ووقع مشكل بين البلدين حول هذه الأموال[1].

وفي يوم 4 جويلية 1815، تم توقيع معاهدة ثانية بين الولايات المتحدة وعمر باشا، داي الجزائر، والقنصل الأمريكي في الجزائر ويليام شيلر William Sheler، وعميد البحرية الأمريكية ستيفن ديكاتور Stephen Decatur. غير أن الوثيقة لم تصل إلى الرئيس الأمريكي بسبب فقدانها في البحر.

وباختصار شديد، فقد ضعفت الجزائر في بداية القرن التاسع عشر وخاصة في عهد الرئيس جيفرسون الذي رفض دفع الضريبة المقررة على السفن الأمريكية، وتلى ذلك إعلان الحرب من طرف الجزائر والاستيلاء على السفن الأمريكية التي تمر بالبحر الأبيض المتوسط. وفي تلك الأثناء تمكن الرايس حميدو، قائد الأسطول الجزائري أن يستولي على باخرة برتغالية كبيرة وأضاف إليها سفينة أمريكية ضخمة. وبناء على ذلك، أرسل له الرئيس الأمريكي مجموعة كبيرة من السفن الحربية إلى إحدى الشواطئ الإسبانية حيث نشبت معركة غير متكافئة بين سفينة الرايس حميدو وتسعة سفن أمريكية، وتمكنت القوات الأمريكية التي كان يقودها ديكاتور قائد البحرية الأمريكية من إصابة حميدو وقتله يوم 17 يونيو 1815م.

وفي عام 1830 استولت فرنسا على الجزائر التي فقدت سيادتها على الوطن إلى غاية 1962، وأثناء حرب التحرير الجزائرية وقفت الولايات المتحدة مع فرنسا ضد الجزائر. إلا أن الأمور بدأت تتغير سنة 1960 حين نجحت دبلوماسية جبهة التحرير في إقناع الأمريكيين بتأييد الشعوب الثائرة على الاستعمار، ودعم الثورة الجزائرية في عهد الرئيس كينيدي، كما سنرى لاحقا.

1. الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر شمال إفريقيا منطقة نفوذ فرنسية

بدون التعرض للاتصالات التي جرت بين قادة الأحزاب الوطنية والولايات المتحدة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، فإن اهتمام الولايات المتحدة بالحركات الوطنية كان

[1] علي تابليت، معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (الجزء الثاني)، الجزائر: وزارة المجاهدين، 2014، ص 132.

محتشما وغير فعال لغاية 1950. ففي بداية الخمسينات من القرن العشرين، بدأت الحركات الثورية في تونس والمغرب والجزائر تتحرك وتقاوم الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا. وفي هذا الإطار، قررت القيادة الأمريكية في شهر أكتوبر من عام 1950 تنظيم لقاء بمدينة طنجة المغربية، التقى فيه 60 دبلوماسيا أمريكيا لمراجعة الاستراتيجية الأمريكية في شمال إفريقيا. ففي الفترة الممتدة من 2 إلى 7 أكتوبر 1950، تباحث الدبلوماسيون الأمريكيون في مسألة إبعاد النفوذ الشيوعي من شمال إفريقيا وإعطاء أهمية للأحزاب والحركات الوطنية بشمال إفريقيا. وقد ترأس هذا المؤتمر الخاص بشمال إفريقيا جورج ماك غي George Mc Ghee وهو أحد كبار الدبلوماسيين بكتابة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية، وفي رأيه، أن القوة السياسية في شمال إفريقيا هي الأحزاب الوطنية التي أحرزت تقدما ملموسا في مجال الدفاع عن الحقوق السياسية للمواطنين المتعطشين للحرية والاستقلال.

والغريب في الأمر، أن جورج ماك غي، الذي أشرف على اجتماع الدبلوماسيين والعسكريين الأمريكيين بمدينة طنجة قد توقع بأن يكون الوطنيين الجزائريين هم الأقوياء في شمال إفريقيا، وأن الفرنسيين سيتعرضون لضغوط كبيرة من القوميين الجزائريين الذين تساندهم في قضيتهم الجامعة العربية والدول القومية في المشرق العربي[1].

إلا أن التقارير الإعلامية حول وضعية الأحزاب التي بدأت تتحرك للقيام بثورات ذات طابع عنفي، بينت أن الجزائريين يعانون من التشتت ولا يمكنهم توحيد صفوفهم وشن الحرب على فرنسا في القريب العاجل. وزعمت التقارير الإعلامية أن الأحزاب الجزائرية تستمد قوتها من الخارج، سواء من القومية العربية أو الشيوعية الدولية، ولا يمكن توحيد صفوف الجزائريين للقيام بثورة شعبية. والمشكل في الجزائر هو مشكل اقتصادي وأنه يمكن التغلب على قضية الفقر بتقديم المساعدات المالية إلى الجماهير الجزائر التي تحمل حقدا على فرنسا وغلاة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر.

[1] Ferhat Farhat, The United States and Algeria: From Roosevelt to Kennedy, 1940-1962, Alger: Office des Publications Universitaires, 2006, p. 178.

2. اندلاع الثورة الجزائرية يحدث الهلع في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية

بطبيعة الحال، إن تزوير الانتخابات في الجزائر قد خلق اليأس في نفوس الجزائريين، بالإضافة إلى أَنَّ رفض الإصلاحات السياسية، قد دفع بالجزائريين إلى توحيد صفوفهم وإنشاء جبهة تحرير وطنية بقصد خلق قوة شعبية قادرة على زحزحة الاستعمار الفرنسي، مثلما فعل إخواننا التونسيين والمغاربة. إن كل الوثائق تشير إلى أن قادة الأحزاب الجزائرية حذروا فرنسا من التجاء الجزائريين إلى حمل السلاح ومواجهتهم عسكريا، إذا لم تقم الدولة الفرنسية بإصلاحات سياسية جوهرية في الجزائر.

إن الأمريكيين كانوا على علم أن الجزائريين كانوا يعانون من الفقر والظلم المسلط عليهم من فرنسا ومن غلاة المستوطنين الأروبيين، وأنهم سيتوحدون ويقوموا بثورة عارمة على الحكم الجائر ببلدهم. فالإحصائيات تشير إلى أن معدل مصروف الفرنسي كان في عام 1954، حوالي 170.00 فرنكا بينما كان معدل مصروف الجزائري لا يتجاوز 19.00 فرنكا[1].

وعندما اندلعت ثورة التحرير يوم أول نوفمبر 1954، سارع الفرنسيون إلى تطويقها وإخمادها بمساعدة حوالي 80.000 جندي فرنسي. وتواطأ الأمريكيون مع الفرنسيين، وسمحوا للجيش الفرنسي بالتنقل إلى الجزائر من ألمانيا الغربية وذلك بقصد قهر الجزائريين الذين كانوا يحاربون بأسلحة بدائية أو بنادق صيد.

وما يثير الإعجاب في الثورة الجزائرية، إن الثورة انطلقت محليا بقوة وعنف، وأظهر الجزائريون أنهم سند للثوار في الداخل. وفي الخارج، تحركت دبلوماسية جبهة التحرير ونجحت في جلب تأييد الدول العربية التي هبت لمساعدة الثورة الجزائرية إعلاميا وماليا، بالإضافة إلى الالتزام بتقديم السلاح وإرساله إلى المجاهدين الجزائريين. ولعل الشيء الذي أزعج الفرنسيين والأمريكيين أن الدول العربية تمكنت من الضغط على الدول الإفريقية والأسيوية، وتقديم الدعم اللامشروط للثورة الجزائرية. وفي هذا الصدد، اجتمع قادة العالم

(1) Ibid; p. 193.

الثالث في باندونغ بأندونيسيا في شهر أفريل من عام 1955، وأصدروا بيانا بأنهم يؤيدون عملية تحرير الجزائر من الهيمنة الفرنسية. وأكثر من هذا، أن قادة العالم الثالث أمثال نهرو، سوكارنو، جمال عبد الناصر، أعلنوا تأييدهم للقضية الجزائرية عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف 1955.

نفهم من كل ما تقدم، أن قادة جبهة التحرير قد أظهروا براعتهم وقدرتهم على التنظيم العسكري والسياسي للثورة في الفترة الممتدة من نوفمبر 1954 إلى غاية مؤتمر الصومام في سنة 1956. ففي هذه الفترة خطط قادة الثورة لإنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية في الداخل، وجهاز دبلوماسي قوي للتعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الدولي. وعليه، فالهدف الرئيسي لجبهة التحرير في بداية الثورة هو تفنيد أكذوبة فرنسا أن الجزائر جزء لا يتجزأ منها، وإثبات حقيقة جوهرية وهي أن المستعمرين الأروبيين دخلاء على الجزائر وليسوا أصحاب الأرض. كما تصدت جبهة التحرير الوطني إلى فكرة أن الثوار الجزائريين يسعون لإقامة نظام شيوعي في شمال إفريقيا موالي للشيوعية الدولية في موسكو، وأثبتت بأن قادة ثورة الجزائر يناضلون من أجل إقامة نظام سياسي وطني، لا يستمد ايديولوجيته من الشرق أو الغرب، وأن الهدف الرئيسي إقامة نظام فيدرالي في شمال إفريقيا يضم تونس والجزائر والمغرب. وبهذا تمكنت دبلوماسية جبهة التحرير من طمأنة الأمريكيين بأن الدول الاشتراكية لا تؤثر في الثورة الجزائرية، وأن جزائر الغد ستكون دولة محايدة وغير منحازة للكتلة الشيوعية أو الكتلة الرأسمالية.

3. الدعم الأمريكي لفرنسا بقصد المحافظة على وحدة الحلف الأطلسي

كان الأمريكيون في النصف الثاني من القرن العشرين يحرصون على تقوية الحلف الأطلسي والمحافظة على وحدة الدول الأعضاء فيه وذلك بقصد محاصرة الكتلة الاشتراكية وإيقاف الزحف الشيوعي وإحراز انتصار في الحرب الباردة. وكما لا يخفى على أي باحث، فإن فرنسا كانت تدعي أن الجزائر جزء منها، والحرب في الجزائر تعتبر في رأي السلطات

الفرنسية، هي حرب ضد الشيوعية العالمية. وبناء على هذه الفكرة، فإن الولايات المتحدة قدمت لفرنسا دعما غير محدود، وأظهرت مساندة كبيرة لفرنسا في حربها بالجزائر. وفي شهر جوان، 1956 اضطرت فرنسا إلى سحب جزء كبير من جيشها المتواجد بألمانيا الغربية وتحويله إلى الجزائر لمساندة القوات العسكرية التي كانت تخوض حرب الجزائر.

غير أن قرار فرنسا بنقل جنودها في قوات الحلق الأطلسي إلى الجزائر، خلق أزمة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طالبت حكومة واشنطن من فرنسا إعادة تقييم سياستها في الجزائر لأن هذا الانسحاب يعني إضعاف الحلف الأطلسي. وعلى مستوى مجلس الشيوخ الأمريكي، قرر أعضاء لجنة الشؤون الخارجية استدعاء جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي، لتوضيح الرؤيا عن الحرب في الجزائر. وقد أبدى السيناتور الأمريكي أليكسندر وايلي Alexander Willey انزعاجه من الحرب في الجزائر التي ترتب عنها إضعاف الحلف الأطلسي. وأجابه كاتب الدولة للشؤون الخارجية، أنه، بالفعل، أن الحرب في الجزائر تبتلع 1.000.000 (أي بليون) دولار أمريكي في السنة[1].

إنه لمن الواضح، حسب الوثائق المتوفرة عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الجزائرية، أن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقتضي الوقوف مع فرنسا في الحرب، ولا تقوم بأي ضغط عليها لحل المشكلة الجزائرية. كما أن الأمريكيين حاولوا أن لا يعطوا الانطباع لفرنسا بأن الولايات المتحدة تنوي استخلافها في شمال إفريقيا أو التنافس معها على النفوذ في تلك المنطقة. ولعل الشيء الذي زاد الطين بلة، أن نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد قام بزيارة إلى تونس وطلب من الرئيس بورقيبة وضع حد للحرب الجزائرية بدون المس باستراتيجية الحلف الأطلسي في شمال إفريقيا. وعندما ألقى كينيدي خطابه المشهور في مجلس الشيوخ يوم 2 جويلية 1957 وطالب بإيجاد حل للمشكلة الجزائرية وإنهاء الاحتلال الفرنسي الذي هو عبارة عن هيمنة امبريالية، تصدى له وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس وأعلن أنه على علم بالمشكل الجزائري وأن فرنسا تسعى لحله ومنح الجزائر شخصية مستقلة. كما زعم أن فرنسا تقوم بإصلاحات سياسية، وستعثر على حل في إطار القانون (Loi cadre).

---

[1] Ferhat Farhat, The United States and Algeria: From Roosevelt to Kennedy, 1940-1962, Alger: O.P.U, 2006, p. 209.

وعندما تفاقم الوضع بين الجزائر وفرنسا التي قام طيرانها بالهجوم على ساقية سيدي يوسف التونسية يوم 8 فبراير 1958، تغيرت لهجة الولايات المتحدة وقال وزير الخارجية الأمريكي أنه ينبغي تشكيل لجنة تونسية فرنسية لمتابعة ومراقبة الحدود التونسية – الجزائرية. وبسرعة فائقة أعلن المستوطنون الأروبيون أن هذا الموقف يشكل تدخلا أمريكيا في الشؤون الجزائرية.

وبفضل الانتقادات الموجهة لحكومة أيزنهاور من طرف السيناتور جون كينيدي والسيناتور مايك مانسفيلد (Mike Mansfield) بدأ موقف الإدارة الأمريكية يتغير تدريجيا. فالسيناتور مانسفيلد قد شن هجوما قويا على السياسة الخارجية الأمريكية وقال أن مستقبل الحلف الأطلسي في خطر، وأن السياسة المنتهجة تجاه المسلمين قد أثرت سلبا على الصداقة الأمريكية الفرنسية. إن المصالح الحيوية للولايات المتحدة قد تأثرت بسبب الحرب في الجزائر. وفي رأي مانسفيلد أن مصالح الولايات المتحدة وأوروبا الغربية تضررت والاتحاد السوفياتي هو المستفيد الأول.

وبفضل الاتصالات المتواصلة بين السيناتور كينيدي وقادة جبهة التحرير في نيويورك وواشنطن، أصبحت قضية الجزائر بارزة في وزارة الخارجية الأمريكية. وبدأ الاعتقاد يسود في أوساط الحكومة الأمريكية أن الجزائر مظلومة ومن حقها، من الناحية الشرعية، الحصول على حقها في الاستقلال. فالسيناتور الأمريكي كينيدي قالها بصراحة أن الجزائريين يخوضون حربا ضد الامبريالية والاستعمار، وأن السياسة الأمريكية خاطئة عندما تساند الاستعمار الغربي. وأبدى السيناتور الأمريكي انزعاجه من تشدد الحكومات الفرنسية في باريس والحاكم العام بالجزائر تجاه الجزائريين وأكد أنه لا مفر من انتهاج سياسة مرنة تجاه الجزائريين. واتهم كينيدي الحكومة الفرنسية بتجاهلها لقانون 1947 الذي ينص على منح الجزائريين الحق في التصويت والمساواة بين جميع السكان. إن العناد الفرنسي والتصلب في مواقفها قد زاد الوضع سوء في الجزائر. وبكل صراحة، قال كينيدي إن السياسة الخاطئة تجاه قضية الجزائر، تنبع من السفير الأمريكي في فرنسا دوغلاس ديلون Douglas Dillon والسفير الأمريكي في الأمم المتحدة كابوت لودج (Cabot Lodge).

وفي اللائحة الأمريكية رقم 153 التي صادق عليها مجلس الشيوخ، اتضحت سياسة القادة الأمريكيين في السلطة التشريعية، حيث دعا أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس

الشيوخ إلى إنهاء سياسة الاضطهاد والتسلط على الجزائريين، وأن السياسة الأمريكية تسمم العلاقات الأمريكية مع دول شمال إفريقيا وأنها أضعفت الحلف الأطلسي. كما تضمنت الوثيقة دعوة إلى تحسين العلاقات مع دول شمال إفريقيا في إطار فدرالية بين البلدان الثلاثة والعمل على استقلال الجزائر.

وبعبارة أخرى، فإن دعوات كينيدي لمساندة الجزائر وفضح التواطؤ الأمريكي مع فرنسا في حربها الاستعمارية، جاءت في وقت تم ترشيحه من الحزب الديمقراطي لكي يخوض الحملة الانتخابية ويحصل على التأييد الشعبي المطلوب لنجاحه في الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر 1960. فالجمهوريون تخوفوا من فقدان تأييد الشعب الأمريكي لصالح الحزب الديمقراطي. ولذلك بدأت إدارة الرئيس ايزنهاور، تميل إلى انتهاج سياسة محايدة في القضية الجزائرية والابتعاد عن مواقف فرنسا في الجزائر.

4. الخزينة الأمريكية تمول حرب الجزائر

مشكلة حكومة فرنسا أنها لم تكن تملك المال الكافي لتمويل حرب الجزائر. فالخزينة الأمريكية هي التي كانت تغدق الأموال على فرنسا لمحاربة الثوار الجزائريين. ولهذا قرر قادة جبهة التحرير الوطني، القيام بمجهودات مكثفة في داخل الولايات المتحدة وفي خارجها للضغط على القادة الأمريكيين لإيقاف هذا السخاء المالي الأمريكي للاعتداء على أبناء الشعب الجزائري. وقد لاحظت عندما كنت في نيويورك، أن عبد القادر الشندرلي، ممثل جبهة التحرير في الأمم المتحدة، كان يسعى ليلا ونهارا للاتصال بالسيناتور جون كينيدي وقادة أمريكيين آخرين وإقناعهم بضرورة حجب هذه المساعدة الأمريكية كوسيلة للضغط على فرنسا لكي تتفاوض مع جبهة التحرير وتنهي الحرب في الجزائر. لقد كنا نحن في الجامعات الأمريكية نحاول أن نقنع الطلبة الأمريكيين بأن الجيش الفرنسي يعتمد على أموال الخزينة الأمريكية وطائرات الحلف الأطلسي لقتل أبناء الشعب الجزائري، وكانت هذه الحملات مثمرة على جميع الأصعدة.

لقد اعترف لويس جوكس أن الحرب في الجزائر تكلف فرنسا أكثر من 1 مليار فرنك فرنسي يوميا، وذلك بسبب حرب الجزائر. وكما هو معروف، فإن الولايات المتحدة هي التي كانت تمول الحرب في الهند الصينية حيث مولت 80% من الحرب فيها، وساعدت فرنسا على تمويل الحرب في الجزائر بما قيمته 460 مليار فرنك فرنسي. وفي عام 1955 قدمت الخزينة الأمريكية إلى الخزينة الفرنسية ما لا يقل عن 122 مليار فرنك، وكذلك قدمت ما قيمته 102 مليار فرنك إلى الخزينة الفرنسية سنة 1956 وحوالي 50 مليار سنة 1957. وفي سنة 1957 بلغت المساعدات الأمريكية للخزينة الفرنسية 1400 مليار فرنك فرنسي[1]. كما أن الإحصائيات تشير إلى الخزينة الأمريكية ضخت في الخزينة الفرنسية سنة 1958 ما قيمته 650 مليار فرنك فرنسي[2].

5. الأمريكيون يضغطون على فرنسا لتغيير سياستها في الجزائر

في شهر فيفري 1958 عندما شن العسكريون الفرنسيون هجوما على ساقية سيدي يوسف التونسية بطائرات أمريكية وقتلوا عشرات الجزائريين والتونسيين، تحرك الرئيس التونسي وطلب من الولايات المتحدة أن تتدخل لإيقاف محاولات جنرالات فرنسا لضرب الثوار الجزائريين في الأراضي التونسية والمغربية. وبالفعل، فقد تدخلت وزارة الخارجية الأمريكية وأجبرت فرنسا على قبول وساطتها بين تونس وفرنسا. وكان يقود هذه الوساطة الدبلوماسي الأمريكي البارع السيد روبرت ميرفي. وفي تصريح علني، أعلن يوم 17 أفريل 1958 أنه يتعين على فرنسا أن تتحاور أو تتفاوض مع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية. ولمن لا يعرف من هو روبيرت د. ميرفي Robert D. Murphy، فإنه تخرج من جامعة هارفرد في القانون، وهو دبلوماسي كبير في الخارجية منذ الحرب العالمية الأولى إلى أن تقاعد في سنة 1960. لقد كان هو المستشار الرئيسي للجنرال ايزنهاور خلال الحرب العالمية الثانية وهو الذي اعتمدت عليه الولايات المتحدة لمساعدة المقاومة الفرنسية على بسط نفوذها في شمال إفريقيا سنة 1943.

---

(1) Irwin M. Wall, Les Etats Unis et la guerre d'Algérie, Paris : Soleb, 2006, p. 143.
(2) Ibid; p. 145.

إن مكانة روبرت د. ميرفي العالية في الإدارة الأمريكية قد أهلته لكي يتولى رئاسة اللجنة الدولية التي اقرها مجلس الأمن بالأمم المتحدة، بالتعاون مع الدبلوماسي البريطاني هارولد بيلي (Harold Beeley). وبفضل حنكته وتقربه من الرئيس الأمريكي ايزنهاور، تمكن ميرفي من إجبار الحكومة الفرنسية على التفاوض مع تونس، وإبرام اتفاق لطرد القوات الفرنسية في تونس (باستثناء قاعدة بنزرت). لقد كان روبرت ميرفي، يؤيد الثورة الجزائرية وإليه يرجع الفضل في تكثيف الاتصالات بين قادة جبهة التحرير في تونس والحكومة الأمريكية. إن ميزة روبيرت د. ميرفي أنه كان في منصب المسؤول الأول عن القضايا السياسية المتعلقة بالأمم المتحدة بنيويورك سنة 1953، وتولى منصب نائب وزير الخارجية الأمريكي في الفترة الممتدة من 1953 إلى غاية 1959، وهي الفترة التي لعب فيها دورا بارزا في بلورة القضية الجزائرية عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعاون فيها مع جون ف. كينيدي للدفاع عن حقوق الشعوب المستعمرة.

إنه يتعين علينا أن نقول بأن دبلوماسية روبرت د. ميرفي هي التي أطاحت بالجمهورية الرابعة في فرنسا لأن رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك فيليكس غايار، حاول أن يرفض المقترحات الأمريكية الخاصة بتغيير سياساتها في شمال إفريقيا، لكن البرلمان الفرنسي صوت ضد حكومته وأسقطها يوم 15 أفريل 1958.

إن التعاون القوي بين محمد يزيد، وزير الإعلام في الحكومة المؤقتة، وبين روبرت ميرفي في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى كينيدي، وعبد القادر الشندرلي ممثل جبهة التحرير في نيويورك، هي العنصر الرئيسي في تغيير سياسة فرنسا في الجزائر، سواء في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في الاعتراف بسياسة تقرير المصير في الجزائر وخلق تعاون بين دول المغرب العربي والولايات المتحدة وخاصة في عهد كينيدي. وللعلم فإن الطائرات الفرنسية التي شنت غارات على ساقية سيدي يوسف التونسي نتج عنها وفاة ما لا يقل عن 79 شخص وجرح 130 مواطن تونسي وجزائري. وفي عام 1978 غيبت الموت روبرت د. ميرفي الذي ولد في عام 1894 أي أنه عاش 86 سنة.

6. المفكرون الأمريكيون يؤيدون الثورة الجزائرية في الخفاء والعلانية

خلال تواجدي في الولايات المتحدة الأمريكية، لاحظت أن أكبر شيء كان يزعج فرنسا هو نشاط دبلوماسية جبهة التحرير الوطني الجزائري حيث أن فرنسا اشتكت إلى وزارة الخارجية الأمريكية من النشاطات المتزايدة لممثلي جبهة التحرير في واشنطن ونيويورك ونفوذهم البارز في التأثير على الرأي العام الأمريكي، سواء على المستوى الدبلوماسي أو السماح لمفكرين أمريكيين بإلقاء محاضرات مكثفة عن الثورة الجزائرية. وإجابة على هذا الانشغال الفرنسي، أعلنت أن الولايات المتحدة أنها لا تستطيع إيقاف نشاطات الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومجال التحرر.

وللتاريخ ينبغي أن نسجل بأن التعليمات التي أعطيت للطلبة الجزائريين الذين يواصلون دراساتهم الجامعية بالولايات المتحدة الأمريكية أن يبحثوا عن أساتذة أمريكيين أو عرب لكي يلقوا محاضرات عن الثورة الجزائرية ويعرفون بالقضية الجزائرية التي كانت تعرض سنويا على الجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشتها. ولمن لا يعرف التنظيم الثقافي في الجامعات الأمريكية، نقول أن الطلبة في كل سنة دراسية، يقومون بتنظيم ندوات علمية في كل جامعة، وكل مجموعة من الطلاب تنضم إلى الفريق الذي يمثل دولة معينة ويبرز القضايا التي تجسد سياسة ذلك البلد، أي أن الندوة تمثل الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث أن كل دولة تبرز السياسات العامة لتلك الدولة. وعليه، فقد كنا نحن كطلبة نقوم بتزويد تلك الندوات بمعلومات دقيقة عن الثورة الجزائرية لكي يناقشوها ويعرفوا بقية الوفود بخطط جبهة التحرير الوطني الجزائري. وحسب القائمة الموجودة عندي في الأرشيف، فقد كان يوجد 77 طالب وطالبة جزائرية في الجامعات الأمريكية، كلهم كانوا يدفعوا كل شهر 5 دولارات أمريكية، يجمعها فرع الاتحاد العام للطلبة الجزائريين ويتم إرسال تلك المعونة إلى رئيس الهلال الأحمر الجزائري بتونس السيد بن با أحمد. وبناء على التعليمات التي تلقيتها من السيد رؤوف بوجقجي، الكاتب العام لبعثة الجزائر بالأمم المتحدة، فقد تم إرسال تلك المساعدات المالية إلى تونس عن طريق بنك أمريكي في نيويورك اسمه: Morgan Trust Company وكان الهلال الأحمر الجزائري يبعث إلي كل مرة برسالة استلام المبلغ

المحول إليه، وذلك بصفتي أمين المال في فرع اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويلاحظ هنا أن الدبلوماسيين الفرنسيين في الولايات المتحدة انزعجوا بصفة خاصة من الإعلام الأمريكي والعلماء أو الباحثين الذين كانوا يؤثرون بصفة ملموسة في الرأي العام الأمريكي.

وعلى سبيل المثل، فقد تم تنظيم محاضرات رائعة يوم أول ديسمبر 1958 بمدينة نيويورك في المدرسة الجديدة (New School) وبدعم من الجمعية الأمريكية في إفريقيا American Committee on Africa وتكلم فيها الكاتب الأمريكي ميشيل جيمس Michael James مراسل نيويورك التايمز، وكذلك هانز كوهن (Hans Cohen) المدرس بجامعة سيتي كوليج City College، بالإضافة إلى محمد يزيد ممثل جبهة التحرير الوطني الجزائري. وتأثر الدبلوماسيون الفرنسيون بما قاله الأستاذ كوهين الذي وصف الفلاقة في الجزائر بأنهم في الحقيقة ثوار يحاربون من أجل الحرية. وركز كوهين في محاضرته على سوء نية الفرنسيين الذين اختطفوا طائرة القادة الخمسة الذين كانوا متوجهين إلى تونس في أكتوبر 1956 وذلك بقصد تنظيم مؤتمر وجلب السلم إلى شمال إفريقيا. واختتم كوهين كلمته بإدانة الحلف الأطلسي والحكومة الأمريكية والحكومة الفرنسية واتهمهم جميعا بمساندة الاستعمار الفرنسي[1].

وفي نفس الإطار، أي تأييد الرأي العام الأمريكي للجزائر، اشتكت فرنسا إلى الولايات المتحدة من جميع المساعدات المالية للاجئين الجزائريين والتي بلغت قيمتها ذات يوم، 3.300.000 أي ما يزيد عن ثلاثة ملايين دولار أمريكي، وزعمت فرنسا أن هذه المساعدة المالية قد تصل إلى خزينة جبهة التحرير الوطني الجزائري. وعاتبت الولايات المتحدة على تدخلها في الشؤون الداخلية لفرنسا لأن الجزائريين في تونس والمغرب هم رعايا فرنسيين ![2]

ولا ننسى كذلك حقيقة جوهرية عن القوة الإعلامية لجبهة التحرير الوطني الجزائري حيث أن ممثل الجزائر في الأمم المتحدة عبد القادر الشندرلي قد ألقى محاضرة في مدينة طورنتو الكندية يوم 26 ماي 1959 في المعهد الدولي للعلاقات الدولية، ونقلتها وسائل

(1) Irwin M. Wall, Les Etats-Unis et la guerre d'Algérie, Paris : Soleb, 2006, p. 253.
(2) Ibid; p. 252.

الإعلام الكندية (وخاصة CBC)، فقد اعتبرت فرنسا ذلك بمثابة محاولة للتأثير على الرأي العام الكندي وتقديم خدمة لدعاية جبهة التحرير [1].

7. نقابة العمال الأمريكيين تساند الاتحاد العام للعمال الجزائريين خلال ثورة التحرير

كثير من الناس لا ينتبهون إلى حقيقة موجودة في أرض الواقع، وهي أن قادة الثورة الجزائرية استعانوا بالعمال وبالطلبة وبلاعبين في كرة القدم وبالممثلين في المسرح، لجلبهم إلى صف الثورة الجزائرية وخدمة بلدهم على المستوى الدولي. وفي الحقيقة أن ميلاد الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين في يوم 24 فبراير 1956 برئاسة عيسات ايدير [2]، مثل إنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، كان بمثابة دعم للثورة الجزائرية وإبلاغ صوتها إلى المنظمات الدولية في عالم الشغل. وقد انضم الاتحاد، فور تأسيسه، إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، واقام علاقات دولية مع نقابات تونسية ومغربية وطلب منهم مساندة الثورة الجزائرية. وفي هذا الإطار، ينبغي أن لا ننسى أن العمال الجزائريين في فرنسا هم الذين كانوا يدفعون أموالا كثيرة لخزينة جبهة التحرير في فرنسا والجزائر. وقد بلغ عدد المشتركين فيه سنة 1961 حوالي 135.202 عاملا، وبلغ ما جمعه من أموال للثورة بحوالي 500 مليون فرنك فرنسي.

وما يهمنا في هذا الموضوع، أنه خلافا للسياسة الخارجية الأمريكية المؤيدة للاستعمار الفرنسي، فإن النقابات الأمريكية ساندت الاتحاد العام للعمال الجزائريين في إطار الدفاع عن حقوق العمال في النقابات الإفريقية والدول الأسيو–إفريقية. فالنقابات الأمريكية AFL-CIO كانت تؤيد وتدفع أموالا للمنظمات النقابية في إفريقيا وفي آسيا والقصد من ذلك تدعيم سياسة الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم ومحاربة الكتلة الشيوعية وذلك في إطار التنافس بين الكتلتين في الحرب الباردة. إن تركيز الأمريكيين على كسب

---

(1) Magali Deleuze, « Le clan Français » Bullet d'histoire Politique, Vol. 21, Numéro 3, Printemps-été, 2013, p. 109.

(2) عيسات ايدير، ألقي عليه القبض يوم 23 ماي 1956 وتم تعذيبه في السجن إلى أن توفي يوم 26 جويلية 1959.

ود الدول النامية جاء في إطار تصفية الاستعمار Decolonizing Policies. وفي مؤتمر جويلية 1956 بتونس، قام إرفينغ براون Irving Brown ممثل الفدرالية الأمريكية للعمال في أوروبا، بتقديم اقتراح يقضي بقبول الاتحاد العام للعمال الجزائريين في النظام الدولي للنقابات الحرة. وفي ماي 1956 منعه روبير لاكوست من دخول الأراضي الجزائرية لأنه يؤيد تنظيم نقابي غير معترف به ويساند الثورة الجزائرية. وتميز موقف براون بالهجوم على نقابة العمال الفرنسية CGT وطلب منها الابتعاد عن تأييد قضايا العمل النقابي في الجزائر.

وبفضل التعاون بين نقابات العمال الأمريكية AFL-CIO والاتحاد العام للعمال الجزائريين، تم جمع ما يزيد عن 850.000 دولار للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب. وفي شهر ديسمبر 1961 حصلت النقابة الجزائرية من نقابات العالم على ما قيمته 61.835 دولار أمريكي كمساعدة لدعم القضية الجزائرية، بالإضافة إلى 550.000 دولار أمريكي لبناء مراكز تكوين جزائرية.

وباختصار، فإن إرفينغ براون، ومن ورائه النقابات الأمريكية قد أفسح المجال للعمال الجزائريين لكي يقوموا بالدعاية لمساندة الثورة الجزائرية في الخارج. إن موقف النقابات الأمريكية AFL-CIO من القضية الجزائرية كان مختلف عن موقف الحكومة الفدرالية الأمريكية، لأن النقابات الأمريكية كانت تساند حركات التحرير والشعوب المضطهدة[1].

8. الطلبة الأمريكيون يدعمون الطلبة الجزائريين والثورة الجزائرية

خلافا لما يعرفه الناس عن تأييد الحكومة الفدرالية الأمريكية للسياسة الفرنسية في الجزائر خلا حرب التحرير، فإن اتحاد الطلبة الأمريكيين:

United States Students Association (U.S.N.S.A)

قد ساند ثورة التحرير الجزائرية، وتعرض أعضاءه للطرد من فرنسا بسبب مشاركتهم في الحملات الطلابية ضد الحرب في الجزائر. وقد أخبرني الدكتور كليمانت مور هنري (Clement Moore Henry) إنه تم طرده من فرنسا بسبب حرب الجزائر، ونفس الشيء

(1) Mathilde Von Bulow, " Beyond The cold war : American labor, Algeria's independence struggle and the rise of the third world 1954-1962 " Journal of social History, Vol. 53, # 2 (2019), pp. 454-486.

قاله لي الدكتور كروفرد يونغ (Crawford Young)، الذي زار فرنسا في سنة 1957. وما يهمنا في الموضوع، أن سياسة جبهة التحرير الوطني كانت تسعى منذ 1956 إلى إرسال الطلبة إلى الخارج **بقصد إعداد قادة الجزائر في المستقبل**، وبرزت معالم هذه السياسة في إرسال دفعات من الطلبة إلى الدول الاشتراكية والدول الرأسمالية. وفي سنة 1957 قام اتحاد الطلبة الأمريكيين بإعطاء منح للطلبة الجزائريين لمواصلة دراساتهم بالجامعات الأمريكية حيث بلغ عددهم سنة 1962 حوالي 40 طالب، وكنت أحد الطلبة المحظوظين الذين حصلوا على منحة دراسية. كما أن كتابة الدولة الأمريكية منحت حوالي 40 منحة دراسية أخرى، أي أن الطلبة الممنوحين كانوا حوالي 80 طالب، توجد أسماءهم بكتابي: **شاهد عيان على مشاركة الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير**، 1954–1962[1].

وعندما انعقد المؤتمر الثاني لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين في سبتمبر 1961 في مدينة ريدج فيلد، بولاية كونيكتيكت Ridgefield, Connecticut، تم رفع علم الجزائر عاليا في سماء الولايات المتحدة، حيث أظهر الطلبة الأمريكيون تأييدهم المطلق لثورة التحرير في الجزائر، وهم الذين مولوا حضور الطلبة إلى المؤتمر ودفعوا تكاليف الإقامة. وللتأريخ، ينبغي أن نشير هنا إلى أن الطلبة الأمريكيين هم الذين نظموا حملات عبر الولايات المتحدة لجمع الأموال والملابس وإرسالها إلى اللاجئين الجزائريين في تونس والمغرب.

إن الفضل في خلق التعاون بين الطلبة الجزائريين والطلبة الأمريكيين يرجع إلى محمد سحنون الذي كان هو النائب الأول لعبد القادر الشندرلي في بعثة الجزائر لدى الأمم المتحدة. كما أن اجتماعات اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين كانت تمول من طرف اتحاد الطلبة الأمريكيين.

وبما أن الشركات البترولية الأمريكية كانت تسعى للمشاركة في حفر آبار البترول في الصحراء الجزائرية، فإن الطلبة الجزائريين قد شكلوا لجنة للاتصال بالشركات الأمريكية في مجال البترول وطلبوا منها تدريبهم في مجال البحث عن البترول وأبدوا رغباتهم للمشاركة في استثماراتها في الجزائر بعد الحصول على الاستقلال. وهكذا كان الحال، فقد تشكلت

[1] عمار بوحوش، شاهد عيان على مشاركة الطلبة في ثورة التحرير الجزائرية، 1954–1962، الجزائر: دار الأمة، 2018، ص 53–54.

لجنة من الطلبة الجزائريين للإشراف على عمليات تدريب الطلبة المتخصصين في الحفر عن البترول. وقد تشكلت هذه اللجنة من الطلبة الآتية أسماؤهم:

1. مقاتلي عبد الرحمن.
2. بوحوش عمار.
3. كعسيس بشير.
4. شكيري عبد الله.
5. بن دريسو محمد.

لقد كانت الشركات المعنية بهذا التدريب متواجدة في ولاية اكلاهوما (في مدينة تولسا) وفي ولاية تكساس (في مدينة هيوستن). وفيما يلي أسماء هذه الشركات التي أبدت استعدادها بعد الاتصال بها لكي يتدرب فيها طلاب الجزائر:

a) Sinclair oil co.
b) Mobil international.
c) El Paso gas co.
d) Murphy oil co.
e) Philips oil co.
f) Esso (Standard, N.J.).
g) Shell oil co.

وكما هو معروف، فإن الطلبة الجزائريين المتخرجين من الجامعات الأمريكية هم الذين أصبحوا إطارات الدولة الجزائرية في عهد الاستقلال سواء في مجال البترول أو مجالات أخرى متفرقة.

وعلى سبيل المثل، فقد اعتمدت شركة سوناطراك على مجموعة كبيرة من المهندسين المتخرجين في الولايات المتحدة. منهم: (1) نور الدين آيت الحسين، (2) عبد الرحمن مقاتلي، (3) الشريف فايدي، (4) عبدا لله شكيري، (5) بشير قعسيس، (6) محمد بن دريسو، (7) إبراهيم النجار، (8) عبد اللطيف نعاس، (9) رشيد بستاني، (10) سليمان بوقرة، (11) شهيد زرهوني، (12) محمد بن يوسف، (13) شكيب خليل، (14) منصور أوبوزار.

وهناك العشرات الآخرين من المهندسين الذين التحقوا بالسوناطراك والمساهمة في استخراج الثروة البترولية من صحراء الجزائر. وقد وظفت الجزائر عشرات الإطارات التي

تخرجت من الجامعات الأمريكية واستعانت بها مؤسسات الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية.

وللمزيد من المعلومات حول أسماء الطلبة الذين تخرجوا من الجامعات الأمريكية واعتمدت عليهم الدولة الجزائرية في عهد الاستقلال، يمكن مراجعة كتابي:

عمار بوحوش، **شاهد عيان على مشاركة الطلبة في ثورة التحرير الجزائرية، 1954-1962**. الجزائر، دار الأمة، 2018.

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن الرئيس هواري بومدين كان يعتمد على الطلبة الجزائريين الذين انخرطوا في اتحاد الطلبة الجزائريين U.G.C.M.A في التوظيف ويوصي باختيارهم لأعلى الوظائف في الدولة.

الفصل التاسع:

انتفاضة 10 ديسمبر 1960 تحطم جدار الخوف

أثناء مفاوضات إفيان اقترحت فرنسا أن لا يدخل جنود جيش التحرير إلى المدن بألبستهم العسكرية وأسلحتهم حتى لا يشعر السكان أنهم انتصروا عسكريا على فرنسا. كما طالب الجانب الفرنسي بدخول جنود جيش التحرير إلى الثكنات التي يتخلى عنها الجيش الفرنسي وهو مجرد من سلاحه وكأنه جيش مهزوم ! هذه الخطة لم يقبلها الوفد الجزائري شكلا ومضمونا.

المصدر: عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، من البداية ولغاية 1962. الجزائر: دار البصائر، 2015، ص 520.

يوم السبت 10 ديسمبر 1960 لا ينسى في تاريخ الجزائر لأنه في هذا اليوم التاريخي أثبت الشعب الجزائري أن نهاية وهم " الجزائر الفرنسية " التي كان يتشدق بها الأروبيون في الجزائر قد تم طيه ولم يعد عنده أي معنى في أرض الواقع.

وقد اقترن هذا الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر 1960 بنجاح كينيدي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية يوم 8 نوفمبر 1960. وكما هو معروف، فإن السياسة الأمريكية في عهد كينيدي أصبحت موالية لاستقلال الجزائر. وفي هذا الإطار يتعين علي أن أشير إلى أن قادة جبهة التحرير الوطني في بعثة الجزائر لدى الأمم المتحدة بقيادة السيد محمد يزيد وعبد القادر الشاندرلي والسيد المتجى سليم ممثل تونس لدى الأمم المتحدة، والهادي بن منصور ممثل المغرب لدى الأمم المتحدة، والسيد أحمد الشقيري ممثل المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة، قد قاموا بمجهودات رائعة لدى المسؤولين الديمقراطيين الأمريكيين وأقنعوهم بضرورة تأييد حركات التحرير في إفريقيا، وخاصة الجزائر، وتصفية الاستعمار الأروبي في القارة الإفريقية (Décolonisation)، وإنشاء فيدرالية شمال إفريقيا تتكون من دولة المغرب ودولة الجزائر ودولة تونس، وسد الباب في وجه التوسع الشيوعي في المنطقة بحيث تبقى أمريكا هي المسيطرة على المنطقة. إن هؤلاء الزعماء الذين ذكرت أسماءهم قد ساهموا إلى حد كبير في عزل فرنسا دوليا، وخلق تأييد واضح لدى الرأي العام

الأمريكي للقضية الجزائرية. وفي تصوري، إن الإعلام الأمريكي قد لعب دورا حاسما في مساندة القضية الجزائرية وإطلاع الشعب الأمريكي على الكفاح في الجزائر وحق هذا الشعب في تقرير مصيره.

وبالعودة إلى زيارة الرئيس تشارل ديغول إلى الجزائر، في الفترة الممتدة من 9 إلى 12 ديسمبر 1960، نلاحظ أن خطة رئيس الدولة كانت مدروسة جيدا، وكانت تهدف في الأساس إلى خلق مساندة شعبية لبرنامجه الاستعماري **الطريق الثالث** والذي يحمل اسم " الجزائر الجزائرية ".

ولكي ينجح مشروعه، فلابد أن يحصل رئيس الدولة على تأييد القوات العسكرية والأروبيون المعادون لسياسته في الجزائر. لقد كان قادة الجيش وغلاة الاستعمار الذين كانوا ينشطون تحت قيادة " جبهة الجزائر الفرنسية " يخططون لانقلاب على ديغول والإطاحة به، مثلما فعلوا في ماي 1958 عندما أطاحوا بالجمهورية الرابعة ونظام الحكم في فرنسا. وبعبارة أخرى، فالأروبيون والجيش كانوا يعتقدون أن مصير الجزائر سيتقرر في هذه الزيارة إلى الجزائر. فإما ينجحون في إسقاط حكومة ديغول، ومنعه من التفاوض مع قادة الثورة الجزائرية أو انتصار قادة الثورة وإنهاء الوجود الفرنسي في الجزائر.

ولهذا كان ديغول متخوف من تحرك الجالية الأروبية في الجزائر ومن تحرك قوات الجيش الفرنسي التي كان يبلغ عددها في ديسمبر 1960 حوالي 467,200 عسكري في الجزائر بالإضافة إلى قوات أخرى يبلغ عددها 94,387 مجند.

ولكي لا تقع مواجهات دموية بين الجنرال ديغول وأنصار الجزائرية الفرنسية، تجنب ديغول زيارة المدن الكبرى وتوجه إلى عين تموشنت وبجانبه لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية. ولم يتمكن ديغول من مواجهة الأروبيين الذين كانوا يصرخون ويشتمونه، لكنه نجح في إلقاء كلمة قصيرة بعد وصوله إلى ثكنة بعين تموشنت كانت تذاع بواسطة مكبر الأصوات.

إلا أن المفاجأة الكبرى التي حدثت في شوارع عين تموشنت وامتدت إلى جميع مدن الجزائر هي أن الجزائريين كسروا حاجز الخوف وخرجوا إلى الشوارع ينادون باستقلال الجزائر ويرفعون علم الثورة الجزائرية في كل مكان. وقد حاول الفرنسيون قمع المظاهرات

وإطلاق النار على المناضلين الذين كانوا يرفعون علم الجزائر ويهتفون بحياة جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري.

وحسب شهادات بعض المشاركين في تلك المظاهرات فإن العالم كله شعر أن الثورة الجزائرية التي أظهرت تفوق محاربيها في الجبال قد انتقلت إلى المدن، وأن التنظيم المحكم لمظاهرات 10 و11 ديسمبر أثبت للصحفيين ورجال الإعلام الذين جاءوا لتغطية هذه الأحداث أن المتظاهرين كانوا مصممين على وقوفهم مع جيش وجبهة التحرير الوطني وأن هدفهم كأن هو ما كانوا ينادون به: " نريد الحرية، نريد الاستقلال ".

لقد أسفرت هذه المظاهرات عن قتل العشرات من الجزائريين، لكنها أثبتت لديغول أن الثورة الجزائرية هي ثورة شعب يرفض جميع أنواع المساومات، بما فيها مشروعه الاستعماري: " الجزائر الجزائرية ".

إن الباحثين يرون أن ديغول كان يريد أن يعرف مدى نسبة التأييد لمشاريعه السياسية في الجزائر ومدى تأييد الجزائريين لخطته الرامية إلى تنظيم استفتاء حول **تقرير المصير**، في استفتاء شعبي في الجزائر وفي فرنسا، يوم 8 جانفي 1961. وبالفعل فقد تم تنظيم الاستفتاء وتقرر فيه مصير الجزائر حيث بلغت فيه المشاركة في فرنسا نسبة 76% و59% في الجزائر. وفي يوم 14 جانفي 1961 أعلن المجلس الدستوري الفرنسي عن نسبة مشاركة الجزائريين في الاستفتاء حيث بلغت 75% من المنتخبين الذين صوتوا بـ" نعم " لفصل الجزائر عن فرنسا واحترام سيادة الجزائر المستلقة.

1. نتائج الاستفتاء حول تقرير المصير في الجزائر يوم 8 جانفي 1961

شرائح	تصويت	نسبة
نعم	17,447,669	% 74,99
لا	5,817,775	% 25,01
أصوات معبر عنها	23,265,444	% 96,99
أصوات ملغاة	469,721	% 3,01

المجموع	23,986,913	% 100
المقاطعون	8,533,320	% 26,25
المسجلون	32,520,233	% 75,73

إن نتائج هذا الاستفتاء في الجزائر وفي فرنسا أكدت بوضوح انهزام الجيش الفرنسي في الجزائر وتحطيم آماله في إحراز انتصار كبير على الجزائريين، ومغالطته للرأي العام بأنه نجح في سياسة التهدئة والقضاء على الثوار الجزائريين المتواجدين بالجبال. إنه لمن الواضح، أن مظاهرات يومي 10 و11 ديسمبر 1960 قد نقلت الجهاد ضد فرنسا من الجبال والأرياف إلى المدن حيث أثبت سكان المدن أنهم لا يخافون من بطش وتعذيب الفرنسيين، وأنهم قد كسروا جدار الخوف، وأن المعمرين والقوات الأمنية المساندة لهم ليست قادرة على إيقاف زحف الثوار على المدن ورفع العلم الجزائري عاليا في الأحياء الشعبية بالمدن الجزائرية عامة. ويقال أن خسائر هذه المظاهرات في الأرواح كلفت الجزائر ما يزيد عن 300 شهيد.

2. النكسات تتوالى والجيش في مأزق

إن مشكلة كبار الضباط في الجيش الفرنسي تنبع من عدم تصديق الحكومة الأمريكية لادعاءاتهم بأن عسكر فرنسا يحارب الامتداد الشيوعي في شمال إفريقيا. وبدون أن يعترفوا رسميا أن العلاقات الأمريكية – التونسية بدأت تنتعش في عهد الرئيس كينيدي، وأن العاصمة التونسية أصبحت هي مركز للاتصالات بين قادة جبهة التحرير الوطني والدبلوماسيين الأمريكيين، وعليه فإن قادة الجيش الفرنسي عارضوا بقوة المفاوضات الجزائرية – الفرنسية، وأصبحوا يفكرون في القيام بانقلاب على حكومة باريس، ولا يهمهم دور أمريكا في تكذيب ادعاءاتهم بأنهم يدافعون عن الحلف الأطلسي وإيقاف الزحف الشيوعي إلى شمال إفريقيا. والعجيب في الأمر، أن الصحف الفرنسية نشرت أخبارا كاذبة عن دعم وكالة المخابرات الأمريكية لدسائس الجنرالات في الجزائر، واضطر الرئيس كينيدي للاتصال بديغول وإبلاغه بأنه يدعم الدولة الفرنسية وأنه على استعداد لتقديم الدعم المالي الأمريكي لفرنسا إذا كانت في حاجة إلى ذلك.

المهم أن قادة الضباط المرموقين في الجيش الفرنسي قرروا تشكيل **مجلس عسكري معاد للشيوعية** وأرسلوا العقيد أنطوان أزغود لمقابلة رئيس الحكومة الفرنسية ميشيل دوبري وتهديده بالقيام بانقلاب ضد الحكومة إذا لم تتراجع الحكومة عن فكرة التفاوض مع الثوار الجزائريين. لقد كان هذا الاجتماع يوم 1961/01/25. لكن ميشيل دوبري الذي كان مواليا للأروبيين في الجزائر وكبار الضباط في الجزائر، حذره من الإقدام على أي انقلاب لأن مصيره هو الفشل.

وفي الحقيقة أن قائد الانقلاب ميشيل، كان متردد ولم يكن متأكدا من القيام بالانقلاب في فرنسا أو الجزائر. وفي نهاية الأمر، قام الجنرالات الأربعة بانقلابهم في الجزائر العاصمة يوم 22 أفريل 1961 وأصدروا بيانا على الساعة السابعة صباحا، نقلته إذاعة الجزائر العاصمة قالوا فيه " أن الجيش سيطر على الجزائر والصحراء "، وأعطوا تعليمات باعتقال المندوب العام للحكومة، جين موران، وكذلك وزير النقل الوطني روبرت بورون الذي كان متواجدا بالعاصمة الجزائرية. كما قاموا باعتقال شخصيات كبيرة، مدنية وعسكرية. وفي اليوم التالي، التحق بالجنرالات الأربعة الجنرال سالان الذي كان موجودا بإسبانيا. وفي اجتماع لمجلس الوزراء قال ديغول: " أيها السادة، ما هو جاء في هذه القضية أنها ليست جادة ". ثم أعلن حالة الطوارئ في الجزائر، وأعطى تعليمات للمسؤولين في الدولة بمحاربة " المجموعة الرباعية من الجنرالات المتقاعدين " مثلما قال ديغول.

لقد كانت خطة الانقلابيين، في البداية، تأكيد فرض السيطرة العسكرية على المدن الرئيسية في الجزائر، وهران وقسنطينة، ثم الاستيلاء على باريس. وفي خطاب له، يوم 22 أفريل، قال الجنرال ميشيل، زعيم الانقلاب، أن الجيش قام بمحاولة الانقلاب لأن الحكومة خانت الجيش والمستوطنين والمسلمين الموالين لفرنسا.

وعندما وجه ديغول خطابه المشهور إلى الجنود بمواجهة الانقلابيين وإحباط مؤامراتهم، استجاب له الجنود بسرعة فائقة ورفضوا التعليمات الواردة إليهم من القيادة العسكرية. كما أن رجال الشرطة في باريس، أظهروا ولاءهم المطلق للحكومة وتجندوا لإيقاف الضباط المتآمرين.

وفي يوم 26 أفريل، بانت خيوط فشل الانقلاب وامتناع الجنود عن الاستماع إلى تعليمات ضباطهم، وآنذاك سلم ميشيل نفسه للسلطات الرسمية وتم نقله إلى فرنسا لمحاسبته

على أعماله الطائشة. وبعد تقديمه للمحاكمة ومعه الجنرال زيلر، تقرر سجنهما لمدة 15 سنة.

3. تدويل القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة

لقد جاءت مظاهرات ديسمبر 1960 في المدن الجزائرية كمنتوج لعملية أو استراتيجية جبهة التحرير الوطني لتدويل القضية الجزائرية وحشد التأييد لها عالميا. وبطبيعة الحال، أن فرنسا كانت تتهم قيادة الثورة الجزائرية بالتواطؤ مع قوات أجنبية في الخارج والسعي لزعزعة الأمن بالأراضي الفرنسية في الجزائر. وكما هو واضح فقد خاضت فرنسا حربا في السويس في مصر سنة 1956 وذلك بقصد وضع حد للتدخل المصري في شؤون فرنسا بالجزائر.

إن إسماع صوت الثورة الجزائرية في الخارج والسعي للحصول على الدعم المالي والعسكري والمساندة للقضية الجزائرية في جميع أنحاء العالم، كانت هي الشغل الشاغل لقادة الثورة. ومنذ البداية، عمل قادة الثورة على إقامة مكاتب للثورة في الخارج، وقواعد عسكرية للتدريب وجمع السلاح لمواصلة الحرب. وفي هذا السياق، أرسلت جبهة التحرير مندوبين عنها لحضور مؤتمر باندونج بأندونيسيا الذي انعقد في أفريل 1955.

وفي ذلك المؤتمر الذي عقده قادة العالم الثالث أمثال عبد الناصر، نهرو، سو كارنو، ونكروما، تمكن قادة الثورة الذين حضروا المؤتمر من إقناع هذه الدول بإظهار تأييدهم للقضية الجزائرية عندما يتم تقديمها للمناقشة في الأمم المتحدة وتمكين الجزائر من الحصول على حقوقها السياسية واسترجاع سيادتها على أراضيها. وفي تلك السنة، 1955، قدم مندوبو 14 دولة أسيوية وإفريقية بهيئة الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 16 جويلية 1955 وطلبوا منه إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ستعقد في شهر سبتمبر 1955. وبالفعل فقد تم إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ووافق على هذا الاقتراح مندوبو 28 دولة وعارضه 27 مندوب، وامتنع عن التصويت 5 أعضاء. واغتاظ وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو الذي انسحب من جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب ما

أسماه تدخل المنظمة الدولية في الشؤون الفرنسية الداخلية! ورغم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنها لم تطرح للمناقشة بسبب معارضة حلفاء فرنسا في الحلف الأطلسي وزعيمة العالم الحر، الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تساند فرنسا وتعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ منها. والمشكل الكبير الذي واجهته القضية الجزائرية في التصويت، أن اعتماد أية قضية يتطلب الحصول على أغلبية ثلثي أصوات الأعضاء المصوتين.

ولعل الشيء المهم في إدراج قضية الجزائر في جدول جمعية العام للأمم المتحدة ومناقشتها هو تبيان عدالة القضية الجزائرية والتعريف بالثورة في المحافل الدولية، لأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة غير ملزمة ولا توجد أية قوة لتطبيقها.

غير أن فرنسا وجدت نفسها معزولة دوليا بعد انسحابها من الجمعية العامة للأمم المتحدة. إن سياسة الكرسي الشاغر التي انتهجتها فرنسا، قد أعطى الفرصة لقادة الثورة الجزائرية أن يكشفوا مجازرها وتقتيل الجزائريين بدون تفرقة بين المدنيين والعسكريين، بالإضافة إلى التعذيب والتنكيل بأبناء الأمة الجزائرية. وما ينبغي تسجيله هنا، أن المظاهرات السلمية في المدن الجزائرية يومي 10 و11 ديسمبر 1960، قد أثبتت لدول العالم والصحافة الدولية أن الجزائريين لن يتراجعوا عن تأييدهم للثورة الجزائرية ومساندة الحكومة المؤقتة للجزائر. وفي الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة اعترفت الأمم المتحدة بحق الجزائر في تقرير مصيرها ونيل استقلالها. وفي يوم 30 مارس 1961 أصدرت الحكومة الفرنسية بيانا رسميا أعلنت فيه أنها على استعداد للتفاوض مع الثوار الجزائريين وإعطائهم الفرصة لتقرير مصيرهم، حسبما أعلن عنه ديغول يوم 16 سبتمبر 1959. وخوفا من تزوير نتائج الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، طالبت جبهة التحرير الوطني الجزائري أن تشارك الأمم المتحدة في الإشراف على الاستفتاء بحيث لا يتمكن المستوطنون من تزوير الاستفتاء، مثلما كانوا يفعلون في السابق بتزوير الانتخابات التشريعية والبلدية في الجزائر، في كل مرة يتم تنظيم الانتخابات المحلية وفقا للقوانين الفرنسية.

نموذج للتصويت على القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة (13 ديسمبر 1958)

الدول المؤيدة للقضية الجزائرية		الدول المعارضة	الدول الممتنعة عن التصويت	
1. أفغانستان	20. لبنان	1. أستراليا	1. الأرجنتين	15. ايسلندا
2. ألبانيا	21. ليبيريا	2. بلجيكا	2. النمسا	16. اليابان
3. بلغاريا	22. ليبيا	3. البرازيل	3. بوليفيا	17. المكسيك
4. بورما	23. المغرب	4. كندا	4. كمبوديا	18. النرويج
5. بلاروسيا	24. نيبال	5. الشيلي	5. الصين	19. بنما
6. سريلانكا	25. باكستان	6. كوبا	6. كولومبيا	20. البيرو
7. تشيكوسلافيا	26. بولندا	7. الدومينيكان	7. بوستاريكا	21. الفيليبين
8. الحبشة	27. رومانيا	8. إسرائيل	8. الدانمارك	22. إسبانيا
9. ماليزيا	28. السعودية	9. إيطاليا	9. الاكوادور	23. السويد
10. غانا	29. السودان	10. لاوس	10. السيلفادور	24. تايلاندا
11. اليونان	30. تونس	11. ليكسامبورغ	11. فنلندا	25. تركيا
12. غينيا	31. أوكرانيا	12. هولندا	12. غواتيمالا	26. الولايات المتحدة
13. المجر	32. روسيا	13. نيوزيلاندا	13. هايتي	27. أوروغواي
14. الهند	33. مصر	14. نيكاراغوا	14. هاندوراس	28. فنزويلا
15. اندونيسيا	34. اليمن	15. باراغواي		
16. إيران	35. يوغوسلافيا	16. البرتغال		
17. العراق		17. جنوب إفريقيا		
18. ايرلاندا		18. بريطانيا		
19. الأردن				

المصدر (source): Mohamed Alwan, **Algeria before the united nations,** New York : Robert Speller & sons publishers, 1959, p 84.

الفصل العاشر:

توجيه الشؤون الجزائرية من السفارة الأمريكية بباريس خلال حرب التحرير الجزائرية

لقد باركت الولايات المتحدة تدخل الحلف الأطلسي في حرب التحرير بالجزائر وذلك بسبب الطرح الفرنسي القاضي باعتبار الجزائر أرضا فرنسية. كما عارضت الولايات المتحدة تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة عند عرضها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن الحكومة الأمريكية رضخت في نهاية المطاف وذلك بفعل النجاحات التي حققتها الثورة في الداخل والخارج، وخطة جبهة التحرير في المجتمع الأمريكي التي نجحت في التعريف بالثورة الجزائرية داخل الولايات المتحدة والضغط على الحكومة الأمريكية لمساندة قضايا تحرر الشعوب وحجب المساعدات المالية لتمويل حرب الجزائر.

المصدر: العلاقات الدولية لثورة الوطن في أوروبا وأمريكا. الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين، 2016، ص 67.

عندما انطلقت ثورة التحرير في الجزائر سنة 1954، كان القادة الأمريكيون يظنون أن ثورة التحرير جاءت بسبب **الفقر وانعدام المساواة السياسية بين المسلمين الجزائريين والأروبيين**. والعجيب في الأمر أن الرئيس ديغول نفسه كان يرى أن مشكل الجزائر ديمغرافي وأن تزايد السكان بوتيرة قوية هو العنصر الذي يحول دون بقاء الجزائر فرنسية. وعندما تفاوض مع قادة الثورة الجزائر في سنتي 1960 و1961 كان الرئيس ديغول يطلب من معاونيه أن لا يتشددوا مع المفاوضين الجزائريين وأن يسهلوا حصولهم على حقوقهم السياسية وانسحاب فرنسا من الجزائر لأن مشكل الديموغرافية لا يسمح لفرنسا أن تتعايش مع الجزائريين سواء في فرنسا أو في الجزائر. إن منح المساواة للجزائر في إطار الدولة الفرنسية سيترتب عنه تفوق الجزائريين على الفرنسيين من ناحية العدد سواء في الانتخابات التشريعية أو البلدية.

ولهذا، فإن الحل النهائي المقبول للمشكل الجزائر هو فصل الجزائريين عن الفرنسيين وتمتعهم بحقوقهم السياسية في بلدهم، ثم إن الدماء التي سالت في الجزائر لا يمكن نسيانها والقبول بعودة المياه إلى مجاريها بين الجزائريين والفرنسيين أمر غير وارد.

إن الجزائريين الذين كسروا حاجز الخوف وتحدوا فرنسا في أول نوفمبر 1954 كانوا يعولون على شعبهم لخوض معارك التحرير وإجبار فرنسا على الاعتراف بحقوقهم السياسية واسترجاع سيادة الجزائر على أراضيها، كانوا يتطلعون للعمل الدبلوماسي لتقوية الثورة، والحصول على تأييد الدول المناهضة للاستعمار الأجنبي. ولهذا، فإن جبهة التحرير الوطني عولت على التأييد الدبلوماسي العربي وخاصة دول المغرب العربي وكذلك تأييد الدول الاشتراكية والدول المستقلة الثورية في إفريقيا وآسيا. وبمعنى آخر، فإن الدبلوماسية على المستوى الدولي كانت هي الشغل الشاغل لقيادة الثورة الجزائرية، لأن الانتصار على فرنسا وطردها بالسلاح عملية شاقة وغير مضمون نجاحها، ولكن التأييد الدولي والسعي للحصول على السلاح والأموال ممكن أن يأتي بنتائج إيجابية للثورة الجزائرية.

ويلاحظ أن فرنسا كانت تطمح لنيل تأييد حلفائها الغربيين وخاصة الولايات المتحدة ومحاصرة الجزائر دوليا لخنق الثورة.

وانطلاقا من هذه الفكرة، قامت فرنسا بإعلان الحرب على مصير سنة 1956 وذلك بقصد إيقاف الدعم الإعلامي والمالي للثورة الجزائرية.

لقد ارتكزت السياسة الدولية لفرنسا على اعتبار الجزائر جزء من فرنسا منذ 1848، ولهذا كانت تتمسك بالشرعية القانونية وتناشد الدول بعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وكان هدفها هو كسب الرأي العام الدولي والتأثير فيه. إن هذه الحجة استعملتها الحكومة الفرنسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونجحت في الحصول على الدعم الأمريكي في البداية وأغدقت عليها الأموال والسلاح للنجاح في حربها بالجزائر ونشر الأمن فيها. وبطبيعة الحال، تصدت جبهة التحرير لهذه الدعاية الفرنسية المزيفة، وطالبت من جميع الدول أن تقف بجانبها وتساعدها على التخلص من الاحتلال الفرنسي الغاشم لأراضيها. المهم، أن كل طرف كان يسعى لكسب الرأي العام الدولي لقضيته.

1. الأمريكيون ضد عزل الجزائر ومحاصرتها

بما أن الولايات المتحدة انحازت إلى فرنسا وتعتبر الجزائر جزء منها، فإنها أحجمت عن فتح سفارة لها بهذا البلد الكبير، **واعتمدت على سفارتها في باريس** لكي تساهم في صنع القرار الأمريكي بالنسبة للجزائر. ولهذا، فإن الجزائر كانت محرومة من قنوات الاتصال المباشرة مع الحكومة الفدرالية الأمريكية، بينما كانت فرنسا على اتصال دائم بالأمريكيين وتحتك بهم باستمرار وتنسق مع الحكومة الفدرالية الأمريكية.

لكن ابتداء من سنة 1957، بدأ الأمريكيون يضغطون على فرنسا بهدوء، وينصحوها بانتهاج سياسة معتدلة والتوصل إلى اتفاق مع الثوار الجزائريين (Compromise peace) لأن سياسة عزل الجزائر عن طريق الأسلاك الشائكة في الحدود التونسية–الجزائرية والحدود الجزائرية–المغربية غير مجدية. لكن قادة الجيش الفرنسي رفضوا أي تفاهم بين الجزائريين والحكومة الفرنسية، وقرروا شن هجوم عسكري على ساقية سيدي يوسف يوم 8 فبراير 1958. وأكثر من هذا، أعلنوا أنهم سينقلون الحرب إلى داخل تونس ويضربون قواعد الثوار الجزائريين في الأراضي التونسية.

وفجأة تغيرت العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة وذلك عندما سمحت الحكومة الفرنسية لجيشها أن يعتدي على أحد **حلفاء الولايات المتحدة وهو الحبيب بورقيبة** في تونس. لقد أبلغ الأمريكيون الحكومة الفرنسية بأن بورقيبة يحظى باحترام كبير عند الأمريكيين وهو حليف لحكومة واشنطن ويحارب الشيوعية الدولية في المنطقة، ويحصل على مساعدات مالية جراء ولائه وإخلاصه للولايات المتحدة الأمريكية.

وردا على هذا الموقف الأمريكي المؤيد لإيجاد حل للقضية الجزائرية وحماية بورقيبة من غارات الجيش الفرنسي على تونس، أظهرت آخر حكومة للجمهورية الرابعة انزعاجها واعتبار هذه السياسة الأمريكية بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا. وبالفعل، انهارت حكومة فليملان في ماي 1958، واستولى العسكريون الفرنسيون على السلطة وأتوا بديغول إلى الحكم.

في عام 1958 بدأ الأمريكيون يغيرون سياساتهم تجاه الجزائر ويقومون بضغوط على فرنسا لكي تقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية وتواجه التغيرات التي بدأت تظهر في عالم الحرب الباردة بين الكتلة الاشتراكية والكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة.

والسؤال المطروح هنا: **كيف تفطنت الولايات المتحدة إلى حتمية تغيير موقفها من القضايا الدولية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ؟**

1. في مسألة تصفية الاستعمار (Decolonization)، قررت الولايات المتحدة مساندة الشعوب التي تتطلع للتحرر من الاحتلال الأجنبي لبلدانها، والجزائر بطبيعة الحال، توجد ضمن هذه الفئة من الأراضي المحتلة، مع العلم أن فرنسا كانت تعتبر الجزائر جزء من فرنسا، لقد كانت الولايات المتحدة تضغط على فرنسا لمنح الحرية والمساواة للدول الإفريقية، وذلك لإثبات حقيقة أساسية وهي أنها دولة ديمقراطية ومؤيدة للشعوب التي لا زالت تعاني من ويلات الاستعمار الأجنبي.

2. أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تضغط على فرنسا لكي لا تنفرد باتخاذ القرارات الخاصة بالجزائر بمفردها، لأن الجزائر توجد تحت مظلة الحلف الأطلسي الذي قرر الدفاع عن جميع دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط، مع العلم أن قيادة الحلف الأطلسي المتواجدة بفرنسا، والولايات المتحدة تنفرد باتخاذ القرارات في هذه المنظمة العسكرية لأن فرنسا لم تكن دولة نووية، ومحرومة من المشاركة في القيادة واتخاذ القرارات عند قيام أي نزاع دولي.

3. أن الولايات المتحدة أصبحت منزعجة من التعذيب في الجزائر والدول العربية متضايقة من السياسة الفرنسية في هذا المجال، وتطلب من الولايات المتحدة الوقوف مع الجزائر المناضلة من أجل تحرير ترابها. إن الولايات المتحدة أصبحت متخوفة من تقلص نفوذها في الدول العربية بسبب همجية السياسة الفرنسية بالجزائر.

4. إن دول عدم الانحياز وقادة العالم أمثال الماريشال تيتو، والزعيم الهندي نهرو، وأحمد سوكارنو، وجمال عبد الناصر، كلهم كانوا ينتقدون سياسة فرنسا في الجزائر، ويطالبون الولايات المتحدة بمساندة قضايا التحرر في إفريقيا وضرورة ابتعاد الولايات المتحدة عن الدول الاستعمارية.

5. أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى في سنة 1958 إلى إقامة وحدة فدرالية في شمال إفريقيا وذلك بقصد إبعاد هذه المنطقة من امتداد النفوذ الشيوعي إليها، وفي الحقيقة أن قادة دول المغرب العربي وضعوا استراتيجية لتدويل القضية الجزائرية وإخراجها من النطاق الفرنسي وفرض اعتراف المجتمع الدولي بها، وعندما تم عقد مؤتمر طنجة في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أفريل 1958 كان القادة المغاربة قد حصلوا على دعم من الولايات المتحدة. ومع أن فرنسا قد أعلنت بأن الولايات المتحدة كانت تحاول أن تتخلص من النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا وتحل محل فرنسا، فإن المحللين السياسيين قد أكدوا أن قادة الثورة الجزائرية هم الذين وضعوا خطة مضادة لفرنسا التي كانت تسعى لعزل الجزائر عن إطارها الطبيعي الإقليمي المغاربي. والحقيقة أن هذا المؤتمر قد نتج عنه انسحاب القوات العسكرية الفرنسية من تونس والمغرب، وتدعيم استقلال تونس والمغرب بعد انسحاب القوات الفرنسية منهما.

6. إن الأمريكيين قد أدركوا أن الشعوب المستعمرة والمثقفين فيها قد تعلموا وأصبحوا واعين وأن الاتصالات الدولية من إذاعات وجرائد وانتشار التعليم، كلها عناصر ساهمت في انتشار ظاهرة التمرد على الدخيل الأجنبي. كما أن هذه الاستفاقة جاءت في الجزائر بفضل انتشار المدارس القرآنية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونجاحها في تكوين جيل جديد يرفض الظلم والعبودية والفقر والحياة البائسة. وعلى سبيل المثال، فقد كان الجزائريون يتابعون أخبار ثورتهم من إذاعة صوت العرب، ويتابعون الأفلام المصرية، ويشاهدون أفلاما ثورية مثل فيلم " جميلة بوحيرد ". ولهذا قامت الولايات المتحدة بالضغط على فرنسا لكي تمنع الأروبيين من فرض هيمنتهم وتفقير الجزائريين لأنهم سيكرهون الغرب بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة.

7. إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستاءة من تهجير الجزائريين من الريف إلى المدينة ثم تهجيرهم إلى فرنسا لكي يحصلوا على رزقهم لإطعام عائلاتهم. وحسب الوثائق الأمريكية، فإن المستوطنين الأروبيين رفضوا استثمار أموالهم في الريف الجزائري، وقاموا بنقل أموالهم وثرواتهم إلى فرنسا لكي يحصلوا على فوائد كثيرة. والإحصائيات المتوفرة عن هذا الموضوع تشير إلى أن ما يزيد عن 3,6 مليار فرنك فرنسي قد تم نقلها من الجزائر

إلى فرنسا لاستثمارها هناك في سنة 1954 وفي سنة 1955 ارتفعت الاستثمارات إلى 19,5 مليار فرنك. أما في سنة 1956 قد ارتفعت إلى 121,1 مليار فرنك.[1]

8. أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت تبليغ فرنسا بأن اضطهاد الشعوب الفقيرة سينتج عنه التحول نحو الشيوعية الدولية وخاصة ماوتسي تونغ الذي بدأ يظهر في أعين الشعوب المضطهدة بأنه بطل. وفي نظر الأمريكيين، فإن الشعوب المستعمرة أصبحت تنظر إلى قوات الاحتلال الأجنبية بأنها تفرض هيمنة الجنس الأبيض على العالم. وهذا ما كان يردده باستمرار الزنجي فرانز فانون.

9. إن المسؤولين في السلطة التشريعية الأمريكية انزعجوا من سياسة فرنسا في الجزائر واتهموها بأنها تمارس سياسة الدولة الشرطية (Police state) في شمال إفريقيا. وفي تصريح للسيناتور الجمهوري من ولاية نفادا، أعلن فيه أن سياسة الولايات المتحدة تساهم في العبودية الكولونية. وفي تصريحات مشابهة لهذا التصريح، أكد زعماء سياسيين أمريكيين أن ادعاء فرنسا بأن الثورة في الجزائر مدعومة من قوات أجنبية غير صحيح، وأن هذا الادعاء لا يمكن أن يخفى الحقيقة، وهي أن السياسات الفرنسية في الجزائر تسببت في تجريد الجزائريين من ممتلكاتهم وجعلتهم فقراء، ولذلك وجدوا أنفسهم على استعداد للتمرد عليها وكسر القيود التي كانت تحول دون القيام بثورتهم يوم أول نوفمبر 1954.

2. الأمريكيون مستاءون من السياسة الفرنسية في الجزائر

الأمريكيون كانوا يسعون للمحافظة على وحدة الحلف الأطلسي ولا تهمهم مسألة الإسراع في تصفية الاستعمار من إفريقيا. لكن هذه الخطة بدأت تتغير، حسبما يفهم من موقف جون فوستر دلاس، كاتب الدولة للشؤون الخارجية حيث طلب من جوليوس هولمس (Julius Holmes) القنصل الأمريكي في طنجة المغربية أن يقوم بمراجعة السياسة الأمريكية في شمال إفريقيا ما دامت فرنسا بطيئة في تغيير سياستها تجاه تحرير الشعوب المستعمرة وتدعي أنها تدافع عن الحضارة الغربية وإيقاف الزحف الروسي في شمال إفريقيا.

[1] Mathew Connelly, **A diplomatic revolution: Algeria's fight for independence and the origins of post-cold war era**, Oxford: Oxford univ press, 2002, p 30.

وأوصى وزير الخارجية الأمريكي قنصله العام في مدينة طنجة أن يبحث عن إمكانية تعيين وسيط أمريكي بين بلده وفرنسا إن اقتضى الأمر. وأفهمه دالاس، بأن جميع الدول أصبحت تنظر إلى مؤازرة الدول الاستعمارية ضد الثوار باشمئزاز، وتفسر بأن الولايات المتحدة تنتهج سياسة التفرقة العنصرية، والسماح للأروبيين البيض باستعباد الأفارقة السود.

وفي عام 1957 بانت استراتيجية وزير الخارجية الأمريكي حيث بدأ جون فوستر دالاس، يصر على تصفية الاستعمار (Decolonization)، لأنه من غير المعقول السكوت على عدم المساواة في الحقوق بين الأروبيين البيض والأفارقة الزنوج أو غير الزنوج (مثل سكان شمال إفريقيا). وجاء في تقرير القنصل الأمريكي هولمز (Holmes) أن سكان شمال إفريقيا تجمعهم روابط دينية وثقافية وجغرافية. وعليه، فالولايات المتحدة الأمريكية يتعين عليها أن تتوسط بين فرنسا والدول الإفريقية لمنحها الاستقلال الداخلي أو نيل حقوقها السياسية لأن سيطرة الأروبيين على السكان الأصليين المهضومة حقوقهم سيترتب عنها ابتعاد الحركات الوطنية عن العالم الغربي والتقرب من الكتلة الاشتراكية المعادية للغرب.

3. الثورة الجزائرية تتصدر الخلافات الفرنسية التونسية منذ 1957

في الحقيقة، كانت الثورة الجزائرية في سنة 1957 تخوض حرب التحرير داخل الجزائر وخارجها وذلك بسبب حصولها على الدعم التونسي والمغربي لجيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري. وعندما تزايد نشاط الثوار الجزائريين في الداخل، التجأ الفرنسيون إلى حيلة لإضعاف الثورة وأعلنوا أنهم سينقلون الحرب إلى تونس والمغرب بسبب وجود قواعد عسكرية للثوار الجزائريين في البلدين. وفي شهر جانفي 1957، أعلنت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر أن عدد الثوار الجزائريين في تونس يبلغ 5,000 جندي مسلح وأن 2,500 جندي جزائري يتواجدون بمدينة ساقية سيدي يوسف.

ونظرا لضعف حكومات الجمهورية الرابعة، والصراع بين الأحزاب على السلطة واستئثار العسكريين بالقرارات المصيرية في الدولة الفرنسية، شعر الرئيس التونسي بالخوف والهلع من انتقال الحرب بين الجزائر وفرنسا إلى تونس لأن العسكريين الفرنسيين كانوا مصممين على توجيه ضربات عسكرية إلى تونس لإقناعها بأن الحرب ستنتقل إليها إذا لم

تقم بغلق الحدود التونسية في وجه الثوار الجزائريين الذين يمررون السلاح من تونس إلى داخل الجزائر.

ولتهدئة الأوضاع في تونس، اجتمع رئيس وزراء تونس الباهي الأدغم بزعماء الثورة الجزائرية كريم بلقاسم وعمر أوعمران وطلب منهما التخفيف من استعمال التواجد العسكري الجزائري في الأراضي التونسية حتى يتم تجنب ضربات الطيران الفرنسي داخل تونس. لقد أبلغ الباهي الأدغم قادة الثورة الجزائرية أن تونس متخوفة من متابعة الجيش الجزائري داخل الأراضي التونسية (Droit de poursuite). وفي شهر نوفمبر من عام 1957 لاحظ السفير الأمريكي في تونس السيد لويس جونس (Lewis Jones) أن الأمور بدأت تتفاقم على الحدود الجزائرية التونسية وأن كل طرف حاول أن يثبت لخصمه بأنه قادر على فرض سلطته على الآخر. وحاول كورس (سفير فرنسا) في تونس تهدئة الأوضاع وذلك بالدعوة إلى قيام حوار بين تونس وفرنسا. لكن الجيش الفرنسي كان قويا ولم يسمح لحكومته أن تدخل في مفاوضات جدية لإنهاء المواجهات بين البلدين. ثم إن جيش التحرير الجزائري، من جهته، قد زاد الأمر تعقيدا عندما قامت وحدة عسكرية من جيش التحرير داخل الجزائر بنصب كمين للقوات الفرنسية متكونة من 50 جنديا، وجرحت جنديين فرنسيين، وذلك يوم 11 جانفي 1958.

ولعل الشيء الذي زاد الطينة بلة، أن فيليكس غايار، رئيس الحكومة الفرنسية أرسل الجنرال بيشالي (Le général BUCHALET) كمبعوث خاص إلى السيد الحبيب بورقيبة وقام بالضغط على الرئيس التونسي لكي يمنع الجزائريين من استعمال أراضيه كقواعد عسكرية ينطلق منها الثوار إلى داخل الجزائر، لكن بورقيبة رفض استقبال الجنرال الفرنسي وأعلن أنه لن يتفاوض مع قائد عسكري، وأنه على استعداد للتفاوض مع مسؤول مدني فقط، واستاء الأمريكيون من هذه الطريقة الغريبة لحل الخلافات بين تونس وفرنسا. وحسب الرواية الفرنسية، فإن السلاح الذي يتم جلبه من مصر، يدخل إلى الجزائر عبر الحدود التونسية، ولذلك يتعين على تونس أن تتعاون مع فرنسا وتغلق حدودها مع الجزائر بحيث يتم حرمان الجزائريين من الدخول إلى الجزائر عبر الحدود وتسليم الأسلحة للمحاربين الجزائريين.

الموقف الأمريكي من النزاع التونسي–الفرنسي الذي يمس بمصير الثورة الجزائرية، تبلور وأصبح وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس يتواصل بدون انقطاع مع قادة تونس وفرنسا ويطلب منهما التفاوض والتوصل إلى حل سلمي. وفي حالة تعذر الوصول إلى اتفاق بينهما فإن الولايات المتحدة تعرض وساطتها على الطرفين، هذا ما قاله جون فوستر دالاس إلى سفيره في باريس السيد أموري هوفتون Amory Houghton، وطلب منه أن يتناقش في الموضوع مع وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو Christian Pineau.

وفي يوم 17 فيفري 1957 أبلغ نائب وزير الخارجية الأمريكي السيد كريستيان هيرتر (Christian Herter) سفير فرنسا بواشنطن، هيرفي ألفاند (Hervé Alphand) أن تونس قد قبلت الوساطة الأمريكية. وفي حالة عدم استجابة فرنسا لهذا المقترح الأمريكي، فإن الولايات المتحدة قد تجد نفسها مجبرة على التصويت لصالح القضية الجزائرية عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع العلم أن هذا الموقف يتسبب في تحطيم التضامن من الموجود في الحلف الأطلسي. وفي وقت قصير، أجاب سفير فرنسا بواشنطن أن حكومته توافق على إرسال بعثة أمريكية إلى تونس ولكنها لا تعتبرها بعثة وساطة. وبقصد تهدئة الوضع، أعلنت فرنسا عن نيتها عدم استعمال الطائرات الأمريكية بـ 52 في أي هجوم عسكري، وسيتم إرسالها إلى قواعد الحلف الأطلسي. غير أن الأمريكيين لم يكتفوا بالتطمينات الفرنسية، وطالبوا فرنسا بأن تذهب بعيدا في سياستها بشمال فرنسا وتعلن عن نيتها في تقرير المصير ووقف إطلاق النار بالجزائر، وإلا فإنها ستضطر إلى الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال.

يوم 12 مارس 1958، تقرر إرسال المبعوث الأمريكي روبرت ميرفي (Robert Murphy) ومبعوث انجليزي اسمه هارولد بيلي (Harold Beeley) وذلك بقصد القيام بوساطة بين تونس وفرنسا ودراسة اقتراح الرئيس بورقيبة الخاص بإجلاء القوات الفرنسية من قواعدها العسكرية في تونس ومنذ اليوم الأول لوصول المبعوثين إلى تونس برزت الخلافات العميقة بين سياسة الولايات المتحدة وسياسة بريطانيا. فالأمريكيون يسعون للمحافظة على شمال إفريقيا تحت سيطرة الغرب، تخفيف المعارضة في العالم العربي لسياستهم في الدول العربية، في حين أن بريطانيا كانت ترى أن المحافظة على وحدة الحلف الأطلسي وعدم إحراجها سياسيا، هو الشيء المطلوب.

ومنذ شروعه في العمل كوسيط بين تونس وفرنسا، أظهر ميرفي انحيازه للثورة الجزائرية ولتونس، وتساءل ذات يوم لماذا تحاول فرنسا المحافظة على 5 قواعد عسكرية في تونس. ثم إن فرنسا تدعي أن قواعدها العسكرية في تونس لا علاقة لها بالحلف الأطلسي، وهي ليست ممثلة للحلف الأطلسي في تونس. وأكثر من ذلك أعلن جون فوستر دالاس بأنه يتعين على فرنسا أن تظهر حسن نواياها تجاه تونس وتعلن عن الاحتفاظ بقاعدة واحدة في الأراضي التونسية.

وعندما أعلنت الحكومة الفرنسية أنها في حاجة ماسة إلى المحافظة على قواعدها العسكرية في تونس لمراقبة أسلحة الثوار الجزائريين التي تعبر من تونس إلى الجزائر، قال روبرت ميرفي أنه من حق تونس أن تفرض سيادتها على جميع أراضيها، وأبلغ زميله البريطاني، أن المفاوضات بين تونس والولايات المتحدة سوف تتضمن مسألة إنهاء الحرب في الجزائر.

وإذا كان ميرفي قد تظاهر بابتعاده عن إجراء أي حوار بين الثوار الجزائريين والولايات المتحدة، فإن السفارة الأمريكية بتونس كانت على اتصال دائم بقادة الثورة الجزائرية، واستقبلت كريم بلقاسم ومحمود الشريف، وتشاورت معهما في ما ينبغي عمله تجاه الأزمة مع فرنسا. وفي حديث مثير للغاية بين أحمد بومنجل الممثل لجبهة التحرير الوطني في تونس والقنصل الأمريكي بتونس السيد بلاك (Blake)، أبلغ القنصل الأمريكي الجانب الجزائري أن الولايات المتحدة تستشير فرنسا وتتشاور معها بشأن إثارة القضية الجزائرية أثناء التفاوض بين روبرت ميرفي وفرنسا.

وبما أن الجيش الفرنسي في الجزائر كان قويا والحكومة ضعيفة، فقد رفضت فرنسا إقحام القضية الجزائرية في التفاوض بين تونس وفرنسا. وعليه، فإن ميرفي اصطدم بمعارضة فرنسا لإيجاد حل سلمي أو تفاوضي مع الثوار الجزائريين لأنه، في رأي الحكومة الفرنسية وجيشها المسيطر على نظام الحكم، يتعين على فرنسا أن تواصل الحرب إلى غاية القضاء على جيش التحرير وإحراز انتصار عسكري عليه. ولذلك كتب مورفي رسالة إلى واشنطن وأخبر حكومته أن الحكومة الفرنسية ضعيفة وحبيسة الجيش الفرنسي ولا يعول عليها لاتخاذ قرارات حاسمة في موضوع الحرب في الجزائر. كما عبر ميرفي عن خوفه من انهيار الحكومة الفرنسية، وبالتالي، انهيار الحلف الأطلسي، في حالة القيام بضغوطات

على حكومة باريس. وفي تصور روبرت ميرفي، فإن قادة الجيش الفرنسي قد يقومون بانقلاب ضد حكومتهم في حالة قيامها بإصلاحات سياسية حاسمة في الجزائر.

وفي أرض الواقع، اعترفت فرنسا بسيادة تونس على أراضيها والاحتفاظ بقواتها في قاعدة بنزرت، لكن تونس رفضت أن تخضع للشروط الفرنسية المتمثلة في فرض سيطرتها ومنع الجيش الجزائري من التحرك بسهولة في أراضيها، وكذلك وضع قوات دولية على الحدود الجزائرية–التونسية لمنع الثوار الجزائريين من الدخول إلى داخل الجزائر.

ونظرا لتفاقم الوضع العسكري في الجزائر، واقتراب موعد مناقشة القضية الجزائرية المعروضة على الجمعية للأمم المتحدة، وحرص الولايات المتحدة على كسب صداقة وود تونس التي تتمتع بثقة الولايات المتحدة وموقفها المعتدل، فإن الأمريكيين ضاعفوا من ضغطهم على فرنسا لكي تقبل بفكرة إيقاف النار في الجزائر والقبول بمبدأ عقد مؤتمر دولي لدراسة الأوضاع في شمال إفريقيا وتسهيل إقامة نظام فدرالي بين دول المغرب العربي. وإذا لم تقبل فرنسا بوجهة النظر الأمريكية، فإن حكومة واشنطن ستضطر لتأييد القضية الجزائرية المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وحسب خطة جون فوستر دالاس، وهي الخطة التي حاول روبرت ميرفي تنفيذها، فإنه يستحسن أن تقدم الولايات المتحدة مساعدات مالية لتونس والمغرب، ونتيجة لذلك تشعر فرنسا أنه يتعين عليها أن تقبل بوقف إطلاق النار في الجزائر وعقد مؤتمر دولي لمناقشة الوضع في شمال إفريقيا.

لكن المشكل الذي زاد الأمور تعقيدا أن أحمد بومنجل ممثل جبهة التحرير الوطني أبلغ أعضاء الوفد الأمريكي في تونس أن جبهة التحرير سوف تسعى لتقوية علاقاتها بالكتلة الاشتراكية وتشكيل حكومة مؤقتة، ولا تعول على فرنسا لتأييد إقامة نظام فدرالي بشمال إفريقيا أو التفاوض مع الجزائريين.

وعندما رفضت فرنسا مطالب جون فوستر دالاس وروبت ميرفي، التجأ وزير الخارجية إلى الرئيس الأمريكي ايزنهاور الذي كتب رسال إلى رئيس وزراء فرنسا يبلغه فيها بأن الولايات المتحدة تنصح فرنسا بحل مشكلة الحرب في الجزائر، وإلا فإنها ستنتهج سياسة المطالبة باستقلال الجزائر.

وفي الوقت الذي أظهرت فرنسا امتعاضها من سياسة إقامة فدرالية مغاربية في شمال إفريقيا ونية الولايات المتحدة في تعويض فرنسا في شمال إفريقيا، أعلن وزير الخارجية الأمريكية يوم 17 أفريل 1958 أن الولايات المتحدة تدعو فرنسا إلى التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري. وبهذا التصريح، تأكد لدى فرنسا أن الولايات المتحدة مصممة على إنهاء الحرب في الجزائر. ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية، فقد سقطت حكومة لاغايار، وباتت الصورة واضحة وهي أن ديغول الذي كان يعارض سياسة الولايات المتحدة في شمال إفريقيا، أصبح هو المنقذ الوحيد لفرنسا من المستنقع الجزائري.

إلا أن ديغول الذي استولى على السلطة في ماي 1958 غير رأيه في الموضوع، وأعطى تعليماته لوزير خارجيته كوف دو مورفيل يوم 17 جوان 1958 أن يدخل في مفاوضات مباشرة مع تونس. ونتيجة لهذا التغير في الموقف الفرنسي، أعلن جون فوستر دالاس عن سعادته بسياسة ديغول الجديدة. كما أظهرت جبهة التحرير الوطني الجزائري تأييدها للموقف الأمريكي الخاص بالمفاوضات المباشرة بين الثوار الجزائريين والحكومة الفرنسية. وأكثر من ذلك، أكدت جبهة التحرير الوطني أنه بإمكان الأمريكيين الاستثمار في الصحراء بعد استقلال الجزائر.

وعليه، إن سقوط آخر حكومة للجمهورية الرابعة، التي هي حكومة فليملان (Pflimlin) وتصويت الجمعية الوطنية الفرنسية على انتقال السلطة إلى الجنرال ديغول يوم أول جوان 1958 بـ 329 صوت ضد 224، تعتبر نتيجة حتمية للمساعي الأمريكية لتغيير السياسة الفرنسية تجاه الجزائر. لقد أظهر الأمريكيون فرحتهم الكبيرة بقدوم ديغول إلى السلطة وتشكيل حكومة قوية، قادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة التي تخدم مصلحة فرنسا ومصلحة الجيش الفرنسي الذي ساهم في الإطاحة بالجمهورية الرابعة بسبب انعدام ثقته في الحكومات الفرنسية الضعيفة.

4.سياسة التفاوض مع الثوار الجزائريين فرضتها حكومة واشنطن على حكومة فرنسا

المشكل الحقيقي للخلاف الفرنسي الأمريكي حول سياسة فرنسا في الجزائر ينبع من إصرار الجيش الفرنسي على سحق الثورة الجزائرية وإحراز انتصار باهر على الثوار الجزائريين، وهذا التوجه هو الذي جعل الحكومات الفرنسية مترددة في الدخول في مفاوضات مع الثوار الجزائريين علنا. وعليه، فالأمريكيون الذين كانوا يضغطون على الحكومة الفرنسية أن تتفاوض مع الثوار الجزائريين وتلتزم بالتخلي عن الجزائر الفرنسية وتنتقل إلى الجزائر " الجزائرية "، كانوا يعرفون أن سياسة فرنسا في الجزائر عبثية وغير مجدية.

وإذا كان الأمريكيون قد نجحوا في الإطاحة بآخر حكومة فرنسية متقاعسة في عهد الجمهورية الرابعة، فإن المشكل الجوهري بقي على حاله لأن العسكريين الفرنسيين الذين أتوا بديغول إلى الحكم، هم أكثر تطرفا من الحكومات الفرنسية السابقة، وديغول الذي وصل إلى السلطة وأقام الجمهورية الخامسة، لا يمكنه أن يخالف من أتوا به إلى الحكم، ويتعين عليه أن يظهر ولاءه للجنرالات الذين عقدوا العزم على إلحاق هزيمة بجيش التحرير الجزائري.

وهكذا وجد الأمريكيون أنفسهم في مأزق، لأن مواصلة الضغوط على ديغول وحكومته، يعني خلق مواجهة جديدة مع الحكومة الفرنسية الجديدة.

وبسرعة فائقة، برزت معالم السياسة الجديدة لفرنسا في الجزائر. فقد كثف الرئيس ديغول اتصالاته بالجزائريين المعتدلين أمثال عبد الرحمان فارس وذلك بقصد خلق **القوة الثالثة** والتفاوض معها بالنسبة لمستقبل الجزائر. كما تعهد ديغول القيام بإصلاحات سياسة ومنح الجزائريين **المساواة** والحصول على وظائف في الدولة والتمتع بحق الحصول على السكن ورفع مستوى الدخل وتحسين معيشتهم. ولعل الشيء الذي أثلج صدور الأمريكيين هو سعي ديغول للحد من نفوذ العسكريين وعدم تدخلهم في الشؤون السياسية للدولة. وأكثر من ذلك، فإن الأمريكيين نشروا معلومات بأن جبهة التحرير على استعداد للتفاوض والقبول بحكم يكون أقل من الاستقلال! كما انتشرت شائعات مفادها أن **القوة الثالثة** التي كان

يحاول ديغول تأسيسها، سيكون في إمكانها التحدث باسم المسلمين الجزائريين وتغيير نظام الحكم الكولونيالي في الجزائر.

إلا أن العلاقات الأمريكية تعكرت في عهد ديغول حيث أن الرئيس الفرنسي أخبر جون فوستر دالاس أن فرنسا تحتاج إلى الصحراء الجزائرية لإجراء تجاربها النووية، وترغب أن تكون دولة نووية مثل بريطانيا والولايات المتحدة، ولا تقبل أن ينفرد الانجلو–ساكسونيين (أمريكا وبريطانيا) بالتحكم والسيطرة على الحلف الأطلسي. فلابد من اشتراك فرنسا في اتخاذ القرارات الحاسمة بالحلف الأطلسي ولا يمكن السماح لأمريكا وحليفتها بريطانيا بالانفراد في اتخاذ القرارات على مستوى الحلف الأطلسي. كما أظهر رئيس الدولة الفرنسية الجنرال ديغول امتعاضه وتحسره على فتح أبواب وزارة الخارجية الأمريكية أمام الثوار الجزائريين واستقبالهم بحفاوة كبيرة، واشتكى من انحياز الصحافة الأمريكية للثوار الجزائريين والسماح لهم بنشر معلومات تؤثر في الراي العام الأمريكي لصالح المجاهدين الجزائريين. وادعت الحكومة الفرنسية أن المساعدات المالية الأمريكية للجزائريين (غير الحكومية) بلغت 3,300,000 دولار أمريكي، وقدمت للثورة الجزائرية بدعوى اعتبارات إنسانية واستفاد منها اللاجئين الجزائريين بتونس.

واستنكرت فرنسا تقديم مساعدات مالية إلى اللاجئين الجزائريين في تونس لأنهم رعايا فرنسيين، ولا يحق لأية دولة أن تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى. وعاتبت فرنسا الولايات المتحدة على السماح للأكاديميين الأمريكيين بإلقاء محاضرات في الجامعات الأمريكية تؤيد حق الجزائريين في نيل حريتهم واستقلالهم مثل بقية الشعوب. وللتاريخ، فإن الأمريكيين لم يبالوا بالاحتجاجات الفرنسية وأجابوا بأنه من حق المواطنين الأمريكيين أن يتبرعوا بأموالهم لمن هو في حاجة إلى تلك المساعدات، ويستمعوا بحرية إلى كل محاضرة تنال إعجابهم.

وفي شهر أكتوبر من عام 1958 أعلن ديغول عن برنامجه الجديد في الجزائر والذي يتمثل في " شجعان الأبطال " (La paix des braves)، ولكن برنامجه كان فارغا، ولا يتمتع بأية مصداقية لأنه ينص على دعوة الثوار الجزائريين إلى وقف إطلاق النار، ورفع الراية البيضاء وتسليم أسلحتهم لفرنسا. وازدادت العلاقات الفرنسية الأمريكية سوءًا في خريف 1958 عندما قررت حكومة واشنطن الامتناع عن التصويت عند مناقشة القضية الجزائرية

في الجمعية العامة لأمم المتحدة. ثم تفاقمت الأزمة في سنة 1958 عندما أعلنت فرنسا انسحاب البحرية الفرنسية من الحلف الأطلسي لأن فرنسا ترى أن مصلحتها تقتضي تفرغ جميع الجيوش الفرنسية من بحرية وجوية وأرضية للدفاع عن حربها في الجزائر وفي شمال إفريقيا بصفة عامة، وذلك على أساس أن شمال إفريقيا تعتبر منطقة نفوذ فرنسية.

المهم بالنسبة للفرنسيين أن المسألة الجزائرية هي قضية فرنسية وأن العمل العسكري سيتواصل للقضاء على الثوار الجزائريين وترضية الجيش الفرنسي ومساعدته على إكمال عملية سحق الثوار الجزائريين. ثم إن فرنسا تعترض بشدة على السماح للقادة الجزائريين أن يقوموا بتحركات ونشاطات دبلوماسية داخل الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار تدخل السيناتور فولبرايت رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وسانده في ذلك السيناتور جون كينيدي، وهيوبرت همفري، ودافعوا عن عملية منح التأشيرات للطلة الجزائريين وإعطائهم منح حتى يتمكنوا من مزاولة دراساتهم العليا بالجامعات الأمريكية. ولهذا ينبغي أن لا تخلط فرنسا بين التأشيرات الممنوحة للطلبة وقادة الثورة الجزائرية، مع العلم أن منظمة I.I.E في وزارة الخارجية الأمريكية منحت حوالي 40 منحة للطلبة الجزائريين، بالإضافة إلى 40 منحة أخرى منحتها جمعية الطلبة الأمريكيين لطلبة الجزائر (U.S.N.S.A) وقد انزعجت حكومة فرنسا من التضامن بين الطلبة الجزائريين والأمريكيين لأن الطلبة الجزائريين كانوا يشرفون على تنظيم مؤتمرات ومحاضرات في الجامعات الأمريكية ويطالبون فيها بإيقاف المساعدات المالية والعسكرية لفرنسا التي كانت تستعمل هذه المساعدات لقتل الجزائريين المدنيين.

وفي خطاب علني، أعلن الرئيس الأمريكي إيزنهاور، أنه يتعجب من إصرار فرنسا على تأييدها في حروبها الاستعمارية (Colonialisme).

في يوم 16 سبتمبر 1959 كشف ديغول عن نيته في انتهاج سياسة جديدة تجاه الجزائر وتجاه الولايات المتحدة وبريطانيا. لقد أدرك أن الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية آيلة للزوال وعليه أن ينقذ حكومته ويصغي بانتباه إلى اقتراحات الولايات المتحدة وبريطانيا الخاصة بتغيير السياسة الفرنسية في الجزائر ويدخل إصلاحات جذابة بحيث يقنع خصومه في الجزائر أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لإنهاء الحرب الاستعمارية في شمال إفريقيا. وفي اليوم المذكور أعلاه، أعلن ديغول أن فرنسا مستعدة للدخول في مفاوضات مع الثوار

الجزائريين والتعاون معهم لتنظيم استفتاء شعبي لتقرير مصير الجزائر. وبمعنى آخر، إن فرنسا قررت الانتقال من **سياسة الجزائر الفرنسية** والانتقال إلى **سياسة الجزائر الجزائرية**. وأكد ديغول أن الاستفتاء القادم في الجزائر سيسمح للجزائر أن يختاروا بين:

1) الاندماج في فرنسا، أو
2) إقامة نظام فدرالي مع فرنسا، تتمتع فيه الجزائر بحريتها، أو
3) الانفصال عن فرنسا وإقامة الدولة الجزائرية المستقلة.

إن موافقة فرنسا على سياسة تقرير المصير، تعني في واقع الأمر، أن ديغول فتح على نفسه باب جهنم لأن قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، ومن ورائهم غلاة الاستعمار الأروبي بهذا البلد، لن يقبلوا بهذا الاختيار الذي يرضى الأمريكيين والثوار الجزائريين ولكن يقضي على أحلام العسكريين الذين كانوا يحلمون بسحق الثوار في الجزائر، ويزلزل الوجود الأوروبي في الجزائر في حالة تحول المحكومين إلى حاكمين والمتغطرسين إلى مغلوبين. إنها الانتكاسة التي لم يكن يتصورها أي جنرال فرنسي أو أروبي مقيم بالجزائر.

إن سياسة ديغول بعد سبتمبر 1959 وإعلان تقرير المصير في الجزائر، كانت ترمي في الحقيقية إلى تقوية مؤسسات الدولة وإخضاع المعمرين الأروبيين وقادة الجيش للسلطة الشرعية في فرنسا. ثم إن ديغول قد نجح في انتهاج سياسة جديدة تتمثل في خلق التعاون بين الدول الأروبية وإنتاج القنبلة الذرية الفرنسية بحيث أن الجيش لم يعد يفكر في تحقيق انتصارات على المقاومين الجزائريين وإنما يفكر في ابتكار الأسلحة النووية وخوض المعارك الفاصلة في القارة الأروبية، وحماية فرنسا من الأخطار الخارجية التي تهدد فرنسا.

وباختصار، فإن الأمريكيين وجدوا أنفسهم سنة 1960 في مأزق. إنهم لا يريدون الضغط على الجنرال ديغول وإضعاف سلطته لأن فرنسا قد تنفجر من الداخل، لكنهم كانوا مصممين على إيجاد حل للقضية الجزائرية. فمناقشة القضية الجزائرية المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة سيضعها في مأزق. فإن هي أيدت القضية الجزائرية، ففرنسا ستستاء من ذلك، وإن لم تؤيدها ستجد نفسها تسبح ضد التيار وتتحدى أغلب الدول المناهضة للاستعمار. ثم إن فرنسا من جهتها، لم تكن جاهزة للدخول في مفاوضات حقيقة مع الثوار الجزائريين لأن الأروبيين يعارضون سياسة تقرير المصير ولا يوجد من يمثلهم ويدافع عن حقوقهم. كما أن فرنسا كانت تتخوف من تمرد الجيش على سياستها. وإذا كانت

فرنسا تنتهج سياسة " الجزائر للجزائريين " فإنها لم تعثر على من يمثل القوة الثالثة أو الجزائريين الموالين لفرنسا.

وفي شهر أكتوبر من عام 1960 قررت الولايات المتحدة أن تغير سياستها تجاه القضية الجزائرية. إنها لا تريد أن تخسر نفوذها في شمال إفريقيا، والرئيس بورقيبة يضغط عليها باستمرار ويحذرها من انتشار النفوذ الروسي في المنطقة لأن الحكومة المؤقتة للجزائر أصبحت تميل إلى الكتلة الاشتراكية بعد أن فقدت الأمل في الحصول على ما تريد من فرنسا ومن الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل الشيء الذي كان يزعج الرئيس أيزنهاور أنه كان متخوف من فشل الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1960، وخاصة أن المرشح الأمريكي جون كينيدي كان يحبذ سياسة حصول الجزائر على استقلالها منذ جويلية 1957. كما انزعج الأمريكيون من اعتراف الحكومة الروسية بالحكومة المؤقتة بطريقة ضمنية، وتعهد الروس بتقديم مساعدات مالية وحربية إلى الثوار الجزائريين. وفي نفس السياق قامت الصين الشعبية بتقديم مساعدات مالية وعسكرية للثوار الجزائريين.

المهم أنه يوم 8 نوفمبر 1960 أعلن وزير خارجية فرنسا قوف دي مورفيل، أن الرئيس ديغول سيعلن عن سياسة جديدة مرضية للأمريكيين. وبالفعل ففي يوم 10 أكتوبر 1960 ألقى الرئيس ديغول خطابا قال فيه: " في يوم ما، ستكون هناك جمهورية جزائرية والتي لن تكون هي فرنسا "[1].

وفي يوم 28 نوفمبر 1960 برز على الساحة السياسية الجزائرية–الفرنسية، الوسيط السويسري أوليفيي لونق (Olivier Long) الذي كان صديقا حميما للسيد الطيب بولحروف أحد قادة جبهة التحرير في أوروبا، وصديق لفرحات عباس، رئيس الحكومة المؤقتة. وهكذا تم استئناف المفاوضات بين قادة الثورة الجزائرية والحكومة الفرنسية بعد أن فشلت المفاوضات السابقة في شهر جوان 1960.

المهم أن المفاوضات الجدية انطلقت يوم 23 ديسمبر 1960 برئاسة الوفد الفرنسي لويس جوكس المساعد لديغول والمكلف بشؤون الجزائر، والوسيط السويسري أوليفيي يونق وممثل عن جبهة التحرير الوطني الجزائري. وفي يوم 8 جانفي 1961 وافق الشعب الفرنسي

(1) Irwin M.Wall, **Les Etats-Unis et la guerre d'Algérie**, Paris : Solab, 2006, p 340.

في استفتاء وطني على تقرير المصير في الجزائر. وهكذا تم تمهيد الطريق للمفاوضات الفرنسية–الجزائرية حيث عين الجنرال ديغول السيد جورج بومبيدو لتمثيل فرنسا في المفاوضات التي انطلقت يوم 19 فيفري 1961، إلا أن الأمريكيين كانوا يتخوفون من فشل المفاوضات بسبب معارضة قادة الجيش لأي اتصال مع الثوار الجزائريين، وكذلك التخوف من مطالبة ديغول بفصل الصحراء عن الجزائر الجديدة. كما أن ديغول كان يستعمل دعاية سامة تتمثل في التفريق بين العرب والقبائل.

وبما أن عهد ايزنهاور قد انتهى، وعهد كينيدي قد ابتدأ في مطلع 1961، فإن الفرنسيين كانوا يتخوفون من حصول الجزائر على تأييد الرئيس الأمريكي الجديد المعروف بمؤازرته للقضية الجزائرية منذ جويلية 1957. وبكل وضوح أعلن دين راسك، وزير الخارجية الأمريكي الجديد، بأن الولايات المتحدة تؤيد قيام دولة جزائرية مستقلة، في حين أن فرنسا لا زالت تتطلع لقيام دولة جزائرية مرتبطة بفرنسا، أي سياسة **الجزائر الجزائرية** التي تعني أنها تضم الأروبيين والقوة الثالثة المؤيدة لفرنسا والمناهضة لجبهة التحرير الوطني. إنها فكرة قديمة وبالية. لكن فرنسا كانت تستعملها في غالب الأحيان كوسيلة للضغط على خصومها.

وفي حقيقة الأمر أن رئيس الدولة الفرنسية الجنرال ديغول، كان يشعر بقلق وتدمر من الإشاعات الرائجة في فرنسا وفي جميع أنحاء العالم أن وكالة المخابرات الأمريكية (CIA) كانت تؤيد الجنرال شال ومن معه لنجاح الانقلاب في الجزائر لأن ديغول كان يحاول إضعاف حلف الأطلسي وإنشاء قوة نووية مستقلة عن الحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية. وعليه، فاقتناع جنرالات فرنسا بأن الولايات المتحدة تؤيدهم لإبقاء الجزائر فرنسية، إذا تخلى ديغول عن تعنته والخضوع لرغبة الولايات المتحدة ببقائه تحت مظلة الحلف الأطلسي، قد أحرجت ديغول والحكومة الفرنسية، واضطر دين روسك وزير خارجية الولايات المتحدة للاتصال بوزير فرنسا لإقناعه أن الولايات المتحدة لم تؤيد ولن تؤيد الجنرالات، وأن هذا وهم وتضليل ولا أساس له من الصحة.

المهم أن حكومة كينيدي الجديدة، حاولت أن تثبت لحكومة فرنسا وللجنرال ديغول بأن الحكومة الأمريكية بريئة من مسألة تأييد الجنرالات لمعارضة حكومة ديغول وأنها تؤيد

الحكومة الفرنسية، حتى في حالة وجود خلافات وجهات نظر في السياسة الفرنسية تجاه الحلف الأطلسي وخلق قوة نووية فرنسية.

مشكل فرنسا أنها التزمت للولايات المتحدة بإجراء استفتاء لتقرير المصير وحكومة كينيدي لم تعد تهتم بالخلافات بين فرنسا والولايات المتحدة بشأن البقاء في الحلف الأطلسي أو الخروج منه. وازدادت الضغوط على فرنسا لكي تتفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة الجزائرية لأن الولايات المتحدة بدأت تتصرف كوسيط بين الثوار الجزائريين والحكومة الفرنسية. ثم إن الحكومة الأمريكية بدأت تضغط على الجزائريين لكي يتفاوضوا مع فرنسا، إلى أن يتوصلوا إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وبهذا، لم تعد فرنسا تطالب الثوار الجزائريين بوقف النار وتسليم سلاحهم للجيش الفرنسي وإنما تدخل في مفاوضات بقصد التوصل إلى حل مقبول للطرفين، وفي النهاية التوصل إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار.

دعنا نقولها بصراحة، أن جبهة التحرير الوطني نجحت في إقناع الأمريكيين أن الجيش الفرنسي يقتل الجزائريين بالسلاح الأمريكي المسلم لجيش الاحتلال الفرنسي في إطار الحلف الأطلسي وأن المساعدات المالية للخزينة الأمريكية هي التي كانت تمول حرب فرنسا في الجزائر. ولهذا، فإن حكومة كينيدي أوضحت للجنرال ديغول أن الرأي العام الأمريكي أصبح يعارض الحرب الكولونية ويساند حركات التحرير الإفريقية، وعلى فرنسا أن تتخلى عن فكرة **الجزائر–الجزائرية** التي تنتهجها فرنسا في الجزائر منذ إبعاد المندوب العام لفرنسا في الجزائر بول ديلوفريي Paul Delouvrier في شهر جانفي من عام 1961 وتعويضه بالسيد جين موران Jean Morin الذي كان موالي للحكومة الفرنسية وليس للمستوطنين الأروبيين بالجزائر. وبالفعل، فقد حاول المندوب الفرنسي الجديد، تغيير أسلوب العمل والسعي لإدخال إصلاحات جديدة، في الجزائر. وخلاصة فكرته هي إنشاء سلطة تشريعية جديدة تكون فيها الأغلبية للمسلمين الجزائريين وتمثيل سياسي للأقلية الفرنسية. وفي حالة نجاح هذا الخطة، يلتجئ ديغول إلى تطبيق فكرة أخرى وهي إنشاء كيان جزائري فرنسي، يشبه إلى حد كبير نظام فيديرالي، غير أنه تخلى عنه بسرعة، لأن زيادة الولادات بالجزائر سينتج عنها تدمير لديموغرافية السكان بفرنسا.

إنه لمن الواضح أن ديغول اقتنع بأن الدماء التي سالت في الجزائر منذ 1954 لا يمكن نسيانها وإقامة نظام سياسي مشترك بين الأروبيين والمسلمين شبه مستحيل. فالتعاون

بين أصحاب السطوة، أي الأروبيين، والمحكومين الجزائريين لن يكون مجديا. ثم إن الأروبيين قاموا بتنظيم أنفسهم واغتيال كل من يتعاون مع الحكومة الفرنسية أو الحكومة المؤقتة الجزائرية. وأكثر من هذا، فإن فرنسا أصبحت معزولة في العالم وخاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طالبت ووافقت على المشاركة في إجراء استفتاء تقرير المصير في الجزائر ومنع الغش الأروبي في إجراء الانتخابات بالجزائر.

ولهذه الأسباب، قرر ديغول الدخول في مفاوضات جدية مع الحكومة المؤقتة والتخلص من مشكل الجزائر الذي لا يخدم فرنسا وإنما يخدم الجالية الأروبية بالجزائر. غير أن رئيس حكومته ميشيل دوبري كان ضد هذا الاختيار، وطالب ديغول أن ينتهج سياسة تقسيم الجزائر بين والأروبيين والجزائريين. وبطبيعة الحال، أن ميشيل دوبري هو المهندس الأول لدستور الجمهورية الخامسة والجنرال ديغول يعتمد عليه في كل صغيرة وكبيرة وخاصة أنه كان رئيس الحكومة.

وفي يوم 22 أفريل 1961 قرر ديغول حسم الخصومات والتدخلات والتضارب في وجهات النظر بالنسبة لمسار الحرب الفرنسية–الجزائرية حيث قام بتعيين لويس جوكس (Louis Jox) في منصب المسؤول الأول عن القضية الجزائرية داخل الحكومة الفرنسية. ومنذ هذا اليوم الذي أسندت فيه هذه المهمة للدبلوماسي المرموق لويس جوكس، بدأ الموقف الموحد للسياسة الفرنسية في الجزائر بحيث لم يعد يتدخل فيها رئيس الحكومة أو قادة الجيش، وأصبح لويس جوكس هو المفاوض الوحيد لفرنسا في قضية الجزائر.

وللتاريخ، فإن ديغول كان يرى أنه لا مفر من تقسيم الجزائر بين الأروبيين والثوار الجزائريين وطلب من لويس جوكس أن يدرس النموذج الإسرائيلي، وذلك ترضية لميشيل دوبري وللأروبيين الذين دخلوا في حرب ضد الحكومة الفرنسية. كما أن ديفيد بن غوريون زار باريس وطلب من ديغول تقسيم الجزائر إلى دولتين واحدة أروبية والثانية للسكان الأصليين.

غير أن ديغول، عبر عن عدم اقتناعه بفكرة التقسيم وقال لبن غوريون أن الإسرائيليين دافعوا بأنفسهم ونجحوا في إقامة دولتهم، أما الأروبيون فلا يستطيعون مواجهة الثوار بأنفسهم لأن الثوار أقوياء وفي إمكانهم إلحاق الهزيمة بالمتطرفين الأروبيين. وعليه، فإن حل تقسيم الجزائر إلى دولتين، لا فائدة ترجى منه.

المشكل بالنسبة لفرنسا هو كثرة الانقسامات على مستوى الجيش والمخابرات، وانخفاض المعنويات وانقطاع المساعدات المالية الأمريكية لتمويل الحرب في الجزائر، في حين أن الثوار الجزائريين أظهروا تماسك صفوفهم وتوحيد مواقفهم وتغيير الحكومة المؤقتة في الأول من سبتمبر 1961، وأصبح اليساري المرموق بن يوسف بن خدة هو رئيسا للحكومة بدلا من فرحات عباس المعتدل.

في هذا الوقت الصعب تدخل الأمريكيون وأبلغوا ديغول أن الثوار الجزائريين يفضلون الاعتراف التام بحكومتهم والتفاوض معهم، الند للند. كما أنهم مستعدون لتقديم بعض التنازلات لفرنسا، سواء في مجال استغلال بترول الصحراء أو إعطاء ضمانات للأروبيين الذين يتعنتون ويخافون على مستقبلهم في الجزائر. وفي يوم 5 سبتمبر 1961 أعلن ديغول قبوله بسيادة الحكومة المؤقتة على الصحراء في الجزائر. وفي يوم 13 سبتمبر 1961 استقبل في تونس الدبلوماسي الأمريكي ويليامز كريم بلقاسم وأبلغه بأن الولايات المتحدة تؤيد فكرة حصول الجزائر على استقلالها وبسط سيادتها على الصحراء، وأن أهم شيء هو الاستمرار في المفاوضات بين الفرنسيين والجزائريين.

إن الأمريكيين كانوا يضغطون على فرنسا لكي تتفاوض مع الثوار الجزائريين لأنهم كانوا يخافون من التقارب بين الثورة الجزائرية والصين الشعبية، والاتحاد السوفياتي آنذاك. كما أن الأمريكيين في عهد الرئيس كينيدي قد بدأوا يتخلون عن تقديم المساعدات المالية للخزينة الفرنسية، وبذلك شعر ديغول بضائقة مالية ولم يعد قادرا على تمويل الحرب في الجزائر [1].

ثم إن فرنسا وجدت نفسها في مأزق وشبه معزولة يوم 20 ديسمبر 1960 وذلك حين تخلت الولايات المتحدة عن مساندتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا اليوم المشهود نالت القضية الجزائرية تأييد 63 دولة وامتناع 27 دولة عن التصويت (منهم الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك في اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة[2].

---

(1) Alistair Horne, **A savage war of peace: Algeria 1954-1962,** London, MC Millan, 1977, p.465.
(2) **Ibid**., p.464.

لقد اعترفت 63 دولة بحق الجزائر في الاستقلال وتطبيق سياسة تقرير المصير في الجزائر، في أسرع وقت ممكن. وبذلك انهارت الدبلوماسية الفرنسية وارتفعت أسهم الثورة الجزائرية.

كما تعرضت فرنسا إلى هزة سياسية عميقة في يوم 10 ديسمبر 1960 وذلك حين دعت جبهة التحرير إلى إضراب ومظاهرات عامة ضد الأروبيين الذين نظموا مسيرات معادية للحكومة الفرنسية. ففي هذا اليوم برزت قوة جبهة التحرير ونفوذها الواسع في الجزائر حيث رفع الجزائريون الأعلام الوطنية في جميع أنحاء البلاد، ونادوا باستقلال الجزائر بصفة علنية.

وباختصار شديد، فإن الحكومة الفرنسية قد أصابها الوهن والضعف في سنة 1961، وأصبحت غير قادرة على مجابهة الأروبيين والجزائريين، وتأكدت بأن سياسة التعاون بين المجموعتين لم تعد مجدية وأن رحيل فرنسا عن الجزائر هو الحل المناسب.

وتجلت هذه السياسات المرتجلة في فرنسا وفي صفوف الأروبيين في المفاوضات بين لويس جوكس ووفد جبهة التحرير برئاسة كريم بلقاسم. فالفرنسيون بدأوا يتنازلون عن فكرة إبقاء الصحراء فرنسية، وتقسيم الجزائر بين المسلمين والأروبيين، وتخلوا عن فكرة وقف إطلاق النار قبل التوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين. لقد أعطى ديغول تعليمات إلى رئيس الوفد الفرنسي بالموافقة على جميع المطالب التي تقدم بها الوفد الجزائر لأن فرنسا لا ترغب في البقاء بالأراضي الجزائرية.

ولكي نفهم لماذا قرر ديغول التعجيل بإنهاء الحرب في الجزائر، ينبغي أن نشير أن نفقات الحرب في الجزائر كانت تكلف الخزينة الفرنسية كل سنة ما بين 2,000 مليار فرنك جديد في سنة 1955 أو 10,000 مليار فرنك جديد في سنة 1956. وباختصار، فالحرب كانت تكلف فرنسا ما بين 50,000 مليار فرنك جديد إلى 55,000 مليار فرنك جديد سنويا طوال 7 سنوات ونصف[1].

ومنذ اليوم الذي تم الإعلان فيه عن التوصل إلى اتفاق على جميع القضايا العالقة بين الجزائر وفرنسا وهو يوم 18 مارس 1962، بدأ غلاة الاستعمار الأروبي في الجزائر

---

[1] **Ibid.,** p. 538.

يهربون من الجزائر ويتوجهون إلى بلدانهم الأصلية. وحسب المعلومات الواردة في الوثائق فإن:

50,000 أوروبي رحلوا إلى إسبانيا واستقروا بها.

12,000 أوروبي رحلوا إلى كندا واستقروا بها.

10,000 أوروبي رحلوا إلى إسرائيل واستقروا بها.

1,550 أوروبي رحلوا إلى الأرجنتين واستقروا بها.

1,380,000 أوروبي وعملاء فرنسا، توجهوا إلى فرنسا واستقروا بها.

أي أن ما يقارب من مليون ونصف مليون مقيم في الجزائر، يحملون الجنسية الفرنسية، قد غادروا الجزائر بدون عودة وبدون وداع، لأنهم مارسوا العنف والظلم واستغلوا الوجود الفرنسي وحرموا الشعب الجزائري من التمتع بخيراته وثروات أرضه.

5. خلية جبهة التحرير في نيويورك تتفوق على دبلوماسية فرنسا

إن هذه الدراسة تكشف الكثير من الحقائق الجديدة عن مسيرة الثورة الجزائرية من البداية إلى النهاية، خاصة فيما يخص اعتماد المؤلف على الوثائق المتوفرة عن الموضوع من المصادر المكتوبة باللغة الإنجليزية والمغيبة عن قصد أو عن غير قصد من طرف أغلب الباحثين الذين يكتفون بالاعتماد على اللغة الفرنسية، وهي مصادر متحيزة. كما توضح هذه الدراسة خطة قادة جبهة التحرير الوطني الجزائري لاستمالة الأمريكيين والحصول على تأييدهم للقضية الجزائرية لأن الأمريكيين هم الذين كانوا يدعمون السياسات الفرنسية في الجزائر التي كانوا يعتبرونها جزاء من فرنسا.

إن المؤلف يرى أن عملية تشكيل خلايا سياسية نشيطة تابعة لجبهة التحرير الوطني الجزائري في الولايات المتحدة الأمريكية كانت استراتيجية طويلة المدى وناجحة إلى حد بعيد في تحريك القضية الجزائرية بالأمم المتحدة أو بالعاصمة الأمريكية واشنطن. لقد كانت هذه الخلايا تشتغل بالدبلوماسية وتعمل ليلا ونهارا لتعريف المسؤولين الأمريكيين بقضية تصفية الاستعمار في إفريقيا وتحرير المغرب العربي من الهيمنة الفرنسية. وحسب علمي، فإن الخلية الفاعلة هذه كانت تتشكل من محمد يزيد، ممثل الجبهة في نيويورك (في البداية)،

عبد القادر الشندرلي ممثل جبهة التحرير في نيويورك لاحقا، حسين آيت أحمد الذي كان يتواصل مع مقر الجبهة بنيويورك وينقل إليها موقف القيادة السياسية والتعليمات التي تصدر منها (في البداية)، كما كان السفير المغربي بالأمم المتحدة الهادي بن منصور، وسفير تونس بنفس المنظمة المنجى سليم، يلعبان دورا حيويا في تحريك القضية الجزائرية بالأمم المتحدة وذلك بالتنسيق مع قادة الثورة الجزائرية. ويضاف إلى هؤلاء جميعا، الدبلوماسي والمبعوث الخاص للملك عبد العزيز السعودي الذي عين أحمد الشقيري بالأمم المتحدة للدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة.

وحسب ما لاحظت من خلال اتصال هؤلاء المسؤولين بممثلي البعثات الدبلوماسية بنيويورك، وأعضاء البعثة الأمريكية بالأمم المتحدة، فإن هذه الشخصيات السياسية قد نجحت إلى حد كبير في تدويل القضية الجزائرية وإضعاف موقف فرنسا في الأمم المتحدة إلى درجة أن وزير خارجية فرنسا انسحب من الجمعية للأمم المتحدة عند عرض ومناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة. وبدون مبالغة، أقول أن الرأي العام الأمريكي تأثر بفكرة التحرر من الاستعمار الفرنسي ومناصرة الثوار إلى درجة أننا كنا نشعر أن الحكومة الأمريكية المنحازة إلى فرنسا كانت في واد، والرأي العام الأمريكي وخاصة نقابات العمال واتحادات الطلبة في واد آخر، لأن الفئات الطلابية والنقابية كانت كلها تساند الثورة الجزائرية.

وفي الحقيقة أن العديد من المسؤولين الأمريكيين سواء في وزارة الخارجية أو مجلسي الشيوخ والنواب، كانوا على اتصال مستمر بخلية العمل التي أشرت إليها أعلاه. وفي ميدان التمثيل والسينما، كان هناك الجزائري المتألق شريف قلال الذي كان يحاول استمالة الشخصيات القوية في ميدان التمثيل والسينما إلى مساندة القضية الجزائرية. ويقال أنه كان على اتصال دائم بالسيد جون كينيدي، ويحثه على تأييد القضية الجزائرية والدفاع عنها في مجلسي الشيوخ والنواب.

كما أن اتحاد الطلبة الأمريكيين وكافة قادته المساندين للقضية الجزائرية: (The United States National Students Association , U.S.N.S.A) قد فتح المجال أمام قادة اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين لكي ينشطوا في الجامعات ويبلغوا رسالة الثورة الجزائرية إلى الرأي العام الأمريكي، ومن أبرز هذه الشخصيات محمد سحنون الذي كان يواصل دراسته الجامعية في جامعة نيويورك وفي نفس الوقت يشغل منصب نائب عبد

القادر الشندرلي بالبعثة الجزائرية لدى الأمم المتحدة. كما تألق في دعم دبلوماسية جبهة التحرير في الولايات المتحدة السيد محمد أبركان نائب رئيس فرع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بالولايات المتحدة، والسيد عبد الرحمن مقاتلي الذي كان مجاهدا بالولاية الرابعة قبل إرساله إلى الولايات المتحدة للدراسة، بالإضافة إلى عمار بوحوش الذي كان هو أمين المال في فرع اتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين. لقد كان هؤلاء يقومون بنشاطات سياسية رائعة في الجامعات الأمريكية ويعرفون الشباب الأمريكي بحقيقة الثورة الجزائرية.

وباختصار، فإن نشاطات القادة السياسيين لجبهة التحرير وطلبتها الذين جندتهم الجبهة لخدمة الثورة وتبليغ رسالة الثورة إلى الرأي العام الأمريكي، قد أثمرت في النهاية، وتدريجيا تخلت الإدارة الأمريكية عن تمويل الجيش الفرنسي بالسلاح والمال، وبالتالي، وجدت الحكومة الفرنسية نفسها ضعيفة وغير قادرة على مواجهة الضغوطات المتزايدة عليها سواء من طرف دول شمال إفريقيا، أو من امتناع الحلف الأطلسي الذي تقوده حكومة الولايات المتحدة عن تمويل الحرب الاستعمارية في الجزائر.

وللتاريخ، ينبغي أن نقول أن استراتيجية جبهة التحرير لجلب التأييد الأمريكي والسعي لتخفيض المساعدات المالية والعسكرية الممنوحة للجيش الفرنسي، قد كانت ناجحة ومثمرة. إنه لمن الواضح، أن ديغول الذي استعان به الجيش الفرنسي وكبار المعمرين لسحق ثورة الجزائر في سنة 1958، قد غير موقفه بسبب تأييد الشعب الجزائري لثورته في الداخل والضغوط الدولية في الخارج وانهيار الاقتصاد الفرنسي وصعوبة مواصلة تمويل الحرب المكلفة في الجزائر. إن الرئيس ديغول قد أظهر الواقعية والتعامل مع قادة الثورة الجزائرية بحكمة عندما شعر أن الدماء التي سالت في الجزائر لن تسمح ببناء الجزائر الجزائرية (أي إقامة نظام سياسي جديد يجمع جميع الجزائريين من مسلمين وأروبيين) وأنه لا مفر من التخلي عن فكرة الانتصار المزعوم لقادة الجيش الفرنسي في الجيش، وعودة الأروبيين إلى بلدانهم الأصلية. إنه لم يخنهم ولم يتخلى عنهم، لكنه اضطر للتفاوض مع ثوار جبهة التحرير والاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال واستعادة سيادة هذا البلد على ثروته المنهوبة.

وبعبارة أخرى، إن جون فوستر دالاس، أبدى تخوفه من انفلات الأمور في الجزائر، حيث أن العسكريين في الجزائر أصبحوا يشكلون خطرا على الدولة الفرنسية والمصالح

الأمريكية لأن السلاح الأمريكي يستعمل في حرب الجزائر لقتل المدنيين، وهذا غير مقبول. كما أن جون فوستر دالاس، أبدى انزعاجه من فشل فرنسا في تطبيق الإصلاحات السياسية سواء في الجزائر أو في النصائح الأمريكية الخاصة بإنشاء فدرالية دول شمال إفريقيا، وهي فكرة مطروحة على حكومة فرنسا منذ 1956. لكن القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر نسفت هذه الفكرة عندما تآمرت وقامت بإيقاف قادة الثورة الجزائرية يوم 22 أكتوبر 1956 وهم في طريقهم إلى تونس للمشاركة في مؤتمر، كان القصد منه إنشاء فدرالية دول شمال إفريقيا.

وكيفما كان الحال، فإن سياسة الولايات المتحدة تجاه فرنسا قد كانت مضطربة ومتناقضة بعد الهجوم العسكري الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، وخاصة بعد أن تبين للولايات المتحدة أن طائراتها هي التي استعملت للهجوم على ساقية سيدي يوسف. ثم أن الحبيب بورقيبة كان متضايق من الأمريكيين الذين كانوا يتهربون من التصويت لصالح القضية الجزائرية عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدعوى أن ذلك الموقف سيتسبب في تكسير الحلف الأطلسي. ولذلك قرر الأمريكيون القيام بالوساطة بين تونس وفرنسا. وفيما يخص الدعايات المغرضة والقائلة بأن الرئيس ديغول خان المستوطنين الأروبيين عندما تفاوض مع الثوار الجزائريين وتوصل إلى اتفاق معهم، فإن هذه الدعاية مغرضة وخاطئة لأن ديغول حارب من أجل بقاء الجزائر فرنسية طوال فترة تربعه على السلطة من 1958 إلى غاية 1962، ولكنه اقتنع في الأخير بأن الاختيارات محدودة أمامه ولا مفر من التفاوض مع الثوار والاعتراف بسيادة الدولة الجزائرية وعودة ثرواتها وخيرات الجزائر إلى أبناء البلد الأصليين. إن الحرب كانت مكلفة، والأروبيون لا يستطيعون أن يواجهوا الثوار بمفردهم في حالة إقامة دويلة لهم بأرض الجزائر، ولذلك فلا مفر من الانسحاب والاعتراف بحقوق الجزائريين في إقامة دولة مستقلة تتمتع بالسيادة والاستقلال التام، بالإضافة إلى بسط نفوذها على الصحراء واسترجاع خيرات الجزائر وثروات الدولة الجزائرية بداخل الأراضي الصحراوية.

6. مكاسب الثورة الجزائرية بعد نجاح ثورة التحرير 1954 – 1962

1. كسب معركة الصحراء والحفاظ عليها كجزء لا يتجزأ من الجزائر.
2. تحطيم أسطورة أن الجيش سيبقى في الجزائر ولا ينهزم أبدا.
3. إفشال مساعي الغزاة الأروبيين لإقامة دولة مستقلة لهم في الجزائر.
4. القضاء على أطماع دول الجوار في ضم أجزاء من الصحراء إلى بلدانهم.
5. إنهاء حلم المتآمرين المحليين من قياد وباشاغوات والقوة الثالثة في البقاء في السلطة والاستقواء بفرنسا.
6. تكسير حاجز الخوف ومواجهة قوات الحلف الأطلسي وجنرالات فرنسا، والانتصار على القوات المعتدية.
7. حماية الشخصية الوطنية الجزائرية من الذوبان في الشخصية الأروبية المتسلطة على الشعب الجزائري.
8. الدفاع دائما عن قضايا التحرر وتقرير المصير بالنسبة للقضايا العادلة في العالم، أمثال فلسطين والصحراء الغربية.
9. خلق جبهة وطنية موحدة، انصهرت فيها جميع الأحزاب، ولم شمل جميع الجزائريين حتى تحقيق النصر المبين.
10. انتهاج سياسة مستقلة غير منحازة إلى المعسكر الشرقي الروسي أو المعسكر الغربي الأمريكي.
11. إعادة الاعتبار لقادة الانتفاضات الشعبية في الجزائر الذين خسروا في حروبهم ضد قوات الاحتلال، لكن جيل نوفمبر 1954 واصل معركتهم وحقق آمالهم في تحرير الجزائر.
12. بفضل المقاومة الجزائرية، تحطمت الجمهورية الرابعة في فرنسا وقامت الجمهورية الخامسة على أنقاضها.
13. الجزائر ليست في حاجة إلى أرشيف فرنسا في الجزائر، لكننا في حاجة ماسة إلى إثراء أرشيفنا الوطني ونشر شهادات المجاهدين الجزائريين عن ثورتهم والمكدسة لدى وزارة المجاهدين.

14. الحمد لله أن دعوة ميشيل دوبري رئيس وزراء فرنسا في عهد ديغول، إلى تقسيم الجزائر بين الأروبيين والجزائريين قد فشلت، ونلنا حقنا بالكامل في الاستقلال وفي إنشاء دولة واحدة في الجزائر.

Selected Bibliography المراجع المختارة

1. Abbas, Ferhat, Autopsie d'une Guerre, Paris : Garnier Frères, 1980.
2. ----------,----------, L'indépendance Confisqué, Paris : Flammarion, 1964.
3. Abidi, Hasni, L'Algérie : comment sortir de la crise, Paris : L'harmattan, 2003.
4. Addi, Lahonari, l'Algérie et la Démocratie, Paris : La Découverte, 1994.
5. Ageron, Charles-Robert, La Décolonisation Française, Paris : Arman Colin, 1994.
6. Aggoun, Lounés, et Jean-Baptiste Rivoire, Françalgérie, Crimes et mensonges d'état, Paris : La Découverte, 2004.
7. Alexander, Martin, Evans, Martin, and J.E.V Keiger, edit. The Algerian war and the French army, Basingstore, mac Millan, 2002.
8. Ambler, John Stewart, The French army in Politics 1945-1962, Columbus: Ohio state university Press, 1966.
9. Alleg, Maurice, La Question, Paris : Editions de Minuit, 1958.
10. Alwan, Mohamed, Algeria before the United Nations, New York: Robert Speller, 1959.
11. Andrews, William G, French Politics and Algeria, New York: Appleton century crofts, 1962.
12. Banche, Raphelle, La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962, Paris : Gallimard, 2001.
13. Bennoune, Mahfoud, The Making of contemporary Algeria: Colonial upheavals and Post Development, Cambridge: Cambridge univ. Press, 1988.
14. Behr, Edward, The Algerian Problem, London: Penguin, 1961.
15. Betts, Raymond, France and Decolonization 1900-1960, New York: Saint Martin's press, 1991.
16. Ben Khadda, Benyoucef, Les Origines du 1er Novembre, 1954, Alger : Editions Chihab, 1989.
17. Bentoubal, Lakhdar, mémoires de l'intérieur, Batna : Chihab Editions, 2021.

18. Bensaada, Mohamed Tahar, Le Régime politique Algérien, Alger : ENAL, 1992.
19. Bonin, Hubert, Histoire économique de la IV République, Paris : Economica, 1987.
20. Boudrel, Philippe, la dernière chance de l'Algérie Française : du gouvernement socialiste au retour de de Gaulle, 1956-1950, Paris : Albin Michel, 1996.
21. Boudjeriou, Ahmed, Guerre d'Algérie : Manteka 25 Constantine, Constantine, 1992.
22. Brahimi, El-mili, Noufel, France-Algérie : 50 ans d'histoire, Pris : Fayard, 2017.
23. Charef, Abid, Octobre : L'Algérie 88, Alger : Laphomic, 1990.
24. Cointer, Michel, De Gaulle et l'Algérie Française, 1958-1962, Paris : Librairie Académique, Perrin, 1995.
25. Connelly, Mathews, A Diplomatic Revolution: Algeria's fight for independence and the origins of Cold war era, New York: Oxford univ. Press, 2002.
26. Dahlab, Saad, Mission Accompli, Alger: Dahlab Editions, 1990.
27. Daniel, Jean, De Gaulle et L'Algérie, Paris : Seuil, 1986.
28. Devoluy, Pierre et Duteuil, Merielle, La Poudrière Algérienne, Paris : Calmann Levy, 1994.
29. Djelali, Soufiane, L'Algérie : une nation en chantier, Alger : Casbah Editions, 1982.
30. Droz, Bernard et Lever, Evelyne, Histoire de la guerre d'Algérie, Paris : Seuil, 1982.
31. Durand, Jean Pierre, Tengour, Habib, L'Algérie et ses populations, Bruxelles : Editions complexe, 1982.
32. Dunn, John, Modern Revolutions, Cambridge: Cambridge Univ Press, 1992.
33. Elsenhans, Hartmut, la Guerre d'Algérie 1954-1962, Alger : Dar Al Kitab Elarabi, 2022.
34. Evans, Martin, Philippe, John, Algeria: Anger of dispossessed, New Haven, Connecticut university press, 2007.
35. Eveny, Patrick et Planchais, Jean, La Guerre d'Algérie, Paris : La Découverte, 1989.
36. ----------,----------, La Guerre d'Algérie : Dossier et Témoignages, Paris : La Découverte, 1989.

37. Ferhat, Farhat, The United States and Algeria: From Roosevelt to Kennedy, 1940-1962, Alger: O.P.U, 2006.
38. Fleury, George, La Guerre en Algérie, Paris : Plon, 1993.
39. Fréaux, jacques, La France et L'Algérie en guerre, 1830-1962, Paris : Economica, 2001.
40. Funés, Nathalie, mon oncle en Algérie, Paris : Editions stock, 2010.
41. Gervetau, L., Rioux, Jean Pierre, Stora Benjamin ed, La France en guerre : Novembre 1954 – Juillet 1962, Paris : Bibliothèque de la Documentation internationale et contemporaine, 1992.
42. Gillespie, Jean, Algeria : Rebellion and Revolution, New York: Praeger, 1960.
43. Guerfi, Amar, De la Guérella urbaine au maquis de la wilaya I, Batna : Chihab Editions, 2021.
44. Gordon, David, The Passing of French Algeria, London: Oxford univ. Press, 1966.
45. Hachmaoui, Mohamed, Clientélisme et Patronage dans L'Algérie Contemporaine, Paris : Editions Carthala, 2013.
46. Harbi, Mohamed, Aux origins du FLN : Le Populisme en Algérie, Paris : Christian Bourjois, 1975.
47. ----------,----------, Le FLN : Mirage et Réalité, Paris : Jeune Afrique, 1980.
48. ----------,----------, L'archève de la Révolution Algérienne, Paris : Jeune Afrique, 1980.
49. Horne, Alixtair, A savage of war of peace: Algeria: 1954-1962, New York, Viking Press, 1977.
50. Humbaraci, Arsalan, Algeria: A Revolution riot failed, New York: Praeger, 1966.
51. Jurquet, Jacques, Révolution Nationale Algérienne et le parti communist Français, Paris : Editions du centenaire, 1979.
52. Kemekem, El-hadi, El-Milia : Les souvenirs d'un combattant, Alger : Casbah Editions, 2016.
53. Kelly, George Armstrong, Lost soldiers: The French army and empire in crisis, 1947-1962, Cambridge, mass, M.I.T press, 1965.
54. Kettle, Michael, De Gaulle and Algeria, 1940-1960, London: Quarter Books, 1993.

55. Khelladi, Mohamed, De Boussouf à Kennedy, Alger : Casbah Editions, 2017.
56. Lagarde, Dominique, Algérie : La Disillusion, Paris : Express Roularta, 2011.
57. Lariege, Julien, (co-ordinateur), L'Algérie : La Guerre n'est pas finie (Cahier de l'orient), Paris : Décembre, 2006, # 84.
58. Lerich, Joseph, Les Algériens parmi nous, Paris : Editions sociales française, 1959.
59. Levet, Jean Louis, Preure, Mourad, France - Algérie : le grand malentendu, Paris : L'archapel, 2012.
60. Leveau, Remy, ed, L'Algérie dans la guerre, Bruxelles : Editions complexe, 1995.
61. Long, Olivier, le dossier secret d'Evian : une mission suisse pour la paix en Algérie, Lausane : Editions 24 heures, 1988.
62. Luethy, Herbert, France against herself, New York: Praeger, 1955.
63. Lyotard, Jean François, La Guerre d'Algérie, Paris : Gallie, 1989.
64. Maadad, Messaoud, Guerre d'Algérie, Alger : Enal, 1992.
65. Malye, François, Stora, Benjamin, François Mitterand et la guerre d'Algérie, Paris : Calmann Lévy, 2010.
66. Madhar, Slimane, Echec des systèmes politiques en Algérie, Alger : Casbah Editions, 1999.
67. Nabi, Mohamed, L'Algérie aujourd'hui, Paris : Harmattan, 2000.
68. Perroux, François, L'Algérie du demain, Paris : P.U.F, 1962.
69. Pervillé, Guy, Pour une histoire de la guerre d'Algérie, 1954-1962, Paris : centre nationale du livre, 2002.
70. Pickles, Dorothy, Algeria and France : From colonialism to co-operaism, New York: Prager, 1963.
71. Pons, Frédiric, Algérie : le vrai état de lieux, Paris : Calmann Lévy, 2013.
72. Quandt, William B., Société et pouvoir en Algérie, Alger : Casbah Editions, 1999.
73. Rioux, Jean Pierre ed., La Guerre d'Algérie et les Français, Paris : Fayard, 1990.
74. ----------,----------, et sirinelli, J.F.D, La guerre d'Algérie et les intellectuels Français, Paris : Editions complexe, 1991.

75. Ruedy, John, modern Algeria : The Origins and Development of a nation, Blomington: Indiana univ. press, 1992.
76. Slama, Alain, Girard, La Guerre d'Algérie : Histoire d'une Déchireur, Paris : Gallimard, 1996.
77. Smith, Tony, The French Stake is Algeria, Ithaca: Cornel univ. press, 1978.
78. Stone, Martin, The Agony of Algeria, London: Hurst, 1997.
79. Stora, Benjamin, Ils venaient d'Algérie: l'immigration Algérienne France, 1912-1992, Paris : Fayard, 1992.
80. ----------,----------, La Gangrène et l'oubli : La mémoire de la guerre d'Algérie, Paris : La Découverte, 1992.
81. ----------,----------, L'histoire de la guerre d'Algérie, 1954-1962, Paris : La Découverte, 1993.
82. Sulzberger, C.I, The test : De Gaulle and Algeria, New York: Harcourt, Brace and world, 1962.
83. Talbot, John, The war without a name, France in Algeria, 1954-1962, New York: Knopf, 1980.
84. Terrenoire, Louis, De Gaulle et l'Algérie : Témoignage pour l'histoire, paris : Fayard, 1964.
85. Theis, Laurent, Rattlen, Philippe, Histoire de la guerre d'Algérie ou le temps des meprises, Tours, Mam, 1974.
86. Thénault, Sylvie, Histoire de la guerre d'Indépendance Algérienne, Paris : Flammarion, 2005.
87. Tillion, Germaine, France and Algeria : Complementary Enemies, New York : A. Knopf, 1961.
88. Tocqueville, Alexis de, De la Décolonie en Algérie, paris : Gallimard, 1968.
89. Tricot, Bernard, Le Sentier de la paix : Algérie, 1958-1962, Paris : Plon, 1962.
90. Tripier, Philippe, Autopsie de la guerre d'Algérie, Paris : France Empire, 1972.
91. Vatin, Jean Claude, L'Algérie Politique : Histoire et société, Paris : Fond. Nationale des sciences politiques, 1983.
92. Vaisse, Maurice, Alger : Le putsch, Bruxelles : Editions complexe, 1983.
93. Vétillard, Roger, un regard sur la guerre d'Algérie, Paris : Riveneuve éditions, 2016.

94. Verdes-leroux, Jeannine, L'Algérie et la France, Paris : Briquins, 2009.
95. Vidal, Naquet, Face à la raison d'état : une histoire dans la guerre d'Algérie, Paris : la Découverte, 1989.
96. Vincent, Allen, L'inexorable déchireur, Editions Alen Sutton, 2010.
97. Wall, Irwin M., L'influence Américaine sur la politique Française, Paris : André Balland, 1989.
98. ----------,----------, Les états unis et la guerre d'Algérie, Paris : Soleb, 2006.

الملاحق

الملحق 1

تسلسل الأحداث خلال ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962

سنة 1954:

15 جوان 1954.....اجتماع أعضاء لجنة 22 بالجزائر العاصمة لتحضير الثورة.

24 جوان 954 .....اجتماع لمجموعة قادة الثورة في منزل إلياس دريش بالمدنية والاتفاق على القيام بالعمل المسلح لتحرير الجزائر.

1 نوفمبر 1954 .....اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، بكلمة السر " عقبة بن نافع " وبمشاركة 1200 مجاهد و400 قطعة سلاح.

3 نوفمبر 1954 .....روجي ليونار، الحاكم العام للجزار يصرح أن أحداث أول نوفمبر 1954 موجهة من الخارج.

5 نوفمبر 1954 .....استشهاد بن عبد المالك رمضان، أحد أعضاء لجنة 22.

18 نوفمبر 1954 .....استشهاد مختار باجي، عضو لجنة 22 التي قررت إعلان الحرب على فرنسا.

سنة 1955:

5 جانفي 1955.....14 دولة أسيوية-إفريقية تطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة.

18 جانفي 1955.....استشهاد قائد الشمال القسنطيني ديدوش مراد قرب مدينة سمندو أو زيغود يوسف حاليا.

19 جانفي 1955.....الإفراج عن عبان رمضان من سجن الحراش بعد قضاء 5 سنوات سجنا بتهمة الانتماء إلى المنظمة الخاصة.

25 جانفي 1955.....تعيين جاك سوستيل حاكما عاما للجزائر خلفا لروجي ليونار.

5 فيفري 1955 .....سقوط حكومة منديس فرانس بسبب حرب الجزائر.

11 فيفري 1955 .....اعتقال مصصفى بن بولعيد في بن قردان على الحدود التونسية– الليبية.

21 مارس 1955 .....رئيس الحكومة الفرنسية ادقار فور يخول للحاكم العام بالجزائر كل السلطات العسكرية والمدنية للقضاء على الثورة الجزائرية.

19 أفريل 1955.....انعقاد مؤتمر باندونغ ومشاركة الوفد الجزائري فيه للتعريف بالقضية الجزائرية.

1 جوان 1955 .....جاك سوستيل يعلن عن إصلاحات جذرية بالجزائر.

21 جوان 1955.....محكمة عسكرية فرنسية تصدر حكما بالإعدام على البطل مصطفى بن بولعيد، المسؤول عن منطقة الأوراس.

24 جوان 1955.....اعتقال لمين دباغين من طرف السلطات الفرنسية.

20 أوت 1955.....بداية الهجوم الشامل في الشمال القسنطيني لفك الحصار على الأوراس.

28 سبتمبر 1955.....انتشار الفرق الإدارية المتخصصة (SAS) بقصد استمالة الجزائريين وتجنيدهم لخدمة فرنسا.

30 سبتمبر 1955.....انسحاب وزير خارجية فرنسا من اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بسبب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها.

1 أكتوبر 1955 .....بداية هجمات واسعة لجيش التحرير الوطني في الغرب الجزائري.

19 أكتوبر 1955.....حكومة ادقار فور تعلن عن مشروعها الإصلاحي في الجزائر والمتضمن قانون 1947.

30 أكتوبر 1955.....استشهاد بشير شيحاني قائد منطقة الأوراس.

سنة 1956:

7 جانفي 1956.....جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تعلن عن حل نفسها وانضمام أعضائها للثورة.

19 جانفي 1956.....اغتيال الدكتور بن عودة بن زرجب في تلمسان.

31 جانفي 1956.....لقاء بين بن خدة والأستاذ أندري مندوز، ممثل الحكومة الفرنسية.

3 فيفري 1956.....فرنسا تصدر مرسوما يقضي بالتجنيد الإجباري للشباب الجزائري.

9 فيفري 1956.....فرنسا تعين روبين لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر.

24 فيفري 1956 .....تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

22 مارس 1956 .....استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد بالأوراس في حادثة الجهاز الملغم.

12 أفريل 1956.....إجراء اتصالات أولية بين محمد خيضر، وبين ممثل الحكومة الفرنسية بقيادة جوزيف بقارة بالقاهرة.

15 أفريل 1956.....سقوط حكومة فيليكس غايار بعد فشلها في إخماد الثورة الجزائرية.

17 أفريل 1956.....استشهاد سويداني بوجمعة في وادي مزافران قرب مدينة القليعة في مواجهة مع قوات الاحتلال.

3 ماي 1956 .....الحكم بالإعدام على البطل أحمد زبانة وتنفيذه يوم 17 جوان 1956.

19 ماي 1956.....إضراب الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عن الدراسات والتحاقهم جماعيا بالثورة.

20 أوت 1956.....انعقاد مؤتمر الصومام في مدينة ازلاقن، بجاية بقصد إعادة تقييم استراتيجية الثورة.

1 سبتمبر 1956.....لقاء بين محمد يزيد وممثل الحكومة الفرنسية السيد M.Commun بروما.

22 أكتوبر 1956.....اختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية القادمة من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر مغاربي.

10 نوفمبر 1956 .....فرار مصطفى بن بولعيد من سجن الكدية بقسنطينة مع مجموعة من المجاهدين المحكوم عليهم بالإعدام.

سنة 1957:

1 جانفي 1957.....انطلاق إذاعة " صوت الجزائر ".

9 جانفي 1957.....تأسيس الهلال الأحمر الجزائري من طرف قيادة جبهة التحرير.

10 جانفي 1957.....البرلمان الفرنسي يصدر قرارا بفصل الصحراء عن الجزائر.

18 فيفري 1957 .....الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 11، تصدر قرارا تعترف فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

23 فيفري 1957 .....إلقاء القبض على العربي بن مهيدي بالجزائر العاصمة.

3 مارس 1957.....اغتيال القائد العربي بن مهيدي من طرف الجيش الفرنسي والذي قال للفرنسيين: " سننتصر لأننا نمثل المستقبل الزاهر، وستهزمون لأنكم تمثلون الماضي الاستعماري المتعفن ".

9 أفريل 1957.....وقوع جميلة بوحيرد في الأسر بحي القصبة بعد إصابتها بجروح بليغة.

21 ماي 1957.....سقوط حكومة غي مولى.

26 ماي 1957.....اغتيال الخائن علي شكال بفرنسا وهو يقف بجانب رئيس الجمهورية الفرنسية في ملعب بباريس، من طرف الفدائي محمد بن صدوق.

11 جوان 1957.....فرنسا تقرر إنشاء وزارة خاصة بالصحراء.

28 جوان 1957.....استشهاد المجاهدة مليكة قايد في معركة ياكوران بالولاية الثالثة.

21 أوت 1957.....انعقاد أول مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة وإعادة تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ.

1 سبتمبر 1957.....القوات الفرنسية تباشر حق متابعة المجاهدين الجزائريين داخل الأراضي التونسية.

24 سبتمبر 1957.....إلقاء القبض على الفدائي ياسف السعدي بالقصبة، رفقة زهرة ظريف.

8 أكتوبر 1957 .....استشهاد علي لابوانت وحسيبة بن بوعلي بالقصبة بعد أن نسفت قوات الاحتلال البيت الذي يتواجدان به.

15 أكتوبر 1957.....استكمال بناء خط موريس المكهرب على حدود الجزائر الشرقية، والشروع في بناء خط شيل المكهرب على الحدود الغربية للجزائر.

12 نوفمبر 1957 .....إلقاء القبض على محمد خميستي، الأمين العام لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) بفرنسا.

26 نوفمبر 1957 .....الكولونيل بيجار ينفذ عمليات إعدام في حق الجزائريين الأبرياء في الصحراء دون محاكمة.

22 ديسمبر 1957.....استشهاد القائد عبان رمضان بالمغرب.

سنة 1958:

27 جانفي 1958.....السلطات الفرنسية تأمر بحل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

28 جانفي 1958.....إعلان إضراب الثمانية أيام التاريخية بالجزائر العاصمة.

30 جانفي 1958.....حكومة فرنسا تطلب قرضا ماليا بقيمة 655 مليون دولار من الخزينة الأمريكية لتمويل الحرب في الجزائر.

8 فيفري 1958 .....هجوم الطائرات الفرنسية على ساقية سيدي يوسف التونسية.

14 فيفري 1958 .....اجتماع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بالقاهرة.

27 أفريل 1958.....بداية أشغال مؤتمر طانجة بحضور قادة أحزاب الاستقلال والحزب الدستوري وجبهة التحرير الوطني.

13 ماي 1958.....سقوط الجمهورية الرابعة وعودة ديغول إلى الحكم وإنشاء الجمهورية الخامسة.

18 جويلية 1958.....محكمة عسكرية فرنسية تصدر أحكاما بالإعدام على جميلة بوحيرد، جميلة بوعزة، وطالب عبد الرحمن.

19 سبتمبر 1958.....إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة وتونس والرباط في آن واحد.

سنة 1959:

12 جانفي 1959.....مثول عيسات أيدي ونقابيين آخرين أمام المحكمة العسكرية بالجزائر.

28 مارس 1959 .....استشهاد العقيد عميروش والعقيد سي الحواس بجبل ثامر، قرب بوسعادة.

5 ماي 1959 .....استشهاد البطل أحمد بوقرة قائد الولاية الرابعة في معركة بأولاد بوعشرة (بالمدية).

26 جويلية 1959.....استشهاد عيسات أيدير، زعيم اتحاد العمال الجزائريين، تحت التعذيب.

5 نوفمبر 1959 .....استشهاد عبد الرحمن ميرة بالولاية الثالثة بناحية أقبو.

سنة 1960:

1 جانفي 1960.....افتتاح الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس.

18 جانفي 1960.....تعيين هواري بومدين رئيسا لقيادة أركان الجيش الوطني الشعبي من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماعه بطرابلس.

17 فيفري 1960 .....فرنسا تقرر العودة إلى الإدارة المدنية بدلا من العسكرية.

8 مارس 1960.....اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بتونس.

27 مارس 1960 .....استشهاد العقيد لطفي قائد الولاية الخامسة.

28 جوان 1960.....انطلاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية في مولان.

5 سبتمبر 1960.....ديغول يعلن لأول مرة " أن الجزائر جزائرية ".

6 سبتمبر 1960.....المثقفون الفرنسيون يحتجون ويرفضون التجنيد الإجباري للمشاركة في حرب الجزائر.

27 سبتمبر 1960.....فرحات عباس ولخضر بن طوبال يزوران الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية لكسب تأييد الحكومتين الروسية والصينية.

7 أكتوبر 1960 .....الاتحاد السوفياتي يعترف رسميا بالحكومة المؤقتة الجزائرية.

19 أكتوبر 1960.....جاك سوستيل، الحاكم العام في الجزائر يشكل " التجمع من أجل الحفاظ على الجزائر تحت السيادة الفرنسية ".

21 نوفمبر 1960 .....ديغول يعين لويس جوكس وزير دولة للشؤون الجزائرية.

10-11 ديسمبر 1960 مظاهرات عارمة بالمدن الجزائرية لتأييد جبهة التحرير ونقل معركة التحرير إلى المدن.

19 ديسمبر 1960.....الجمعية العامة للأمم المتحدة تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وتحقيق الاستقلال.

سنة 1961:

6 جانفي 1961.....لقاء بين سعيد دحلب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة ولويس جوكس بقصد التفاوض.

8 جانفي 1961.....إجراء استفتاء وتقرير المصير في الجزائر وفرنسا.

20 فيفري 1961 .....لقاء بين جورج بومبيدو، والطيب بولحروف وأحمد بومنجل بحضور الدبلوماسي السويسري أوليفيي لونغ.

31 مارس 1961 .....اغتيال رئيس بلدية إفيان من طرف منظمة الجيش السري الفرنسية بسبب احتضان بلديته المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

11 أفريل 1961.....ديغول يعلن أنه ليس من مصلحة فرنسا البقاء في الجزائر.

22 أفريل 1961.....فشل انقلاب جنرالات فرنسا على ديغول.

10 ماي 1961.....الانطلاق الفعلي للمفاوضات الجزائرية الفرنسية في إفيان.

13 جويلية 1961.....مقتل العقيد سي صالح زعموم.

20 جويلية 1961.....استئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية في لوغران.

9-28 أوت 1961 .....اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية وتعيين بن يوسف بن خدة رئيسا للحكومة المؤقتة.

17 أكتوبر 1961 .....مظاهرة سلمية بباريس دعت إليها جبهة التحرير الوطني لمساندة الثورة الجزائرية والمعتقلين.

1 ديسمبر 1961 .....ميلاد أول وكالة جزائرية للأنباء.

سنة 1962:

11 فيفري 1962 .....بداية المفاوضات بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي بمدينة لي روس Les Rousses.

29 مارس 1962 .....تكليف الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن فارس بتسيير الفترة الانتقالية وتحضير الاستفتاء.

18 مارس 1962 .....التوقيع على اتفاقية إفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي.

1 جويلية 1962 .....إجراء استفتاء تقرير المصير وحصول الجزائر على استقلالها.

5 جويلية 1962 .....الإعلان الرسمي عن استقلال الجزائر وانتهاء فترة احتلال فرنسي دام 132 سنة.

الملحق 2

مجموعة 22 التي فجرت ثورة التحرير في سنة 1954

1. مصطفى بن بولعيد (1917-1956).
2. العربي بن مهيدي (1923-1957).
3. محمد بوضياف (1919-1992).
4. رابح بيطاط (1925-2000).
5. ديدوش مراد (1927-1955).
6. لخضر بن طوبال (1923-2000).
7. عبد القادر العمودي (1925-2020).
8. عمار بن عودة (1925-2018).
9. مختار باجي (1919-1954).
10. السعيد بوعلي (1927-1959).
11. عبد السلام حباش (1925-2008).
12. يوسف زيغود (1921-1956).
13. محمد مشاطي (1921-2014).
14. سليمان ملاح (1920-1957).
15. بلحاج بوشعيب (1918-2012).
16. الزبير بوعجاج (1925-2014).
17. عثمان بلوزداد (1929-2022).
18. الياس دريش (1928-2001).
19. بوجمعة سويداني (1922-1956).
20. محمد مرزوق (1927-2008).
21. رمضان بن عبد المالك (1924-1954).
22. عبد الحفيظ بوصوف (1919-1982).

الملحق 3
السلطات التنفيذية لجبهة التحرير الوطني

I. لجنة التنسيق والتنفيذ الأولي (أوت 1956):

عبان رمضان .....المسؤول السياسي والعسكري
محم العربي بن مهيدي .....مسؤول العمل العسكري بمدينة الجزائر
كريم بلقاسم ..... منسق عام بين الولايات
بن يوسف بن خدة ..... قيادة المنطقة المستقلة للجزائر والاتصال مع الأوروبيين
سعد دحلب .....مكلف بالدعاية وصحيفة " المجاهد "

II. لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية (أوت 1957):

14 عضوا، خمسة شرفيين: بوضياف، آيت أحمد، بن بلة، خيضر، وبيطاط، والتسعة الآخرين هم:
كريم بلقاسم .....القوات المسلحة وقاعدة تونس
عبد الحفيظ بوصوف ..... الاتصالات العامة والاستخبارات
لخضر بن طوبال .....الداخلية وفيدرالية فرنسا
محمود الشريف ..... المالية
عمار أوعمران ..... التموين العام والتسليح
عبان رمضان ..... تنظيم الجبهة والصحافة والإعلام
فرحات عباس ..... الدعاية الدولية
محمد لامين دباغين .....تنسيق الشؤون الخارجية
عبد الحميد مهري .....الشؤون الاجتماعية

III. الحكومة المؤقتة الأولى 19 سبتمبر 1958:

فرحات عباس .....رئيس
كريم بلقاسم .....نائب الرئيس، وزير القوات المسلحة
أحمد بن بلة .....نائب الرئيس
محمد بوضياف .....وزير دولة
آيت أحمد .....وزير دولة
محمد خيضر .....وزير دولة
رابح بيطاط .....وزير دولة
لخضر بن طوبال ..... وزير الداخلية، وفيدرالية فرنسا
عبد الحفيظ بوصوف .....الاتصالات العامة والمواصلات
محمود الشريف ..... التسليح والتموين
محمد لامين دباغين .....الشؤون الخارجية
عبد الحميد مهري .....وزير شؤون شمال إفريقيا
أحمد فرانسيس .....الشؤون الاقتصادية والمالية
محمد يزيد .....وزير الإعلام
بن يوسف بن خدة ..... وزير الشؤون الاجتماعية
أحمد توفيق المدني ..... وزير الشؤون الثقافية
الدكتور لامين خان .....كاتب دولة بالداخل
الرائد عمر أوصديق .....كاتب دولة بالداخل
مصطفى اسطمبولي .....كاتب دولة بالداخل

IV. الحكومة المؤقتة الثانية (جانفي 1960):

تشكلت الحكومة الثانية على النحو التالي:
فرحات عباس .....رئيس
كريم بلقاسم ..... نائب الرئيس، وزير الشؤون الخارجية

احمد بن بلة .....نائب الرئيس
محمد بوضياف .....وزير دولة
آيت أحمد .....وزير دولة
محمد خيضر .....وزير دولة
رابح بيطاط .....وزير دولة
محمدي السعيد .....وزير دولة
لخضر بن طوبال ..... وزير الداخلية وفيدرالية فرنسا
عبد الحفيظ بوصوف .....وزير التسليح والاتصالات العامة
أحمد فرانسيس ..... وزير الشؤون المالية والاقتصادية
محمد يزيد .....وزير الإعلام
عبد الحميد مهري .....وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية

V. الحكومة المؤقتة الثالثة (أوت 1961):

بن يوسف بن خدة ..... رئيس الحكومة، وزير المالية والشؤون الاقتصادية
كريم بلقاسم .....نائب رئيس الحكومة، وزير الداخلية
أحمد بن بلة ..... نائب رئيس الحكومة
محمد بوضياف ..... نائب رئيس الحكومة
حسين آيت أحمد .....وزير دولة
محمد خيضر .....وزير دولة
رابح بيطاط .....وزير دولة
لخضر بن طوبال .....وزير دولة
محمدي السعيد .....وزير دولة
عبد الحفيظ بوصوف .....وزير التسليح والاتصالات العامة
سعد دحلب ..... وزير الخارجية
محمد يزيد .....وزير الإعلام

الملحق 4

أعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (20 أوت 1956)

الأعضاء الدائمون أو الأساسيون	الأعضاء الإضافيون
1. مصطفى بن بولعيد	1. لخضر بن طوبال
2. زيغود يوسف	2. البشير شيحاني
3. كريم بلقاسم	3. سليماني دهيليس
4. عمر أوعمران	4. عبد الحفيظ بوصوف
5. محمد العربي بن مهيدي	5. علي ملاح
6. رابح بيطاط	6. محمد الصديق بن يحي
7. رمضان عبان	7. محمد لبجاوي
8. بن يوسف بن خدة	8. عبد المالك تمام
9. أيدير عيسات	9. محمدي السعيد
10. محمد بوضياف	10. عطا الله بن عيسى
11. حسين آيت أحمد	11. سعد دحلب
12. محمد خيضر	12. إبراهيم مزهودي
13. أحمد بن بلة	13. محمد الصالح الونشي
14. محمد لمين دباغين	14. الطيب الثعالبي
15. فرحات عباس	15. عبد الحميد مهري
16. أحمد توفيق المدني	16. أحمد فرنسيس
17. محمد يزيد	17. زبير نائب الأمين العام لاتحاد العمال

أعضاء المجلس الوطني الحاضرون في اجتماع القاهرة (20-27 أوت 1957)

1. عبان رمضان
2. عباس فرحات
3. عموري محمد
4. عمار بن عودة
5. بن يوسف بن خدة
6. لخضر بن طوبال
7. محمد الصديق بن يحي
8. عمارة بوقلاز
9. هواري بومدين
10. عبد الحفيظ بوصوف
11. محمود الشريف
12. سعد دحلب
13. محمد لمين دباغين
14. سليمان دهيليس
15. أحمد فرنسيس
16. كريم بلقاسم
17. أحمد توفيق المدني
18. عبد الحميد مهري
19. إبراهيم مزهودري
20. محمد بن السعيد
21. عمر أوعمران
22. الطيب الثعالبي
23. محمد يزيد

أعضاء المجلس الوطني الحاضرون في اجتماع القاهرة (20-27 أوت 1957)

1. عباس فرحات
2. لخضر بن طوبال
3. بوحجر بن حدو
4. بن يوسف بن خدة
5. لخضر بن طوبال
6. محمد الصديق بن يحي
7. عمر بوداود
8. هواري بومدين
9. أحمد منجلي
10. عبد الحفيظ بوصوف
11. سعد دحلب
12. سلمان دهيليس
13. أحمد فرنسيس
14. قوادري حسين
15. محمد حمادي
16. أحمد قايد
17. محمد خير الدين
18. كريم بلقاسم
19. الحاج لخضر عبيدي
20. عبد الحميد مهري
21. علي منجلي
22. محمدي سعيد
23. عمر أوعمران

24. عمر أوصيف
25. الطيب الثعالبي
26. محمد يزيد
27. يازوران محمد السعيد
28. زراري رابح

الملحق 5

قائمة بأسماء العقداء العشرة المجتمعين بتونس

(من 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959)

1. كريم بلقاسم
2. عبد الحفيظ بوصوف
3. لخضر بن طوبال
4. هواري بومدين (قيادة الأركان الناحية الغربية)
5. محمدي السعيد (قيادة الأركان، الناحية الشرقية)
6. الحاج لخضر (الولاية الأولى)
7. علي كافي (الولاية الثانية)
8. يازوران سعيد (الولاية الثالثة)
9. دهيليس سليمان (الولاية الرابعة)
10. لطفي (الولاية الخامسة)

الملحق 6

هيئة الأركان الموحدة (فيفري 1960)

بعد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس سنة 1960 تم تشكيل لجنة وزارية للحرب بقيادة الباءات الثلاثة:

1. كريم بلقاسم
2. عبد الحفيظ بوصوف
3. لخضر بن طوبال

وقررت القيادة الجديدة المشرفة على الجيش تعيين هواري بومدين رئيسا لها، وهو الذي يشرف على هيكلة الجيش، واختيار الأعضاء الذين يشاركونه في تنظيم الجيش. وعن طريق هذه الهيئة، تمكن بومدين من فرض سيطرته على الجيش إلى غاية وفاته. فقد عين مجموعة من المقربين إليه، وكانت متجانسة، إنها تتكون من: العقيد علي منجلي والرائد أحمد قايد، والرائد عز الدين.

الملحق 7

السيرة الذاتية للأستاذ عمار بوحوش

الاسم واللقب:

عمار بوحوش

تاريخ الميلاد:

1938/12/17، بالميلية، ولاية جيجل، الجزائر

الحالة العائلية:

متزوج، أب لطفلين.

العنوان الشخصي:

ص.ب. (6)، برج البحري، 16111، الجزائر.

العنوان الإلكتروني: E.mail : ammar.bouhouche@gmail.com

I – المؤهلات العلمية

1- الثانوية العامة من ثانوية الشويخ بالكويت، سنة 1960.

2- ليسانس في العلوم السياسية من جامعة شمال إلينوى، بالولايات المتحدة الأمريكية، سنة 1965.

3- ماجستير في العلوم السياسية من نفس الجامعة (يناير 1967).

4- دكتوراه الدولة في العلوم السياسية (.Ph.D)، تخصص علوم إدارية ونظريات سياسية، من جامعة ميزوري (The University of Missouri at Columbia) بالولايات المتحدة، سنة 1970.

التخصص

1. الإدارة العامة.
2. الفكر السياسي.
3. سياسات المغرب العربي.
4. منظمات دولية إقليمية.
5. السلوك الإداري.
6. منهجية العلوم الاجتماعية.

II- الخبرة العلمية في التدريس والعمل الإداري

1) معيد بجامعة ميزوري (الولايات المتحدة الأمريكية) 1968-1970.
2) مدرس (1970) ثم أستاذ محاضر (1975)، وأستاذ (1979) بجامعة الجزائر إلى يومنا هذا.
3) مكلف بمهمة برئاسة الجمهورية من عام 1971 إلى 1975.
4) خبير بالمنظمة العربية للعلوم الإدارية بعمان، 1980-1982.
5) أستاذ زائر بالجامعة الأردنية، عمان، 1982-1983.
6) أستاذ زائر بجامعة دمشق، الفصل الدراسي الأول، 1982.
7) أستاذ زائر بجامعة الكويت في الفصل الدراسية الأول، 1987-1988.
8) أستاذ زائر بجامعة ويسكونسون (University of Winsconsin) الأمريكية، 1991-1992.
9) رئيس المجلس العلمي بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1985-1994.
10) رئيس قسم الإدارة العامة بجامعة آل البيت بالأردن، 1996-1998.

11) رئيس اللجنة البيداغوجية الوطنية (.C.P.N) لإعداد برنامج التعليم العالي في العلوم السياسية، 1999-2002.
12) رئيس فرقة بحث في **التاريخ السياسي للجزائر**، مدير ومؤسس لمخبر البحوث والدراسات السياسية بجامعة الجزائر، 2002-2003.
13) أستاذ بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية (الرياض) 2002-2005.
14) مشرف على برنامج الماجستير في إدارة الموارد البشرية بكلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر منذ 2006 لغاية 2016.

الكتب المنشورة

أولا) مجموعة الكتب التي نشرت للمؤلف

1) **العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، 400 صفحة.
2) **تطور النظريات والأنظمة السياسية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1977، 500 صفحة.
3) **نظريات الإدارة العامة**. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1980، 58 صفحة.
4) **الاتجاه الحديث للاستشارات**. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1981، 64 صفحة.
5) **نظرية التنظيم**. الجزائر: الشركة الوطنية للنسر والتوزيع، 1981، 68 صفحة.
6) **دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة**. عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1982، 100 صفحة.
7) **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984، 496 صفحة.
8) **مناهج البحث العلمي الحديث** (بالاشتراك مع أ.د. محمد الذنيبات) الزرقاء، الأردن: مكتبة المنار، 1986، 197 صفحة.

9) **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1989، 105 صفحة.
10) **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962.** بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998، 650 صفحة.
11) **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية (نسخة جديدة ومنقحة)، 2002، 126 صفحة.
12) **نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين.** بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2006، 200 صفحة.
13) **شاهد عيان على مشاركة الطلبة في ثورة التحرير الجزائرية، 1954-1962.** الجزائر: دار الأمة، 2018.
14) **المسار الأكاديمي للأستاذ عمار بوحوش: من قرية أزيار بالميلية إلى جامعة ميزوري الأمريكية.** الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2019.

أما مقالاتي وأبحاثي المنشورة في المجلات العلمية فهي منشورة في جزئين:
أبحاث ودراسات في الإدارة والسياسة. بيروت: دار الغرب الإسلامي،2006، 1080 صفحة.

ثانيا) الأبحاث والدراسات المنشورة في مجلات علمية باللغة العربية

1) "الأرض والهجرة"، مجلة **الأصالة**، العدد 11 (نوفمبر – ديسمبر) 1972، ص 121-130.
2) "دور المجالس الشعبية في النهضة الوطنية"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية**، العدد 3 (سبتمبر)،1972، ص7-19.
3) "الهجرة إلى فرنسا"، **مجلة الثقافة**، العدد 13 (فيفري – مارس) 1973، ص23-39.

4) "الدور الذي ينبغي أن تلعبه البيروقراطية في نهضة الشعوب الحديثة"، **مجلة الثقافة**، العدد 7 (مارس) 1972، ص 26-38.

5) "الأرض والهجرة"، **مجلة الأصالة**، العدد 13 (مارس- أفريل) 1973، ص125-131.

6) "أسباب الهجرة إلى فرنسا"، **مجلة الثقافة**، العدد 14 (أفريل – ماي) 1973، ص 49-67.

7) "الأرض والهجرة" التحالف الوطيد بين الجمهوريين والمعمرين"،**مجلة الأصالة**، العدد 16 (سبتمبر – أكتوبر) 1973، ص 83-96.

8) "الهجرة: تقييم عام للقضية"، **مجلة الثقافة**، العدد 17 (أكتوبر – نوفمبر) 1973، 31 صفحة.

9) "الأبعاد السياسية للثورة الصناعية في الجزائر"، **مجلة الثقافة**، العدد 23 (أكتوبر – نوفمبر) 1974، ص 19-34.

10) "عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العامل الثالث"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 2، 1974، ص 50-65.

11) "حتمية القيام بثورة إدارية في الجامعات الجزائرية"، **مجلة الثقافة**، العدد 26 (أفريل – ماي) 1975، ص 53-68.

12) "الثورة الاشتراكية الصينية في عهد ماو"، **السياسة الدولية**، العدد 46، 1976، ص 24-45.

13) "العمال المغتربون ضحايا الأزمات"، **مجلة الثقافة**، العدد 41 (أكتوبر – نوفمبر) 1977، ص 101-112.

14) "مشكلة التخلف في الوطن العربي" ندوة علمية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، عدد 2 (يوليو) 1978، ص 88-98.

15) "نظرية التنظيم"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، العدد 3 (سبتمبر) 1979، ص 599-616.

16) "أهمية التنظيم والمنظمات في حياة الأفراد"، **المجلة العربية للإدارة**، العدد 4 (ديسمبر) 1980، ص 18-27.

17) "لقاء علمي حول إدارة نقل الركاب في المدن"، **المجلة العربية للإدارة**، العدد 3 (أكتوبر) 1981، ص 86-89.

18) "مفهوم الوظيفة العامة"، **مجلة الإداري**، العدد الأول (يناير) 1982، ص29-38.

19) "مدخل إلى علم الإدارة"، **مجلة الإداري**، عدد 18 (سبتمبر) 1984، ص 71-82.

20) "الإدارة بالأهداف والنتائج"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد 1، 1987، ص 97-119.

21) "مسألة توظيف العلم لخدمة الإنسان العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 2، 1988، ص 82-97.

22) "البيروقراطية في النظرية والتطبيق"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد 2، 1988، ص 73-82.

23) "لغتنا العربية جزء من هويتنا"، دراسة منشورة بمجلة **المستقبل العربي**، العدد 35، (يناير 1982)، ص 121-129.

24) "خصائص الثورة الجزائرية"، **مجلة الدراسات التاريخية**، جامعة الجزائر، 1994، ص 105-115.

25) "ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة نوفمبر 1954"، **مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر، 1994، ص 5-25.

26) "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني"، **مجلة الذاكرة**، العدد 3، (خريف) 1995، ص 33-70.

27) "التطورات السياسية في الجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة، 1962-1965"، **مجلة دراسات إنسانية**، جامعة الجزائر، العدد 1، 2001، ص 149-177.

28) "أبو العيد دودو كما عرفته"، **مجلة اللغة العربية**، عدد خاص بالفقيد أبو العيد دودو (خريف) 2004، ص 139-149.

29) "بداية سياسة الانفتاح دشنت في الثمانينات"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية**، عدد 3، المجلد 42، 2004.

30) "الدولة الوطنية في مواجهة العولمة والتغير في العلاقات الدولية" منشورات **في أعمال الملتقى الدولي عبر إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة**، الجزائر: فبراير 2005، ص 39-63.

ثالثا) الدراسات والأبحاث المنشورة بصحف أسبوعية أو يومية

1) "المفهوم الحديث لعلم الإدارة"، دراسة منشورة بجريدة **الشعب**، اليومية بتاريخ 11 أكتوبر 1983.

2) "قوة الدولة مستمدة من وجود حزب قوي"، دراسة منشورة بجريدة **الشعب** اليومية بتاريخ 18 أفريل 1989.

3) "حديث عن التأليف والبحث وأساليب التدريس في الجامعة" مقابلة أجراها الصحفي محمودي أحمد، منشورة بجريدة **أضواء**، الأسبوعية بتاريخ 30 جوان 1984.

4) "الجذور الحقيقية للأزمة الاقتصادية: الاستخدام الأفضل لكل الطاقات"، دراسة منشورة بجريدة **أحداث اقتصادية** جانفي 1987.

5) الإدارة الجزائرية بين التجديد ومحاولات خلق الفعالية في التسيير"، دراسة منشورة **بالمجاهد الأسبوعي**، العدد 1404 (جويلية) 1987، ص 42-45.

6) "البيروقراطية في النظرية والتطبيق"، دراسة منشورة بجريدة **الشعب** اليومية بتاريخ 30 مارس 1988.

7) "كيف يمكن تحسين مستوى التعليم العالي الجامعي؟"، دراسة منشورة بجريدة **الشعب**، اليومية بتاريخ 30 أفريل و 7 ماي 1988.

8) "أين هو الدور الإبداعي لرجال العلم في الجزائر"، دراسة منشورة بجريدة **الشعب** اليومية بتاريخ 17 ديسمبر 1988.

9) "كيف نعيد المصداقية إلى مؤسسات الدولة!"، دراسة منشورة في جريدة **الشعب** اليومية، عدد 8051، بتاريخ 15 سبتمبر 1989.

10) "الإصلاحات السياسية في الجزائر: واقع وآفاق"، دراسة منشورة بجريدة **الشعب** اليومية بتاريخ 12 جوان 1990.

11) "التعريب في الوطن العربي: الهيمنة الأجنبية والمصالح الطبقية وراء التعطيل"، دراسة منشورة بجريدة **الشعب** اليومية بتاريخ 1 جانفي 1991
12) "لماذا تغلق وزارة المالية أبواب التقدم العلمي بالجزائر؟"، دراسة منشورة بجريدة **الشروق اليومي** بتاريخ 10 أكتوبر 2001
13) المغرب العربي وصعوبات التحول السياسي: "الجزائر لا تملك برنامجا اقتصاديا يغري المستثمر الأجنبي"، دارسة منشورة بجريدة **المساء** اليومية بتاريخ 28/27 ديسمبر 1991
14) "نظرا للخلل في السياسات العامة، هل يمكن الفصل بين السياسيين والمختصين؟"، دراسة منشورة بجريدة **الشروق اليومي** بتاريخ 24 سبتمبر 2005
15) "برامج التعليم العالي تفقد مصداقيتها في الجزائر"، دراسة منشورة بصحيفة **الشروق اليومي** بتاريخ 27 أفريل 2006

رابعا) مراجعة الكتب

1) مراجعة كتاب **الجزائر الجديدة** بقلم جوستين جواشيم المنشورة سنة 1964، بالولايات المتحدة الأمريكية
2) مراجعة كتاب **اندثار الجزائر الفرنسية** تأليف دافيد جوردان، المنشور بلندن سنة 1966
3) "كيف بدأت قضية احتلال الجزائر"، مراجعة لبحث كتبه السيد فرنسيس غيلز في جريدة **التايمز** اللندنية يوم 5 أوت 1972
4) "لا يمكن تغيير المجتمع بمراسيم" مراجعة لكتاب ميشيل كروزيي، **مجلة العلوم الاجتماعية** بجامعة الكويت، العدد 4، 1981، ص 191-196
5) "الإفلاس 1995: الانهيار القادم لأمريكا"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 4 (خريف 1994)، ص 179-185
6) المصير العربي من عام 1990 إلى عام 2020: عرض واقعي ونظرة مستقبلية، **مجلة الندوة الأردنية**، العدد 4 (ديسمبر) 1996، ص 76-81

خامسا) الأبحاث والدراسات غير المنشورة

1) "المواطن وإدارته وجها لوجه"، بحث مقدم إلى ملتقى، **كيف يمكن تسيير الجزائر وضواحيها**، قام بتنظيمه المجلس الوطني للبحث العلمي وولاية الجزائر يومي 15-16 ماي 1977
2) "دراسة عن تعميم استخدام اللغة العربي في الجزائر" تم إعدادها بتكليف من المنظمة العربية للعلوم الإدارية، بعمان، 1981
3) "دراسة عن تعميم استخدام اللغة العربية في تونس"، دراسة تم إعدادها بتكليف من المنظمة العربية للعلوم الإدارية، بعمان، الأردن، سنة 1981
4) "الجوانب القانونية لمشاكل التنمية في إفريقيا" بحث مقدم للجمعية الدولية للقانون في إفريقيا الذي انعقد بجامعة عنابة سنة 1984
5) "إستراتيجية التنظيم العسكري وعلاقتها بعلم الإدارة" بحث تم إعداده للمؤتمر العلمي الثالث الذي نظمته جامعة بغداد من يوم 9 إلى يوم 12 مارس 1985
6) "تدريس العلوم السياسية بجامعة الجزائر" بحث تم تقديمه للمؤتمر الثالث للجمعية العربية للعلوم السياسية المنعقدة بجامعة القاهرة من 1 إلى 3 فبراير 1989
7) "لماذا لا نوظف مهارات علمائنا في خدمة الجزائر؟" محاضرة ألقيت في ندوة علمية انعقدت بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، في ديسمبر 1989
8) "التعددية الحزبية وأثرها على وحدة المغرب العربي"، بحث مقدم لملتقى: الدساتير المغاربية والتعددية الحزبية، المنعقد بتونس من 3 إلى 5 ماي 1993
9) "الأبعاد السياسية والقانونية والثقافية للهجرة"، بحث مقدم **لندوة تعليم العربية لأبناء الجاليات العربية بأوروبا**، المنعقدة بتونس تحت إشراف المنظمة العربية للثقافة والعلوم في الفترة الممتدة من 12 إلى 14 ديسمبر 1990
10) "شاهد عيان على مشاركة طلبة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) في ثورة تحرير الجزائر،1954- 1962، من فرعي الكويت والولايات المتحدة الأمريكية" بحث مقدم إلى الندوة الثانية لاتحاد الطلبة المسلمين

الجزائريين المنعقدة بفندق الشيراطون بالجزائر العاصمة تحت إشراف السيد رئيس الجمهورية، يومي 9 و10 نوفمبر 2005.

سادسا) الدراسات المنشورة في مجلات علمية (بالفرنسية)

1) « Conditions et attitudes des travailleurs Algériens Emigrés en France », **Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques,** Numéro 2, 1973, pp. 511-525
2) « Le citoyen face à son Administration », une étude non publie, préparé pour le séminaire **Comment Gérer l'agglomération Algéroise**, org. par l'ONRS, Alger le 15-16 Mai, 1977
3) « La Technocratie et son Impact sur l'intégration sociale dans les monde arabe »**, Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques,** Numéro 3, Septembre , 1980, pp. 399-414

سابعا) الدراسات العلمية المنشورة في مجلات علمية بالإنجليزية

1) « The Origins of political agitation for Independence of Algeria » **The Arab Journal,** Number 4, vol.2, 1965, pp. 4-10
2) "Algeria: a new nation with Great Potential" By Robert Mikskimon, Jr.An interview with Ammar Bouhouche, published in **The Columbia Missourian Magazine**, issue of Sunday March, 19, 1967
3) "The French in Algeria: the Politics of Expropriation and Assimilation", **Revue d'histoire Maghrebine**, Number 12 (July) 1978, pp. 238-260
4) "Bureaucracy and its impact on social integration in the Arab world: A descriptive Analysis", **The journal of social Studies**, vol 7, number 8, 1980, pp. 1-13
5) "The Return and Re-integration of the Algerian Refugees, Following the independence of Algeria", **Annales de l'Université d'Alger**, numéro 5, 1991, pp. 91-108
6) Also Published in: **when Refugees go home**, London: James currey limited, 1994, pp. 71-77.
7) "The civil service in Modern States: Practices and innovations"**, Revue recherché de l'Université d'Alger,** number 02, 1994, pp.23-39
8) "The Essence of Political reformes in Algeria ", **Annales de l'Université d'Alger,** numéro 8, 1994, pp. 21-39

9) Also Published in: Azzedine Lyachi, **Economic Crisis and Political change in North Africa.** Conn. Praeger, 1998, pp.7-30.
10) "Le Grand Maghreb: des Indépendances à l'an 2000", by Paul Balta. Paris : La découverte, 1990, 304 pages, 150 ff.
11) Review by Ammar Bouhouche, University of Algiers, Published in **The Middle Esart Journal**, 2000.